





۱۹۲۹

مجموع ۹۰ کتب



شكر الله

صحة و مالكم من بركاته  
عبد الله



وقف الأمير غياث الدين عثمان  
لمدرسة الهندية التي بناها  
في سنة اثني عشر  
وما تيسر



٩٥٦٦  
١٢٩٩/٢/١٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: مجموع قصائد عبد الله بن عبد الله
الرقم: ١٩٢٩
تاريخ: ١١٢٢
ملاحظات: ١٢٥
ملاحظات: ١٩٢٩



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لم ينزل علما قديرا حيا قيوما سميعا بصيرا و  
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واكثره تكبرا  
وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة  
بشيرا ونذيرا وعلى آلِهِ وصحبه وسلم تسليما كثيرا **انشاء**  
فان التصنيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة في القديم  
والحديث فمن اول من صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرازي  
كتابه للحديث الفاضل لكنه لم يستوعب والمالك ابو عبد الله النخعي  
لكن لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على تباد  
مستخرجا وابقى اشياء للتعقب ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي  
فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادبها كتابا  
اسماه الجامع لادب الشيخ والسمع وقل فرقة من فنون الحديث  
الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الخطيب الحافظ ابو بكر  
بن نقطة كل من الصنف علم ان الحديثين بعد الخطيب عيانا  
كتبه ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فاخذ من هذا  
العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا جديدا سماه التلخيص  
وابو حفص الليثي جزا سماه مالا يسع الحديث جهلا وامثال  
ذلك من التصانيف التي اشهرت وبسطت يتوفر عليها  
اختصرت ليسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو

وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهر ذوري نزل دمشق فجمع  
لما ولي تدريس الحديث بالمدريسة الاشرفية كتابا المشهور  
فهذب فنونه واملاها شيئا بعد شيئا فلهذا لم يحصل ترتيبه  
على الواضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة  
فجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غير نخب فوائد  
واجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه  
واساروا بسببه فلا يحصى كم ناضم له ومختصر ومستدرج  
عليه ومقتصر ومعارض له ومنصور فساكن بعض الاخوان  
ان المختص له المهتم من ذلك فاختصة في اوراق لطيفة سميها  
نخبة الفكر في مصطلاح اهل الاثر على ترتيب ابتهكت وبسبيل  
انتجته مع ما ضمت اليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد  
فرغب الي ثانيا ان اضع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها  
ويوضح ما خفي على البتد من ذلك فاجبت الى سواله رجاء الاندراج  
في تلك السالك فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه  
بنهت على خبايا زواياها لان صاحب البيت ادري بما فيه وفهمه  
ان ايراده على صورة البسط اليق ودبجها ضمن توصيحتها اوفق  
قبسكت هذه الطريقة القليلة السالك فاقول طابا من الله  
التوفيق فيما هنالك الخبير عند علماء هذا الفن مرادف للحديث  
وقيل الحديث ماجاد عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ماجاد عن غيره



ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار ولمن  
يشتغل بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق  
فكل حديث خبر من غير عكس وعبر هنا بالخبر ليكون الشامل فهو  
باعتبار وصوله اليها اما ان يكون له طرق اي السانيد كثيرة لان  
طرقا جمع طرق وفعل في الكثرة يجمع على فعلين وفي الفعلة  
على افعل والراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن  
وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد معين  
بل تكون العادة قد اختلفت توابعهم على الكذب وكذا وقوعه منهم  
اتفاقا عن غير قصد فلا معنى ليعين العدد على الصحيح ومنهم من  
يقدر في الاربعة وقيل في خمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة  
وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين **١٠**  
وقيل غير ذلك وتمسك كل فائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد  
فان العلم وليس بلام ان يطرده في غيره لاحتمال الاختصاص  
فاذا ورد الخبر كذلك والنضاف اليه ان يستوى الامر فيه  
في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمعاد بالاستواء  
ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا يترد  
اذا الزيادة هنا مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستندا  
انتهاه الامر الشاهد والمسموع لا ما ثبت بقضية العقل  
الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير اختلف

العادة توابعهم وتوابعهم على الكذب وروا ذلك عن مناهم من  
الابتداء الى الانتهاه وكان مستندا انتهاهم للحس والنضاف  
الى ذلك ان يصعب خبرهم افادة العلم عنه كان منزهة فقط لكل  
متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال اذا المشروط الاربعة اذا  
حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب  
لكن قد يتخلف عن البعض المانع وقد وضع بهذا يعرف للتواتر  
وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط  
او مع حصرها فوق الاثنى اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجمع شروط  
المتواتر او بهما اي باثنى فقط او بواحد والمراد بقولنا ان  
يورد باثنى ان لا يرد باقل منها فان ورد بكثرة في بعض المواضع  
من السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا العلم يقضى على الاكثر  
فالاول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني ضروري فاضح النظر  
على ما ياتي تقديم شروطه التي تقدمت واليقين هو الاعتقاد  
للزام المطابق وهذا هو المعتمد ان خبر المتواتر يغيد العلم  
الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن دفعه  
وقيل لا يغيد العلم الانظري وليس بشيء لان العلم بالتواتر  
حاصل لمن ليس اهلية النظر كالعامة اذا النظر ترتيب امور  
معلومة او فطنون لا يتوصل بها الى علوم او فنون وليس في  
العامة اهلية ذلك فلو كان نظرا لما حصل لهم ولاج بهذا



التقدير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري إذا الضروري  
 يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد كونه مع الاستدلال على  
 الافادة وإذا الضروري يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن  
 فيه اهلية النظر وانما اهتمت بشروط المتواتر في الاصل لانه على هذه  
 الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد تبحث عن رجاله من جهة  
 العدالة ولا الضبط بل يجب العمل به من غير بحث فائدة ذكر ابن  
 الصلاح ان مثالا المتواتر على التفسير المتقدم بعز وجوده  
 الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على محمد الحديث وما  
 ادعاه غيره من العدم لان ذلك نساء عن قلة الاطلاع على كثرة  
 الطرق واحوال رجال وصفاتهم المقتضية لا بعد العادة ان تواطوا  
 على كذب او يحصل منهم اتفاق ومن احسن ما يقر به كون المتواتر  
 موجودا وجودا كثيرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة  
 بايدي اهل العلم شرقا وغربا القطوع عندهم بصحة نسبتها الى  
 مضمونها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرق تعددا  
 تخيل العادة توافدهم على الكذب الى اخر الشروط فاد العلم  
 اليقيني بصحة نسبة الى قائله ومثله ذلك في الكتب المشهورة كثر  
**واثنى** وهو اول اقسام الاحاد ماله طرق محصون بالكثرة من  
 اثنين وهو المشهور عند الحديثين سمي بذلك لانشائه من  
 لوضوحه وهو المستفيض على راي جماعته من ائمة الفقهاء

ان العلم بالرجال وضع الاداء والمقررات  
 فان لم يكن فيه عن صحبة الحديث او ضعفه ليعول على ان يترك من حيث

سمي بذلك لانشائه من فاضل الماديين فيضا ومنهم من غايروا بين  
 المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في ابتداء وانتهائه  
 سواء والمشهور اعم من ذلك ومنهم من غايروا على كيفية اخرى وليس  
 من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما صدر عنها وعلى ما انتشر  
 على الاسنة فيشتمل ماله اسناد واحد فصاعدا بل ماله يوجد له  
 اسناد اصلا والثالث الغرض وهو ان لا يروى اقل من اثنين  
 وسمي بذلك اما القلة وجوبه واما كونه عن اي قوى بحيث  
 طريق اخرى وليس شرطاً للصحيح خلافا لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي  
 من المعتزلة واليه يرمى كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث  
 حيث قال للصحيح هو الذي يرويه الصحابي الزايل عندهم **الحاكم**  
 بان يكون له روايان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا  
 كما لشهادة على الشهادة وصرح القايي ابو بكر بن الغزالي في  
 شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما اورده عليه  
 من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال  
 بالنيات في لم يروه عن عمر الا علقمة قال قلنا قد خُطب به عن  
 علي بن حفرة الصحابة فلو لا انهم يعرفون لانكروا كذا قال وتعقب  
 بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره  
 وبان هذا الوسيلة في عمر منع في تعرفه علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم  
 به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح



المعروف عند الحديث وقد وردت لهم متابعا لا يثبت بها الضعفاء  
وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن ربيد ولقد كان  
يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري او حديث مذكور  
فيه وادعى ابن حبان تقيض دعواه فقال ان رواية الثني عن  
الثني الى ان ينهي لا توجد اصلا قلت ان اراد ان رواية الثني  
فقط عن الثني فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صوة  
الغيزن التي حررها في حجة بان لا يروى اقل من اثني عن  
اقل من اثني مثالها ما رواه الشيخان من حديث انس وبخاري  
من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا يؤمن احدكم حتى يكون احب اليه من والده وولده لحديث  
ورواه عن انس قتادة وعبد العزيز صهيب ورواه عن قتادة  
شعبة وسعيد ورواه عن كل جماعة والرابع الغريب وهو  
ما يتفرع برواية شخص واحد في اي موضع وقع التفرع به من  
السند على ما سيقم اليه الغريب المطلق والغريب النسبي وكلها  
اي الاقسام الاربعة المذكورة سوى الاولى وهو المتواتر احاد  
ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص  
واحد وفي الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر وفيها اي في الاحاد  
المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفيها المردود وهو الذي  
لم يترجح صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال

رواها دون الاول فهو المتواتر فكل مقبول لا فادته القطع بصدق  
مخبر بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها  
لانها اما ان توجد فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل  
واصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على  
الظن صدق الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت  
قرينة تلحقه باحد التسمين التحق والافتنى قف فيه واذا توقف  
عن العمل به صار كالمرد ودلائل ثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه  
صفة توجب القبول والله اعلم وقد يقع فيها اي في اخبار الاحاد  
المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقراين  
على المختار خلافا لما في ذلك والخلاف في التحقيق لفظي لان موجز  
الطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل عن الاستدلال  
ومن ابي الاطلاق خصى لفظ العلم بالمتواتر وما عده عنده  
ظني لكنه لا ينبغي ان ما احتف بالقراين ادرج مما خلا عنها  
الخبر المحتف بالقراين انواع منها ما خرج الشيخان في صحيحهما  
لم يبلغ التواتر فانه احتفت بالخبر قراين منها جلايتها في هذا الشأن  
وتقدمها وتميز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتايبهما  
بالقبول وهذا التلقي وصده اقوى في افادة العلم من مجرد  
كثرة الطرق القاصدة عن التواتر الا ان هذا يختص علم يستقده  
اصحاب الحفظ مما في الكتابين وبالم يتبع البخاري بي مدلوله



فما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح للاستحالة ان يفيد العلم  
قضاء العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك  
فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب  
وجوب العمل به الا على صحته منعاه وسند المنع اثم متفقون  
على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيطان فلم يبق للصحيين  
في هذا ميزنة والاجماع حاصل على ان لهما ميزنة فيها يرجع الى نفس الصحة  
وممن صرح بافادة ما خرج الشيطان العلم النظر الاسناد ابو الحاق  
الاسفراي ومن اتى الحديث ابو عبد الله الحيد وابو الفضل بن ظاهر  
وغيرهما ويقتل ان يقال للميزنة المذكورة كون احاديثها اصح الصحيح  
ومنها المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة  
والعدل ومن صرح بافادة العلم النظر الاستاذ ابو منصور البغلا<sup>دي</sup>  
والاستاذ ابو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل باللائحة  
للفاظ المتفني حيث لا يكون غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن  
خل مثل اوينادك فيه غيبي عن الشافعي ويشاد كرفينه  
عن مالك بن انس فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال  
من جهة جلالة دولته وان فيهم من الصفات اللائحة الموجبة  
للقبول ما يقيم مقام العدد الكثير من غيرهم ولا شكك من له ادنى  
ممارسة بالعلم واجبات الناس في ان مالكا مثله لو شافه  
بخبر انه صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة

ازداد قوة وبعد ما يخشى عليه من السهو وهذا النوع الذي ذكرناها  
لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعلم بالحديث المتبحر فيه العارف  
باحوال الرواة المطمع على العمل وكون غيبي لا يحصل له العلم بصدق ذلك  
لقصود عن الاوصاف المذكور لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور وحصل  
الأنواع الثلاثة التي ذكرنا ما ان الأول يختص بالصحيين والثاني بالطرق  
متعددة والثالث بما رواه الأئمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد  
فلا يبعد حينئذ القطع لصدق والله اعلم ثم الغاية اما ان تكون في اصل  
السند اي في المواضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع اليه ولو تعددت  
الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي او لا تكون كذلك بان يكون التقدر  
في اثنا كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد  
منهم شخص واحد فالاول الفرد المطلق كحديث الزهري عن بيع الولاء وعن  
هيبة تغربه عبد الله بن دينار عن ابي عمر وقد يتفرد به عن ذلك الفرد  
كحديث شعب الايمان تغربه ابو صالح عن ابي هريرة وتغربه عبد الله بن  
دينار عن ابي صالح وقد يستمر التقدر في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند الزاوي  
المعجم الأوسط للبطاني لمثله كثيرة كذلك والثاني الفرد النهائي سمي نهائيا  
لكون التقدر فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه  
مشهور ويقتل اطلاق الفردية عليه لان الغريب والفرد مترادفان لغته  
واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال  
وقلته بفرد اكثر ما يطلقون على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقون



على الفرع النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسميت عليها واما من حيث  
استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي  
تفرد به فلان او اغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع  
والمرسل هل هما متغايران لم لا قالوا الحدين على المتغير لكن عند  
اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الأرسال  
فقط فيقولون ارسل فلان سواء كان ذلك مرسل او منقطعا  
من ثم اطلق غنى واحد ممن لم يلاحظوا وقع استعمالهم على كثير من الحدين  
انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من  
تنبه على النكته في ذلك والله اعلم وضرر الاحاد بنقل عدل تام  
الضبط متصل السند غني معلن والا سناد وهو الصحيح لذاته وهذا  
اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القول  
على علوها او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبي ذلك  
القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا الذاة وحيث لا جبر  
فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف  
فيه فهو الحسن ايضا لكن لا الذاة وقدم الكلام على الصحيح لذاته  
لعلق رتبة والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى  
والمرقة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك او  
فسق او بدعة والضبط ضبط صدق وهو ان يشهد ما سمعته بحيث  
يمكن من استحسان متى ساد وضبط وهو ان يشهد كتاب وهو

نصانة لديه منذ ما فيه وصحة الى ان يؤدي منه وقيد بالتام  
اشارة الى الرتبة العليا في ذلك والمفضل ما سلم اسناد من سقوط  
فيه بحيث يكون كل من رجاله قد سمع ذلك المروي من شيخه  
السند تقدم تعريفه والعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه  
علة حقيقة قاصرة والسناد لغة التفرد واصطلاحا ما يخالف فيه  
الرواي من هو ارجح منه وله تفسير اخر سياتي تبينه قوله وضرر الاحاد  
كالبخس وباقى قيوده كالفصل وقوله ينقل عدل احتراز عما ينقل غير  
العدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بيني للبستد والمبني لودن  
بان ما بعده جزما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يجبي  
صحيحا بامر خارج عنه كما تقدم ويتفاوت رتبة اي الصحيح  
بتفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فانها لما كانت  
مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون  
لهاد رجا بعضها فوق بعض بحسب الأمور المتقوية واذا كان كذلك  
فما يكون زوارة في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر  
الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا  
في ذلك ما اطلق عليه بعض الأئمة انه اصح الاسانيد كادعوى  
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكحمد ابن سيري عن عبيده  
بن عمر عن علي وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود  
ودونها في الرتبة كرواية يريث بن عبد الله بن ابي بردة عن



جده عن ابيه ابي موسى وكما بين سائمة من ثابت بن النسي  
 وودونها في الوثبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة  
 كالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجمع يستلزم  
 اسم العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى من الصفات المرجحة  
 ما يقتضيه تقديم روايتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط  
 ما يقتضيه تقديمها على الثالثة وهو مقدمة على رواية من يعدها  
 يتفرد به حسنا كحميد بن اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر  
 بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه المراتب يشترها  
 المرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة الزنا اصح الاسانيد  
 والمعقد عدم الاطلاق لترجمه معينة منها نعم يستفاد من مجموع  
 ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحية على ما لم يطلقوه ولم يتحقق بهذا  
 التفاضل ما اتفق الشخان على تحريمه بالنسبة الى ما انفرد به  
 مسلم لاتفاق العلماء بعدها على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف  
 بعضهم في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحثية مما لم  
 يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة  
 ولم يوجد عن احد النسخ بنقصه واما ما نقل عن ابي عالى الغباري  
 من انه قال ماتت اديم الستماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح  
 بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انا نقى وجود كتاب اصح  
 كتاب مسلم اذا المنفى انا هو ما يقتضيه صفة افعل من

زياده

زياده صحة كتاب شارح كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه  
 ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المقاربة انه فضل صحيح مسلم  
 على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع و  
 الترتيب ولم يفهم احد منهم بان ذلك ارجح الى الصحة ولو اقصوا  
 لرده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب  
 البخاري اتم منها في كتاب مسلم واسد وشرط فيها اقوى واسد اتم  
 رجحانه من حيث الاتصال فلا تشراطه ان يكون الراوي قد ثبت له  
 لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة والزم البخاري  
 بانه يحتاج الى ان لا يقبل الغفلة اصلا وما الزم به ليس بل لازم  
 لان الراوي اذ ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال ان لا يكون  
 قد سمع منه لانه ياتى من جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مرفضة  
 في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال  
 الذين من تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عدد من الرجال الذين  
 تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكن من اخرج  
 حديثهم بل غالبهم من يشوه الذين اخذ عنهم وما روى حديثهم  
 مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث عدم السند واذ الاعلان  
 فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث من اقل عدد اما انتقد على  
 مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم  
 في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وانه مسلحا قلميذ وفريجه

ابي الوفاء الاصفهاني بيانته

بخلاف  
 ابي القاسم زريق البخاري مخصصه اقل  
 من ثمانية واما انتقد على مسلم الذي من  
 ثمانية وتسعين واما انتقد عليها  
 اثنتان وثلاثون عبد الرحمن



ولم يزل يستفيد منه وتبع اثاره حتى قال الدارقطني ولا البخاري  
 لما راج مسلم ولا جاء ومن ثمة اي من اصل هذه الجهة وهي ارجحية شرط  
 البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المشهورة  
 المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق  
 العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا سوى ما عدل ثم يقدم في الارضية  
 من حيث الاصلية ما وافقه شرطها لان المراد لان المراد به روايتها  
 مع باقي الشروط الصحيح وروايتها قد حصل الاتفاق على القبول بتعديلهم  
 بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج  
 عنه الا بدليل فان كان الخبي على شرطها معا كان دون ما اخرج  
 مسلم او مثله وان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري  
 وحده على شرط مسلم وحده بتعالي اصل كل منهما فخرج لنا من هذا  
 ستة اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وثم قسم سابع هو  
 ما ليس على شرطها اجتماعا وهذه الكفاية انما هو بالنظر الى  
 الخسبة للذكورة واما الورع قسم على ما فوقه بامور اخرى  
 تقتضي لرفع فان تقدم على ما فوقه بامور اذ قد يعرض  
 للمفوق ما يصرف فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم  
 مثلاً وهو مشهور قاصر من درجة التواتر لكن خفت قرينة  
 صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري  
 فراد مطلقا وكالوكاه الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وصفت

بكونه

بكونها الصحيح الاسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على غيره  
 احدها مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال فان خفت  
 الضبط اي قل يقال خفا القول خوفا اذا قلوا والملا مع بقية الشروط  
 المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا الشيء خارج وهو الذي يكون  
 حسنه بسبب الاعتناء بحديث المستور اذا تعددت طرفه و  
 خرج باسقاط باقي الأوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشترك  
 للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه ومثابه في القسام الخمسة  
 بعضها فوق بعض وبكثرة طرفه يصحح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد  
 الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضوابط راوي  
 عن راوي الصحيح ومن ثمة تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسناً  
 لذاته لو تفرّد اذا تعدد وهذا حيث يفرّد الوصف فان جمعا الى الصحيح  
 والحسن في وصف حديث واحد كقول الترمذي وعنه حديث حسن  
 صحيح فالتردد لما حصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط  
 الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرّد بتلك الرواية  
 وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن  
 قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور وفيه  
 ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى المجتهد  
 ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصف عند  
 قوم صحيح باعتبار وصف عند قوم وغاية ما فيه انه حذف

الحسن





منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما  
اذا حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فيل فيه حسن صحيح  
دون ما قيل فيه صحيح لان للزم اقوى من التردد وهذا حيث التردد  
والا اذا لم يحصل التردد فالطلاق الوصفين معا على الحديث يكون  
باعتبار اسنادين احدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فيل فيه حسن  
صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى  
فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف  
يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لانعرفه الا من هذا الوجه فالجواب  
ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بسبع خاص منه وقع في كبله  
ومهما يقول فيه حسن فقط من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في  
بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها  
حسن صحيح غريب ويعرفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد  
الى ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فاننا  
اردنا به حسن اسناده عندنا اذ كل حديث يروي لا يكون شاذ فهو عندنا  
حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما ما  
يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يفرج  
على تفرغه كما لم يعرج على تعريفه ما يقول فيه صحيح فقط او غريب  
فقط وكاته ترك استثناء بشرته عند اهل الفقه واقتصر على تعريف  
ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما الغرضه واما لانه اصطلاح جديد

الاصطلاح الجديد

ولذلك فينه بقوله عندنا ولم ينسب الى اهل الحديث كما فعل الخطا  
وبهذا التقدير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها  
ولم ينفرد بها توبيرها فلقد الحمد على ما الرهم وعلم وزيادة راويهما  
اي الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافاة لرواية من هو وثق  
ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان يكون لاثنا في زيارتها  
وبين رواية من لم يذكرها فلهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث  
المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شخص غيرهما وانما ان تكون  
منافاة له حيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فلهذه التي  
يقع التوجيه بينها وبين معارضها فيقبل الرابع ويورد المرحوم و  
اشترى عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير  
تفصيل ولا يتاخر ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في  
الصحيح ان لا يكون شاذ ثم يفسرون الشذوذ بخالفة الثقة  
من هو وثق منه والعجب ممن اغفل ذلك منهم مع اعترافه بان شذوذ  
انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن والنقول عن  
انه الحديث المتقدمة يبي كعبه الرحمن بن مهدي ويحيى القطان  
واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن الدني والبخاري وابي  
ذرعة وابي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح  
فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد منهم اطلاق قبول  
الزيادة حيث واجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول



يقول زياده الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك فانه  
قال في اثنا كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط مانصه  
يكون اذا شارك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه  
انقص من رواية الحفاظ كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه  
ومتى خالف ما وصفت اضرت ذلك بحديثه فدل ذلك على ان زيادة  
العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر  
ان يكون حديث هو المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ  
وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يدل  
على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه قد دخلت فيه الزيادة  
فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم يكن مضرة بصاحبها والله اعلم  
فان خوفا من الراوي بارجح منه لم يدر ضبط او كثيرة عدد او غير  
ذلك من وجوه لقرجحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته وهو  
المزجوح يقال الشاذ مثلا ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن  
ماجة من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن  
عيسى رضي الله عنهما ان رجلا توفي على عهد رسول الله  
عليه السلام ولم يدع وارثا الا مولا هو عتق الحديث وتابع ابن  
عينة على وصله ابو جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه  
عن عمرو بن دينار عن سجة ولم يذكر ابن عيسى قال ابو حاتم  
المحفوظ حديث ابن عينة انتهى فحادي بن زيد من اهل العدالة

والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من لم الكثر عددا منه و  
عرف من هذا التقدير ان الشاذ ما رواه المعتبر مخالف لمن هو  
اولى منه وهذا هو المعتد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت  
المخالفة مع الضيق فالراجح يقال له المعروف ومقابلته يقال له النكر مثلا  
ما رواه ابن ابى حاتم من طريق جيب بن جيب وهو اخو خمرق بن جيب  
الزيات المقي عن ابن العيص اسحاق عن العيص ابن جريس عن ابن عيسى  
على النبي عليه السلام قال من اقام الصلوة واتى الزكاة وحج وصوم وقرئ  
الضيق دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان ينوي من الثقات رواه  
عن ابن اسحاق موقوف وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ و  
المنكر عموما وخصوصا من وجد لان بينهما اجتماعا في اشتراط الخلف  
وافترقا ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمنكر رواية ضعيف  
وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرز النسب  
ان وجد بعد ظن كونه في ذلك واقفه غيره فهو للتابع بكر الموصلة  
والتابعة على مراتب ان حصلت للرواي نفسه فهي التامة وان  
حصلت لشخص في واقفه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال  
التابعة التامة ما رواه الشافعي في الامم عن عبد الله بن دينار عن ابن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال الشتر تسع وعشرون  
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم  
فاكملوا العدة ثلاثين ففهم الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشاذ



٢١  
تفرقه به عن مالك ففردوه في غرابيه لان اصحاب مالك ذروا عنه  
لهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا الشافعي  
متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك اخرج البخاري  
عنه عن مالك وهذه متبعة تامة ووجدناه ايضا متبعة قاصرة  
في صحيح ابن خزيمة من رواية عامر بن محمد عن ابيه محمد بن يزيد  
عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم  
من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا  
ثلاثين ولا اقتصر في هذه المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة  
على اللفظ بل لوجبات بالمعنى كفى لكنهما مختصة بكونها من رواية  
ذلك الصحابي وان وجدتم من يروي من حديث صحابي اخر يشبهه في  
اللفظ والمعنى او المعنى فقط فهو شاهد ومثاله في الحديث الذي قدمنا  
ما رواه النسائي من رواية محمد بن حسيان عن ابي عبد الله رضي الله  
عنه عن النبي عليه السلام فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واقبال المعنى فهو ما رواه البخاري من  
رواية محمد بن زياد عن ابو هريرة بلفظ فان غم عليكم فاكلوا عدة  
شبعان ثلاثين وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان  
ذلك من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل باللفظ ان ذلك  
وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل واعلم  
الاتبع الطرق من الجوامع والسائند والاجزاء لذلك الحديث

الذي

الذي يظن انه فرد ليعلم هل له متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن  
الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعة والشواهد قديوم ان الاعتبار  
قيم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم  
من اقسام المقبول تحصل فائدة تقسيمه باعتبار ما ثبت عند العامة  
والله اعلم ثم المقبول ينقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه  
ان سلم من المعارضة اي لم يات خبر يصادف من الحكم وامثله  
كثيرة وان عوارض فلا يخلوا اما ان يكون معارضة مقبولا مثله  
او يكون مرده وداف الثاني لا اثر له لان القوي لا يؤثر في الضيف  
وان كانت المعارضة بمثله فلا يخلوا اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما  
بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو التوفيق المستحق لمختلف الحديث  
ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث خر  
من المخروم فزارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التقا  
ووجد الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبيعتها لكن الله سبحانه  
جعل بخالطة المريض بها للصحيح سببا لا عد الله مرضه ثم قد يختلف  
ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح  
تبع الغيرة والاولى فليجمع ان يقال ان فيه صلى الله عليه وسلم  
بالعدوى على عمومها وقد صح قوله عليه السلام لا يعدى شيئا  
شيئا وقوله عليه السلام لمن عارضه بالبعير الاجوب قد يكون  
في الابل الصحيحة فتحاطها فحرب حيث رد عليه بقوله في اعدى



الأول وأما الأمر بالغار من المزموم فمن باب سد الزايع لئلا يتفق  
 للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء بالعدوى  
 المنفية فيظن أن ذلك سبب مخالطة فيعتقد صحة العدوى فيقع في  
 الخرج فامر بتجبيه حسا للمادة والله أعلم وقد صنف في هذا النوع <sup>المتأخر</sup>  
 رحمة الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استنباطه وصنف  
 فيه بعد ابن قتيبة والطحاوي وغيرها وإن لم يكن للجمع فلا يخلو  
 أما أن يعرف التاريخ أولا فإن عرف وثبت المتأخر به أو باصرح منه  
 فهو الناسخ و الأثر النسخ ورفع تعلق حكم شرعي بدليل  
 شرعي متأخر عنه والناسخ مادل على الوقع المذكور وتسمية ناسخا  
 بجاز لأن النسخ في الحقيقة هو الله ويعرف النسخ بأمر صرحها  
 ما ورد في النسخ كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتمكم عن  
 زيارة القبور الأفروزوها فأنها تذكر الأضرة ومنها ما يحرم الصحابي  
 بانه متأخر كقوله جابر كان امرؤ الامير من رسول الله عليه السلام  
 ترك الوضوء ثم استه النار اخبره اصحاب السنن ومنها ما يعرف  
 بالتاريخ وهو كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام  
 معارض المتقدم عنه الاحتمال ان يكون سمعه من صحابي اخر اقدم  
 من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بما  
 له من النبي عليه السلام فيجهد ان يكون ناسخا بشرط ان  
 يكون لم يحتمل من النبي عليه السلام شيئا قبل اسلامه وأما الا

الاسم

ابدا

فليس

فليس بـ ناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يكون  
 ترجيح احدهما على الاخر لوجه من الوجوه الترجيح المتعلقة بالمقام او  
 بالاسناد او الا فان امكن الترجيح تعيى للصير عليه والا فلا فاصل  
 ما ظهر التعارض واقعا على هذا الترتيب للجمع ان امكن فاستبان  
 والنسخ فالترجيح ان تعيى ثم التوقف عن العمل باحد الحديثين <sup>والغير</sup>  
 بالتوقف اولى من التبعية بالساقط لان خلفا ترجيح احدهما على الاخر  
 انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الواقعة مع احتمال ان يظهر لغوي مع خفي  
 عليه ثم الرد وموجب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في رواه  
 على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى ديانة الراوى او الى  
 ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تصرف مصنف او من  
 اخره اي الاسناد بعد التابعي وغير ذلك قالوا العلق سواء كان  
 الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المفضل الا في ذكره عموم وخصوص  
 من وجه فمن حيث يقرئ المفضل بانه سقط من أصله فصاعد اجتمع  
 مع بعض صور العلق ومن حيث يقتيد العلق بانه تصرف مصنف من  
 مبادئ السند يترق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور العلق ان  
 يحذف الصحابي او الا التابعي والصحابي معا ومنها ان يحذف من حديثه  
 ويبضغه الى من فوقه فلان كان من فوقه شيئا لذلك المصنف فقد  
 اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل فان  
 عرف بالنهي او الاستقراء فاعل ذلك مدلس قضي به والا فتعلق

الناسخ



فانما ذكر التعليق في قسم المردود بالجهل بحال المحذوف وقوي بحكم صحة  
ان عرف بان يحيى مستقى من وجه اخر فان قال جميع من اخذوه ثلث  
جات مسئلة التعديل على الأبهام والجمهور لا يقبل حتى يسعى لبيان قل  
ابن الصلاح ههنا ان وقع المحذوف في كتاب الترمذ متصحة كالنسخة  
فما في فيه بالجزء دل على انه ثبت استاده عنده وانما حذف لغرض  
من الأغراض وما اتى فيه بغير الحزم ففيه مقال وقد اوضحت ذلك  
في النكتة على ابن الصلاح **والثاني** ومن سقط من اخر من بعد  
التابعي هو المرسى وصورته ان يقول التابعي سوار كان كبير او صغير  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم افعل بحضرتي كذا وجوز ذلك  
وانما ذكر في قسم المردود بالجهل المحذوف لانه يحتمل ان يكون حمل عن  
تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال وهو السابق ويتعدد امسا  
بالتحويز العقل فالى مالا نهاية له وانما استقرار استقراء فالى ستة  
او سبعة وهو اكثر مما وجد من رواية بعض التابعيين عن بعض فان  
عرف من عارة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين  
الى التوقف ببقاء الاحتمال وهو احد قولى احمد وثانيهما وهو قول المالكيين  
وانك فيتي يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بحجته من وجه  
اخر يباين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا ترجيح احتمل كونه  
المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي عن الحنفية وابو الوليد  
الباجي المالكية ان الرازي واذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل

مرسلة اتفاقا والقسم **والثالث** من اقسام السقط من الاسناد ان  
كان اشين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والاوان كان السقط با<sup>شئ</sup>  
غير متوالين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط  
او اكثر من اشين لكن بشرط عدم التوالي ثم ان السقط من الاسناد  
وقد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته لكون الرواية مثالا لم  
يعاصر من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا لائحة الحذاق المطلقون  
على طريق الحديث وعلى الاسانيد فالاول وهو الواضح يدرك بعد التلا<sup>قي</sup>  
بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ذكره لكن لم يجتمعا و  
يستلزم من اجازة ولا وجادة ومن ثمة احتيج الى التاريخ لتفصيل  
مواليد الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم وارتحالهم وقد افصح اقول  
اد من الرواية عن شيخ فظهر بالتاريخ كذب دعواهم والقسم **والرابع**  
وهو الخفي المدلس يقع اليهم يسعى بذلك لكون الراوي لم يسم من حديثه  
واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من الدلس بالتحريك  
وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء ويرد المدلس بصحة  
من يضع الاداء يحتمل وقوع التقليد من المدلس ومن اسند اليه كقولنا  
قال ومتى وقع بصيغة صريحة لا تخوز فيها كان كذبا وحكم من اثبت عنه  
التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا اخرج فيه بالحديث على  
الأصح وكذا المرسى الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه  
بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق



يحصل تحريم ما ذكرهنا وهو ان التدليس يختص من روى عن عرف  
لنفاق اياه فاما ان علمه ولم يعرف انه ليقه فهو الرسل الخفي ومن ادخل  
في تعريف التدليس المعاصرة ولم يغير لقي لزم دخول الرسل الخفي في تعريفه  
والصواب المتفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة  
وجدها لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمي كاي  
عثمان المحدثي وقيس بن ابي حازم عن النبي حم بن قيس الارسل الامن  
قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء  
مدلسين لانهم علموا النبي عم قطعوا ولكن لم يعرف هل لقوه لم لا ومتى  
قال باشرط اللقاء في التدليس الامام الشافعي رضي الله عنه وابوبكر  
البراز وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتقد ويعرف عدم  
الملاقاة باخبار عن نفسه بذلك او يحزم امام مطمع ولا يمكن ان يقع  
في بعض الطرق زيادة او ينزها لاحتمال ان يكون من الميزد ولا يحكم  
في هذه الصنوع بحكم كل تعارض احكام الاتصال والانتطاع وقد  
صنف فيه الخطيب كتابا تفصيليا بهم المراسيل وكتاب الميزد في متصل  
الاسانيد وانتهت هنا اقسام حكم الشافعي من الاسناد ثم الطعن  
يكون بغيره اشياء بعضها اشدد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق  
بالعدالة وخمسة تتعلق بالقبض ولم يحصل الاعتناء بتعيين احديهما  
من الاثر لمصلحة اقتضت ذلك وهو ترتيبها على الاشدد فالاشدد في  
موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن اما ان يكون ككذب الراوي

في الحديث

في الحديث ابوي بان يروي عنه مالم يقله متعديا لذلك او تهمة بذلك  
بان لا يروي ذلك الحديث الامن بهمة ويكون مخالفا للقواعد المعلومة  
وكذا من عرف بالكذاب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث  
البنوي وهذا دون الاول او فحس غلطه اى كثرة او غفلة عن الاتفاق  
او فسقه اى بالفعل او بالقول مالم يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم  
انما هو الاول لكون القدح به اشدد في هذا الفن واما النسق بالمتقدم  
فينا في بيانه او وهم بان يروي على سبيل التوهم او مخالفة او الشقاق  
او جهالة بان لا يعرف فيه تعديلا ولا تجرح معي او بدعة وهي اعتقاد  
ما حدث على خلاف المعروف عن النبي عم لا بعائدة بل بنوع شهرته  
او سوء حفظه وهي عبارة عن ان لا يكون غلط اقل من اصابته فالقسم  
الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث البنوي وهو الموضوع  
الحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق  
الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قومية يتوزون بها ذلك وانما  
يقوم بذلك منهم من يكون اطلعا تاما ودعته ثاقبا وفهم قويا  
ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار  
واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون  
كذب في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار  
اصلا وليس مراده ذلك وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفى القطع  
نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك ولو لاذلك ما

الافراد

سأغ



قتل المقر بالقتل ولا يرمى المشتري بالزنا لاحتمال ان يكون كاذباً  
 فيما اعترف به ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما لو اخذ من حال الراوي  
 كما وقع الثامون بن احمد انه ذكر بحضرة خلاف في كون الحسن سمع من ابي  
 هيرير وكما وقع لعفان بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجد يلعب بالحمام  
 فساق في الحال اسناداً الى البصرة ثم ان قال لا سبق الا في فصل اوضح  
 او حاف خيل او جناح فتراد في الحديث او جناح فعرى المهدي انه كذب لا اجل  
 قاهر انزع الحمام ومنها ما لو اخذ من حال المروي كان يكون من افضال نص  
 القرآن والسنة المتواترة او الاجماع القطعي او يبرح العقل حيث لا يقبل  
 شيئ من ذلك الشاويل ثم المروي تارة يخترع الواضع وتارة يأخذ  
 من كلام غيره كبعض السلف الصالح وقدماء الحكماء والاسرائيليات  
 او يأخذ حديثاً ضعيفاً الاسانيد فيركب له اسناداً صحيحاً ليروج  
 والحامل للوضع على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة الجهل  
 كبعض المتعدين او قسرة العصبية كبعض المقلدين او اتباع هو  
 بعض الوؤساد او الأغراب لفقدهم للاشتهار وكل ذلك حرام  
 باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المنصوفة نقل  
 عنهم اباؤهم الواضع التي غيبوا والتحريض من جملة الاحكام الشرعية  
 واتفقوا على ان تعد الكذب على النبي عم واتفقوا على حرم  
 رواية الموضوع الاقرب وناهيانه لقوله عم من حدث عني بحديث  
 يروي انه كذب فهو واحد الكاذبين اخرجوه والقسم **الثاني** من

من الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اقسام المزبور وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المتروك  
 والثالث المنكر على رائي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الراوي  
 والخامس من خشي غلطة او كثرت غفلة او ظهر منه خديعة منكر  
 ثم الوهم وهو القسم السادس واتما افصح به لطوار الفصل ان اطلع عليه  
 اى على الوهم بالقرائن الدالة على وهم رواية من وصل مرسل او منقطع او  
 ادخل حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القادرة ويحصل معرفة  
 ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق فهذا هو العلل وهو من اغضى انواع علوم  
 الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً  
 ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكية قوية بالاسانيد والمتون ولهذا  
 لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني واحمد بن حنبل  
 والبخاري ويعقوب بن شيبة وابي حاتم الرازي وابي ذرعة والدارقطني  
 وقد تعصر عبارة العلل عن اقامة الحجج على عواه كالصحة في نقد  
 الدينار والدرهم ثم المخالفة وهي القسم السابع ان كانت واقعة بسبب  
 تفسير <sup>البيان</sup> السياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدوح الاسناد وهو  
 اقسام الاول ان يروي جماعة الحديث باسانيد مختلفة فيرويهم عنهم  
 فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف  
 الثاني ان يكون المتن عند راوي الاطراف منه فانه عنده باسناد اخر  
 فيروي عنه تالماً بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه  
 الاطراف منه فيسعد عن شيخه بواسطة فيروي به داو عنه تالماً





بصدق اخباها حتى لا يعلم بينه ما ينفق مثله وهذا ما انقلب على  
احد الرواة وانما هو حتى لا يعلم مثله ما ينفق بينه كما في الصحيحين وان  
او ان كانت المخالفة بزيادة راو في انشاء الاسناد ومن لم يزد هاتين  
من زاد هاتين هو المزيدي متصل الاسانيد بشرط ان يقع التصريح  
بالسمع في موضع الزيادة والافتقار كان مغفرا مثلا ترجحت الزيادة  
وان كانت المخالفة بابدال اي الراوي ولا من حج لاحد الروايتين على الاخر  
وهذا هو المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن  
قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في  
دون الاسناد وقد يقع الابدال عند المزيدي اختصار حفظ امتحان من  
فاعله كواقع البخاري والعقلى وغيرها بشرط ان لا يستمر عليه بل  
ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عند المصلحة بل للاغراب مثلا  
فمن اقسام الموضوع ولو وقع غلط اخر من القلوب والعلل وان كانت  
المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فان كانت  
ذلك بالنسبة الى النقطة فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف  
ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما  
واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز  
تعمد تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاله بخلاف من بالنقص ولا ابدال  
اللفظ المراد في اللفظ المراد في الالهام ببدل لولات الالفاظ وبما جعل  
العاني على الصحيح في المسئتين اما اختصار الحديث فالأكثر من على

بصرفه

بغذف الواسطة الثالث ان يكون عند الراوي متناهي مختلفان  
باسنادين مختلفين فيرويهما راو عند مقتضرا على احد الاسنادين  
يروى احد الحديثين باسنادين مختلفين او باسناد واحد الخاص به لكن  
يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول الرابع اذ يسوق الاسناد  
نفسه فيعرض له عارض فيقول كلام من قبل نفسه فيضيق بعض  
من سمع ان ذلك الكلام هو متى ذلك الاسناد فيرويه عنه ذلك من  
اقسام مديح الاسناد واما مديح المتن فهو ان يقع في المتن كلام  
ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في اخره وهو  
الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة او بدج موقوف من كلام الفتا  
او من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ثم من غير فصل فهذا مديح  
المتن ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة المقدار المديح بما  
ادرج فيه او بالتضييضي على ذلك من الراوي او من بعض الائمة  
المطليعي او باسحالة كون النبي ثم يقول ذلك وقد صنف  
الخطيب في المديح كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين  
او اكثر والله المنة او ان كانت المخالفة بتقديم او تاخير  
في الاسماء كمرقة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احد هاتين  
ابن الاخر وهذا هو المقلوب والخطيب في كتاب رافع الارباب  
وقد يقع القلب في المتن ايضا كحدث الى هيرت عند مسلم  
في السبعة الذين يظلم الله في ظل عرشه فينبه ورجل تصدق

المتن



جوان بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا يتقصر من الحديث  
الامالا لعل له بما يبقية منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يخل البيان  
حتى يكون المذكور المحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما خذفه  
بخلاف لما اهل لانه قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء واما الرواية  
بالمعنى فالخلاف فيها أشهر والاكثر على المواز ايضا ومن اقوى بحجج الأئمة  
على جواز شرح الشريعة للجمع بلسانهم للعارق به فاذا جاز الابدال بلغة  
اخرى فجواز باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المعربات دون المركبات  
وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ يتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز  
لمن كان يحفظ الحديث فنسب لفظه وبقى معناه مرتسعا في ذهنه فله  
ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر  
اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد  
الحديث بالفاظ دون الترفيق فيه قال القاضى عياشى ينبغي سد باب الرواية  
الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع  
لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق <sup>حفي</sup> المعنى بان كان اللفظ  
مستعملا بقله اوجب الى الكتب المصنفة في شرح الغريب كتاب الى  
عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن  
قدامة على الحروف واجمع منه كتاب ابى عبيد الهروى وقد اعتمدت به خلافا  
ابو موسى المدنى فنقب عليه واستدركه ولكن فخرى كتابا باسمه  
الفايق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابى الأثير في النهاية وكتابه

الحل

اسهل الكتب تناولا لاسماع اعوز قليل فيه وان كان اللفظ مستعملا  
بكثرة لكن في مدلوله دقة اوجب الى الكتب المصنفة في شرح معاني  
الاخبار وبيان المشكل منها وقد اكدت الائمة من التصانيف في ذلك  
كالطحاوى والخطايب وابن عبد البر وغيرهم ثم للجهالة بالرواية وهو الراوى  
الثامن في الطعن وبسببها امر ان احدهما ان الرواية قد تكون لغوية من ام  
او كنية او لقب او صفة او صفة او نسب فيستحق بشئ منها فيذكر  
بغير ما اشتهر به لغوي من الأغراض فيظن انه اخر فيحصل الجهل بجاله و  
صنفوا فيراى في هذا النوع الموضع لا وهام للجمع والتفريق اجاد فيه  
للخبيب وسبقه اليه عبد الغنى ثم الصوري ومن امثله محمد بن بشر  
وسماه بعضهم حماد بن السائب وكتابه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد  
وبعضهم ابا هاشم فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف  
حقيقة الامر فيه فلا يعرف شيئا من ذلك والامر الثاني ان الراوى قد  
يكون مقلدا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد صنفوا الواحدان  
وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي فممن جمعه مسلم والحسن بن سفيان  
وغيرهما ولا سمي الراوى اختصارا من الراوى عنه كقوله اخرنى فلان  
او شيخ او رجل او بعضهم او ابى فلان وقد يستدل على معرفتهم  
المبهم بوردته في طريق اخر مسمى وصنفوا فيه المبرهات ولا يقبل حديث  
المبهم ما لم يستدل ان شرط قبول الخبر عدالة رواة ومن البره اسم  
لا يعرف عينه فكيف عدالة وكذا لا يقبل جنى ولوا بهم بلفظ التقيد



كان يقول الراوي عنه الراوي اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده  
بحر ما عنده عنده وهذا على الاصح في المسئلة وهذه الثقة لم يقبل  
للمرسل ولو ارسله العدل جاز ما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل  
نمسا بالظاهر لانه المخرج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما  
اخبر ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث  
والله اعلم فان سعي الراوي والفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجرول  
للعين كالمجرم الا ان لو ثقة غير من ينقد عنه على الاصح وكذا من ينقد  
عنه اذا كان متاهلا لذلك او ان روى عنه اثنان فصا عدولم  
يوثق فهو مجرول للحال وهو المنة روقد قيل روايته جماعة بغير قيد ورثي  
للمرور والتحقيق ان رواية المتهور وخوفه مما فيه الاحتياط لا يطلق  
القول بوجهها ولا يقبل ما يبل على موقوفة الى استبانة حاله كالمجرم به  
امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح غير مضمرة في البدعة  
وهي السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان يكون مكفرا  
كان يفقد ما يستلزم الكفر او مبغض فالاول لا يقبل صاحبه بالمرور  
وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقاتلة قبل  
والتحقيق انه لا يرذ كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان محال غيرها  
متدعة وقد تباع فتكفر في غيرها فلواخذ ذلك على طريق الاطلاق  
لاستلزام تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترذ روايته من انكر  
اهل متواتر من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد

عكس

عكس فاما من لم يكن هذه الصفة وانضم الى ذلك بضار لم يرويه مع ورعه  
تقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير اصلا وقد  
اختلف ايضا في قبوله ورده فقبل من مطلقا وهو بعيد واكثر ما علل به ان  
في الروايات عنه تورع بالامر وتنويعها بذكره وعلى هذا ينبغي ان لا يروى عن  
متدع شيئا يشركه فيه غيره وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب  
كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعة لان تنويع بدعته قد يحمله  
على تحريف الروايات وتسويتها بما يقتضيه مذهبه وهذا في الاصح واغرب  
ابن جتان فادعى الاتفاق على قبول غيب الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر  
على قبول غير الداعية الا ان يروى ما يتولى بدعته فيرد على المذهب المختار  
وبه صرح المافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب شيخ ابى داود والنسائي في  
كتاب معرنة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم من يذاع عن الحق اي السنة  
صادق التهمة فيلسوفه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا  
اذ لم يقرب بدعته ان ترى وما قاله متجه لان العلة التي ترد حديث الداعية  
واردة فيما اذا كان ظاهرا مروي يوافق مذهب المتدع ولو لم يكن داعية  
والله اعلم ثم سوا الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم  
جانب اصابتة على جانب خطائه وهو على قسمين ان كان لازما للرواية في  
جميع حالاته فهو الشاذ على راي بعض اهل الحديث او ان كان سوا  
الحفظ طاريا على الراوي اما الكبير اولدتها بهر الا حراق كتبه او عدها  
بان كان يعتقدها فراجع الى حفظه فضاء فسنى فهذا هو المختلط والحكم

يخرج



فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا اتي من قبل واذا لم يتي من قبل توقف فيه وكذا  
من اشبه الامر فيه فلم يدركه حدث بعد الاختلاط او قبله وانما يعرف ذلك  
باعتبار الاخذين عنده ومتى تبع السبى المحفوظ بعبر كان يكون فوقه او  
صنعه لادونه وكذا المختلط الذي لم يتي من قبل وكذا المستور والاسناد المرسل  
والمدلس اذا لم يعرف الخذف منه صار حديثهم حسنا لا لثبته بل وصحة بذلك  
باعتبار المحج من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم احتمل كون روايته صوابا  
او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعبرين رواية موافقة لاصح  
رجح احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين فدل ذلك على ان الحديث محفوظ  
فارتفع من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ادتقائه الى  
درجة القبول فهو مخط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن  
اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول  
والردم الاسناد وهو الطريق الموصل الى المتن والمتن هو غاية ما انتهى اليه  
الاسناد من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النبي عم ويتضمن لفظة اما تصريحاً  
او حكماً ان المنقول بذلك الاسناد من قوله عم او من فعله او من تقريره مثال  
المرجع من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله يقول كذا او  
حدثنا رسول الله بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله يقول كذا او عن  
رسول الله عليه السلام انه قال كذا او عن ذلك ومثال المرفوع من النقل  
تصريحاً ان يقول الصحابي يايت رسول الله فعل كذا او يقول هو او غيره كان  
رسول الله يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي

فعلت بحفرة رسول الله كذا ويقول هو او غيره فعل فلان بحفرة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كذا او لا يذكر ان كان لذلك ومثال المرفوع من القول  
حكماً لا تصريحاً ان يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات مالا يحمل  
للاجهاد فيه والله تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاخبار عن الامور  
الخاصة من بد الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام والآية كالملاحم والنسب  
واحوال يوم القيامة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله بواب مخصوص او غيب  
مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره بذلك يقتضي مخبره عما  
لا مجال للاجهاد فيه يقتضي موثقاً للمخبر به ولا من للصحة الا بالبرهان  
او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلها وقع الاحتراز عن القسم الغيبي  
وانما كان كذلك فله حكم ما لو قال رسول الله فهو مرفوع سواء كان ممثلاً  
سمعه منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع من النقل حكماً ان يفعل الصحابي  
مالا مجال للاجهاد فيه فيدل على ان ذلك عنده عن النبي عم كما قال  
الشافعي رحمه الله في صلوة علي في الكسوف في كل ركعة اكثر من ذكره  
ومثال المرفوع من التقرير حكماً ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان  
النبي عم كذا فانه يكون له حكم الوقف من جهة ان الظاهر اطلاعهم على  
ذلك لتوقفه واعينهم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان  
نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمر من عليه الا وهو غير  
ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على  
جواز الغزل بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهي عنه  
لنهي عن القرآن ويلحق بقولي حكماً ما ورد بصيغة الكتاب بتخي



في موضع الجمع الصريحة بالنسبة اليه عم كقول التابعي عن الصحابي  
يوقع الحديث او يروي او ينسب او رواه او يبلغ به او رواه وقد  
يقتصر على القول مع حذف القائل ويؤيدون به النسخة عم كقول ابن  
سيرين عن ابي هريرة قال قال قتادون قوما الحديث وفي كلام الخليل  
انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة  
كذا فلا اكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق قال واذا  
قالها في الصحابي فكذلك ما لم يضرها الى صاحبها كسنة العريش وفي نقل  
الاتفاق نظر فحق الشافعي رحمه الله في اصل المسئلة قولان وذهب  
الى انه غير مرفوع ابو بكر الصريفي من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنفية و  
ابن حزم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تنزله بين النبي عم وبني  
غني واجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي بعيد وقد روى البخاري في  
صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه  
في قصة مع الحجاج حيث قال انه كنت تريد السنة فخرجت بالصلاة  
قال ابن شهاب فقلت لسالم افعده رسول الله عليه السلام فقال وهل  
يعنون بذلك الا سنة فنقل سالم وهو واحد الفقهاء السبعة من اهل المدينة  
واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا طلقوا السنة لا يريدون  
بذلك الا سنة النبي عم واما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولوا فيه  
قال رسول الله فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياجا وهذا  
قول ابن قلاب عن اسى من السنة اذا تزوج البكر على الشباقام عندها  
سبع ارجله في الصحيح قال ابن قلاب لو ثبت لقلت ان اسنادا فعه

الى النبي عم اي لو قلت لم الكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن المراد بالصيغة  
التي ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي امرنا بذلك او نهينا عن كذا فالحديث  
فيه كالحديث في النبي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والتهيؤ  
الوصول عم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كما  
القران والجماع او بعض الخلفاء والاستيلاء واجيبوا بان الاصل هو الاول  
وما عده محتمل لكنه بالسنة اليه مرجوح وايضا فمن كان في اطاعة رئيس  
اذا قال امرت لا يغرم منه ان امره الاريثيه واما قول من قال يحتمل ان ينطق ما  
ليس بامر آتى فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال امرنا  
رسول الله بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان  
فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الزرع  
ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة الله  
تعالى او لرسوله او معصيته كقول عاصم اليوم الذي سينك فيه فتدعني  
ابا القلم فلهذا حكم الزرع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه عليه السلام او  
بنه غايه الاستناد الى الصحابي كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي  
التفريع بان المنقول هو قول الصحابي ومن فعله او من قرينه ولا يجيء فيه جميع ما  
تقدم بل معظمه والبيت لا يشترط فيه المساوات من كل جهة ولما كان هذا  
الخصص شامل لجميع انواع علوم الحديث استقرت منه الى تعريف الصحابي  
ما هو فقلت وهو من اتى النبي عليه السلام مؤمنا به ومات على الاسلام  
ولو تخللت رده في الاصح والمراد بالقاء ما هو اعم من المجامعة والمماشات



ووصول احدهما الى الاخر وان لم يكمله ويدخل فيه رؤية احدهما الاخر سواء كان  
ذلك بنفسه ام غيره والتبعية باللقاء او الى من قول بعضهم الضحاك من روى النبي  
لانه يخرج اين لم يكتو من اخوه من العيين او صحابة بلانتردد واللقاء في هذا  
التعريف كالجسدي وقول مؤمن كالفصل يخرج من حصول اللقاء المذكور لكن  
في حال كونه كافرا وقوله به فصل فانه يخرج من ليقته مؤمن لكن بغيره من الانبياء  
لكن هل يخرج من ليقته مؤمن بانه ميسر ولم يدرك البعثة وفيه نزاع  
وقول شاعلي الاسلام **فصل** يخرج من اذله بعد ان ان ليقته مؤمن او ما  
على الورد كعبد الله بن جحش وابن حنبل وقول ولو تخلفت ردة اي بغير ليقته  
لمؤمن به وبغير موته على الاسلام فان اسم الصحة باق له سواء رجع الاسلام  
في حياته ام بعد وسواء ليقته ثانيا ام لا وقول في اللاحق اشارة الى الخلاف في المسئلة  
وتدل على دحي ان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن اذله واواقي  
به الى ابى بكر الصديق رضي الله عنه اسير افتاد الى الاسلام فيقبل منه ذلك  
وزوجه اخته ولم يتخلف احد من ذكرى في الصحابة ولا عن تخرج احاديث في  
السايند وغيره **حاشية** **احدهما** الخفاء في رجحان رتبة علي من لم يلزمه  
ولا يحضر معه مشهدا وعلى من كمله يسيرا وما شاء قليلا او رآه على بعد في  
حال الطفولية وان كان شرف الصحة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم معام  
من حديث مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك بعد ودون من الصحابة  
نالوه من شرق الروية وثانها يعرف كونه صحابيا بالتواتر والاستقامة  
او الشهرة او اخبار بعض الصحابة ببعض ثقات التابعين

اباخبار

اباخبار عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك مما يدخل تحت  
الامكان وقد استكمل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك ينظر دعوى  
من قال ان اعدل ومحتاج الى تأمل او ينتهي غاية الاسناد الى التابع وهو من  
لحق الضحاك كذلك وهذا متعلق باللقاء وما ذكره معه الاقيد اليما فذلك خاص  
النبي وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة او صحة الشماع  
او التميز ويقع في الصحابة والتابعين طبقة اختلاف العلماء في الحاقهم باليحيى  
وهم المخضرمون الذين اذروا الحاحية والاسلام ولم يرو النبي عليه السلام فقدم  
ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة  
وفيهم نظر لانه اضع في خطبة كتابه بانه انما اوردتهم ليكون كتابه جامعاً مستقراً  
لاهل القرن الاول والقيح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف  
ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن رسول الله كالبخاشني ام لا لكن ان ثبت  
ان النبي عم ليلته الاسرى كشفه عن جميع من في الارض فزادهم فيمن ان يعد  
مؤمناً به في حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الضحاك المحصول الرقيية من جنابته عم  
فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي اليه غاية الاسناد  
هو المرفوع سواء كان ذلك الانشاء باسناد متصل الى الاول والثاني الموقوف  
وهو ما ينتهي الى الصحابي والثالث المقطوع وهو ما ينتهي الى التابع ومن دون  
التابعي من التابعين في عدم فيه اي في التسمية مثله اي مثل ما ينتهي الى  
التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان ثبت قلت موقوف على فلان  
فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع فالمقطوع من مباحث



الاسناد كما تقدم والمقطع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا  
في موضع هذا وبالعكس نحو ان عن الاصطلاح ويقال للاخيرين اي الوقوف  
والمقطع الانزول المسند في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي  
بسند ظاهر الاتصال يقول مرفوع كالجس وقولي صحابي كما غفصل يخرج به ما رفته السابق  
فانه مرسل او من درنه فانه مفصل او معلق وقولي ظاهر الاتصال يخرج ما ظاهره  
الانقطاع ويدخل ما فيه الاتصال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب اولي وغيرهم  
من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفي كنعنة المدلس والمعاشر الذي لم يثبت لقاءه  
لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لاطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا  
التعريف موافق لقول الحكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر معاهه وكذا شيخه  
عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله واما الخطيب فقال المسند متصل فعلى  
هذا الوقوف اذا جاء بسند متصل سمي عنده مسندا لكن قال ان ذلك قد  
يأتي لكن بقله والعد بن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد  
فانه يصدق على المرسل والمقطع والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل له فان  
قل عدد اي عدد رجال المسند فاما ان ينتهي الى النبي عم بذلك العدد القليل  
بالنسبة الى مسند اخر برده ذلك الحديث بعينه بعد كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث  
في صفة عليه كالحفظ والفقه والعبادة والجموع وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كنعنة  
ومالك الشاذلي والشافعي والبخاري ومسلم وعقلم فالاول وهو ينتهي الى النبي عم العلوي المطلق  
فان اتفقوا ان يكون مسنده صحيح كان الغاية القصوى والافضون العلوي فيه موجبة  
عالم لكن موضوعا فهو كعدم والثاني العلوي النبي وهو ما يقل العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان

العدد ومن ذلك الامام الى مترى كثيرا وقد غطت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب  
ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاشتغال بالهوام منه وانما كان العلوم مرغوبا فيه  
اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه مأمون روي رجال الاسناد الاو الخطا جاز عليهم  
فكل ما كنش الوسايط وطال السند منط التيجوز وكل ما كنش قلت قلت  
فان كان في نزول بيزه ليست في العلوي اكان يكون رجاله اوثق منه او احفظ وافقه  
او الاتصال فيه اطهر فلا نرد في ان النزول حج اولي ولما من رج النزول مطلقا واجت  
بان كثرة البحث تقتضي للشفقة فيعظم الاصر فذلك ترجيح بامر اخني ما يتعلق  
بالتصحيح والتضعيف وفيه الى العلوي النبي الموافقة وهو الوصول الى الشيخ احد المضيفي  
من غيب طرقة الى الطريق التي تصل الى ذلك المص العيون مثاله ما روي البخاري عن قتيبة  
عن مالك حديث خلود رويته من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ووريناه ذلك  
الحديث بعينه من طريق ابن عباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة  
في بسعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد  
على الاسناد اليه وفيه في العلوي النبي البدل وهو الوصول الى الشيخ يشغفه كذلك كان  
يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخري الى العقبة عن مالك فيكون العقبة بدلا  
فيه من قتيبة واكفي ما يعبرون الموافقة والبدل اذا اثارنا العلوي والافاسم الموافقة  
والبدل واقع بدونه وفيه اي في العلوي النبي المساوات وهي استوى عدد الاسناد  
من الراوي الى اخره اي الاسناد مع اسناد احد المضيفي كان يروي الثاني مثلا حديث  
يقع بينه وبين النبي عليه السلام فيه احد عشر نفسا فيقع لنا  
ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي عم بينا فيه وبين عم





احد عشر نفسا في الساتر من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة  
ذلك الاسناد الخاص وفيه العلوي النبي ايضا المصاحفة وهي الاستواء مع تلمذ  
ذلك المصنف على الشرح او لا دسمت مصاحفة لان العات جرت في الغالب <sup>بالصالح</sup>  
بيده من تلاميذه في هذه القرون كان ليثا النسائي فكانا صاحبنا وفيما  
العلوي باقسام المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلوي قابلا قسم من اقسام <sup>النزول</sup>  
خطا لم نر ان العلوي قد يتبع غير تابع للنزول فان تشارك الراوي ومن روى عنه  
في امر من الامور المتعلقة بالرواية مثل النسب واللقب وهو الاخذ من الشيخ فهو النوع  
الذي يقال له رواية الاقران لانه يكون راويا عن قريبه وان روى كل منهما الى البراهين  
عن الاثر فهو المذبح وهو اخص من الاول فكل مذهب اقران ليس كل اقران مذبحا  
وقد صنف الذارقطني في ذلك وصنف ابو الشيخ الاصمغاني الذي قبله اذا  
الشيخ عن تلميذه صدق ان كلامه يروى عن الاثر فهل يسمى مذبحا فيه بحث  
والظاهر لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر التبعي مما خوذ ديباجتي لوجه  
وهما الخدان فيقتضي ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجزى فيه هذا وان  
روى الراوي عن مورود في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية  
الاكابر عن الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من سلكه رواية <sup>الابا</sup>  
عن الابناء والصحاح عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكس كثيرة  
ومن روى عن ابيه عن جده لانه هو الجادة للسلوك الغالبة وفائدة  
معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل النسخ من ردهم وقد صنف الخطيب  
في رواية اللبا عن الابن تصنيفا وافرد جزءا ليلغا في رواية الصحابة

عن التابعين وجمع الحفاظ اصلاح الدين العلوي من التباين بجلد كبي في معرفة  
من روى اليه عن جده عن النبي عم وقسم اقسامه ما يعود النبي في قوله عن جده  
عن الراوي ومنه ما يعود النبي فيه عن ابيه وبني ذلك وحققه وخرج في كل رتبة  
حديث من مروي كتابه المذكور وردت عليه تراجم كثيرة جدا والكثير ما وقع فيه  
ما استلست فيه الرواية عن الاباء اربعة عشر ابا وان اشترك الثنا عن شيخه و  
تقدم موت احد على الاخر فهو السابق واللاحق وكثير ما وقفنا عليه من ذلك  
ما بين الروايتين فيه في الوفاة مائة وخمسون ست وذلك ان الحفاظ يبلغ  
سمع منه ابو علي الرضا في احد من تاريخه حديث اوردى عنه وما على راس خمسمائة  
ثم كان اضر اصحاب السلفي السماع بسطة حديث ابو القاسم عبد الرحمن بن  
مسكي وكانت وفاته سنة خمس وستمائة ومن قديم ذلك حدث عن تلميذه  
ابي العباس السراج ايشا في التاريخ وغيره ومائة ست وخمسين ومائة اضر  
من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسين الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين  
وثلث مائة وغالب يقع من ذلك ان السماع منه قد يباخر بعد موت احد  
الروايين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دورا  
طويلا يحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله للوقت وان روى الراوي عن  
عن اثنين متفقين الاسم او مع اسم الاب او مع اسم الجد او مع النبي ولم يتميزا فاجب  
كلام فان كان ثقتي لم يفرق ومن ذلك ما وقع في البخاري في رواية عن احمد بن  
منسوب عن ابي وهب فانه انا احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد بن عيسى منسوب  
عن اهل العراق فانه انا احمد بن مسلام او محمد بن الزهلي وقد استوعبت ذلك



في مقدمته شرح البخاري من اراد لذلك ضابطا يمتد به احد هاتين الاخرين  
ختصاص من اى الراوى باحد هاتين الجهتين لم يبي ذلك او كان مختصا بها  
معاداة فان شككته شديدا فيرجع فيه الى القرائن والظن الغالب وان روى عن شيخ  
حديثا جحد الشيخ مردية فان كان جرحا بان كان يقول كذب على او ما رويت  
هذا ونحوه لك فان وقع منه ذلك رد ذلك الى كذب واحد منهما لا لغيره ولا  
يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض او كان جرده باحتمالا كان يقول ما  
اذكر هذا ولا عرفه قبل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك يحمل على نسب الشيخ  
وقيل لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا ثبتت الاصل  
ثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي ان يكون فرع عليه وتبعه في عدم التحقيق  
وهذا مستحب فان عدالة الفرع يقتضي صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه  
فالثبت مقدم على النافي واتفاق قياس ذلك بالمشاهدة فغاسد لان شهادة  
الفرع لا تتم مع التردد على الشهادة الاصل بخلاف الرواية فافتراقه وفيه اى في  
هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حديث ونسب وفيه ما يدل على قوة  
المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثا باحاديث فلما عرضت عليهم لم يذكروا  
لكنهم لا يعتمدون على الرواية عنهم صار يروونها عن الذين رويها عنهم عن الفهرم  
حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصته الشاهد  
اليحيى قال عبد العزيز بن محمد الداروردي حديثي به ربيعيه حديثي عنك  
بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعيه عنى الى حديثه عن ابيه  
ونظائره كثيرة وان اتفق الرواية في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء سمعت

فلان قال

فلان قال سمعت فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ  
او غيرهما من الحالات القولية سمعت فلانا يقول استشهد بالله لقد حدثني فلان الى اخره  
والصيغة كقوله دخلنا على فلان فاطعننا ثم اخرجنا من القولية والصيغة معاكقوله  
حدثني فلان وهو اخذ بلحيته وقال انتم بالتدراك فهو للسلسل وهو من صفات الاسناد  
وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث السلسل بالاولية فان السلسلة يترقى  
فيه الى سيفين بن عيينة ففقد ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم وصيغ الاداء المشار  
اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه وهي المرتبة  
الثانية ثم قرأ عليه وانا اسمع وهي الثالثة ثم ابناى وهي الرابعة ثم ناوطني وهي  
الخامسة ثم شافني اى بالاجابة وهي السادسة ثم كتبت الى بالاجابة وهي السابعة  
ثم عن وعنهما من الصيغ المحتملة الاسماء والاجابة ولعدم السماع ايضا وهذا مثل  
قال وذكر وروى فالتفان الاولان من صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني هما الى  
لمن سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الثاني  
بى اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والاجابة من حيث اللغة وفي  
ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لما تقرر لكن الاصطلاح هاد ذلك حقيقة مرفقة  
فتقدم على الحقيقة المفقومة مع ان هذا الاصطلاح اغشاع عند السائرة او من  
تبعهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاجابة والحديث عندهم  
بمعنى واحد فان جمع الراوى اتى بصيغة الجمع في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان  
او سمعنا فلان يقول فهو دليل على انه سمع منه مع غيره وقد تكون الثبوت للعلمة  
لكنه بقله واولها اى صيغ المراتب اصرحها اى اصح صيغ الاداء في سماع قائلها لانها



لا تقبل الواسطة ولا من حدثنني قد يطلق في الاجازة كذلك تدليس او رها مقدر  
ما يقع في الاملا لما فيه من التثبت والتحفظ والثالث وهو اجزئي **والرابع** وهو قرأت  
عليه من قراء بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول اجزئي او قرأتا عليه فهو كافي  
وهو قري عليه وانما اسمع وعرف من هذا ان التعيين بقراءات لمن قرا يخفى من  
التعيين بالاجزاء لانه اوضح بصورة الحال **تب** القراءة على الشيخ احد وجوه القبول  
عند الجمهور وابعده من الى ذلك من اهل العراق وقد اشتد انكار الامام مالك  
وعنه من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم فزجروا على السماع من لفظ  
الشيخ وذهب جمع منهم البخاري وحكا في اوائل صحيحه عن جماعة من الائمة  
الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة سواء وانه اعلم  
والابناء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بعق الاخبار الاتي عرض المشايخ  
فهو للاجازة كمن لا يها في عرف المتأخرين للاجازة وعنفة المعاصرة محمولة  
على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطة فنزولها على السماع  
بنوت المعاصرة الامم المدلس فانها يستعمل في السماع وقيل يشترط في عمل  
عنفة المعاصر على السماع بنوت لقائهما الى الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل  
الامس في باقي معنفة عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار بقيا على ابن المديني  
والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا المشافهة في الاجازة التلغظ بها تجوزا  
وكذا المكاتبه في الاجازة المكتوب بها وهو موجود في عباد كثير من المتأخرين  
بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقوا انها مكتوب به الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن  
في روايته ام لا فيما اذا كتب اليه بالاجازة فتوافقا جوازه واسترطاف في صحة الرواية بالمتأخرين

فانها

اقتراها بالاذن بالرواية وهو اذا حصل هذا الشرط ارفع الزمان الاجازة لما فيها من  
التعيسى والتخفيف وصورتها ان يدفع الشيخ اصله او مقام مقامه او يحضر الطالب  
اصل الشيخ ويقول في الصوريين بهذا رواية عن فلان فاروه عني ونزله ايضا  
ان يمكنه من انا بالقليل واما بالعبارة لنقل منه ويقابل عليه والا فان ناوله  
استرد في الحال فلا يتبين له ربيعة لكن له ايزان فيزته على الاجازة للقيمة وهي  
ان يحضره الشيخ برواية كتاب معي ويقتضي له كيفية روايته له واذا خلت المناولة  
عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور وجب من اعتبر الى ان من اوله اياه تقوم مقام لرسالة  
اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من  
الائمة ولولم يقرئ ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم ينظروا  
فرق قوي بين مناوله الشيخ الكتاب من يده للطالب ويبي ارساله اليه بالكتاب  
من موضع الى اخره اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا استرطوا الاذن في الوجاهة وهي ان يجد  
بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط فلان واليسوع فيه اطلاق اجزئي بحمد ذلك  
الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب  
هو ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصطلاحه او باصوله فتد قال قوم من الائمة  
المتقدمين يجوز له ان يروي تكدي الاصول عن غير هذه الوصية وبلى ذلك الجمهور الا ان  
كان له منه اجازة وكذا استرطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد  
الطلبة بانني ادوي الكتاب الغدا في عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا  
عبارة بذلك كالاجازة العامة في الجازلة لافي الجازله كان يقول اجزئي لجميع المسلمين  
اولم ادرك جاتي اول اهل الاقليم الغدا في اول اهل البلاد الغدا في وهو اقرب في الصحة



اقرب الاختصار وكذا الاجازة للجمهور كان يكون مبهما او سهلا وكذا الاجازة للمعتمد  
 كان يقول اجزت لم يسوله فلان وقد قيل ان عطفه على موجوده كان يقول اجزت له  
 ولم يسوله لك والاقرب عدم العطف ايضا وكذا الاجازة لموجوده او معدوم عطف بشرط  
 ميتة الغير كان يقول اجزت لك ان مثله فلان او اجزت لم مثله فلان الا ان يقول اجزت  
 لك ان يشئت وهذا على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية جميع ذلك سوى الجهرول مالم يبي  
 المراد منه الخطيب وحكاية عن جماعة من مشايخه واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابي  
 خيثمة ودعي بالاجازة العامة جمع كثير منهم بعض الحفاظ في كتاب وديهم على مرف  
 الجمع لكنهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع في مرني لان الاجازة الخاصة  
 المعينة تختلف في صحتها اختلاف قويا عند القدماء وان كان العمل المستقر على  
 اعتبارها عند المتأخرين فهي دون الشاع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها  
 الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة هي من ايراد الحديث معضلا  
 والله اعلم والى هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرواية ان اتفقت  
 سماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفقت في ذلك لثنا  
 منهم او اكثر وكذلك اذا اتفقت اثنا فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي  
 يقال له المتفق والمفترق والفائدة معرفة حيث ان يفر الشخص اشخصا واحدا وقد  
 صنف في الخطيب كتابا حافلا وقد خصه وزدت عليه ميثا كثيرا ومذا عكس  
 ما تقدم من النوع السمي بالمعمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه  
 ان يظن الاثنان واحدا واتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف بالنطق  
 والشكل فهو المتوافق والمختلف ومعرفة من هما هذا الحق قال علي بن المديني انشد التقييف

في قوله اجزت لم يسوله فلان  
 في قوله اجزت لك  
 في قوله اجزت لغيرك

مايت في السماء ووجهه بعضهم بانه ينشئ لا يدخل القس ولا قبله ينشئ يدل عليه  
 والبعده وقد صنف فيه الواحد العسكري لكنه اضاده الى كتاب التقييف لم افردة  
 بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابي كتاب في ميتة الاسماء وكتاب في  
 ميتة البتة وجمع بينه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب في كتابه جميع  
 ابو نهر بن مكنول في كتابه الكمال واستدرك عليهم في كتاب اضر جمع فيه او علمهم و  
 بينها وكتاب من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر  
 بن نقطة ما فات او جدد بعده في مجلد ضخم ثم زيد عليه منسوب ابن سليم بنع الشيباني  
 بجلد لطيف وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك مختصرا جدا اعتماد  
 فيه على الضبط بالعلم فكثير في الفلم التقييف المبين لموضوع الكتاب وقدير الله تعالى  
 بتوضيحه بكتاب سمية ببناء بتم البتة بتمير البتة وهو مجلد واحد فضيلة بالمرز  
 على الطريقة المرضية وزدت عليه كثيرا اما العمل او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك  
 وان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الاباء نطقا مع ايتلافها خطأ كجد بن  
 عقيل بنع العبي وحمد بن عتيل بنظرها الاول ينسابودي والثاني فير بابي وهما  
 مشهوران وطبقتهما متمازيتان او بالعكس كان يختلف الاسماء نطقا وتلفظ خطأ  
 وتاتف خطأ وتنفق الاباء خطأ ونطقا كشيخ بن النعمان وديرج بن النعمان الاول  
 بالشيء المعجمة والحاء المرسله وهو تابعي مروي عن علي والثاني بالسين المرسله وهو  
 وهو من يتوخي البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه وكذلك ان وقع الاتفاق  
 في اسم واسم اب والاختلاف في النسبة وقد صنف في الخطيب كتابا جليلا اسماء ذلك  
 تلخيص المتشابه ثم زيد هو عليه ايضا ما فات اولاهو كثير الفائدة وتركب منه ومما قبله







بالنسبة ومن المهم ايضا معرفة احوالهم جرحا وتعليلا لاجلها لان الراوى اما  
ان يعرف عدالة او يعرف فقه او لا يعرف فيه شي من ذلك ومن اهم ذلك بعد  
الاطلاع معرفة مراتب الجرح لانهم قد يجرحون الشخص عالا يستأنم رد حديثه كله  
وقد بينا ان ذلك فيما مضى وصغرنا هنا في عشرة وتقدم شرحها مفصلا والفرق هنا  
ذكر الالف الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب اسوأها الوضع بادل  
على البالغة فيه واهم ذلك التقيي بفعل كاذب الناس وكذا قولهم اليه المتهنى في  
الوضع او هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب لانها وان كان فيها  
انواع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها الى الفاظ الدالة على الجرح قولهم فلا  
يقن او يتي لفظا وفيه ادنى مقال ويلي اسهل الجرح واسهل مراتب لا تخفى فقولهم  
متى رك او ساقط او فاضى الغلط ومنك الحديث استمد قولهم ضعيف ليس  
بالقوى او فيه مقال ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل وادفعها الوضع ايضا  
بما دل على البالغة فيه واهم ذلك التقيي بفعل كاذب الناس او ابنت الناس اليه  
التهنى في التثبت ثم تالكه بصفة من الصفات الدالة على التعديل او صفيتي كمنه لينة  
او ثبت بئث او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك او ادانها اما انظر بالقرن  
من اسهل الجرح كينج يروى حديثه ويعتبر به ونحو ذلك ويلي ذلك مراتب  
لا يخفى وهن احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتكلمة الفائدة فاقول تقبل  
التركية به عارف باسبابها لاسيما غي عارف لظاير كى مجرد ما يظن له ابتداء من  
غنى محادثة واختار لو كانت التركية صادقة من مزك واحد على الأصح خلافه  
لمن شرط انها لا تقبل الا من اتينى لما قالها لها بالشهادة في الأصح ايضا والفرق بينهما

ان التريكة

ان التركية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد واسرها تقع من التحد عند الحكم  
فعلقها ولو قيل يفصل بيني ما اذا كانت التركية في الراوى مستندة من المزي الى اختها  
او الى النقل من غيره لكما متجها لانه ان كان الأول فلا يشترط العدد اصلا لانه لا يكون  
بمنزلة الحكم وان كان الثاني فيجوز فيه الخلاف وتبيى انه ايضا لا يشترط العدد لان  
اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما يتفرع عنه وانما علم وينبغي ان لا يقبل الجرح  
التعديل الا من عدل مستقفا فلا يقبل جرح من اخرط فيه جرحى بالايضا في الحديث  
المحدث كما لا يقبل تركية من اخذ بمخرج لفظ فاطمى التركية وقال الذهبى وهو من اهل  
الاستقرار التام في نقد الرجال لا يجتمع اثنا من علماء هذا الشأن قط على توثق ضعيف  
او ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل  
حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر التكلم في هذا الفن من اتساهل في الجرح والتعديل  
فانه ان عدل بغى ثبت كان كالمثبت حكما ليس يثبت فيختصى عليه ان يدخل في منزلة  
من روى حديث وهو يضل انه كاذب وان خرج بغى تحذر اقدم على الطعن في مسلم روى  
من ذلك فسمه سم سوء وينبغي علمه ابداء او الافة تدخل في هذا فان من السهوى و  
الفرض الفاسد وكلام المتقدمين مسلم من ذلك من ذلك غالبا وتارة من الخيانة  
والقائد وهو موجود كثير قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فتد منه  
تحقيق الحال في العمل برواية المستوعدة والجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك لاجل  
وبكى محله وان صدر من غي عارف بالاسباب يعتبر به ايضا فان خلا الجرح عن التعديل  
قبل الجرح فيه مجالا غي مبين السبب اذ صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه  
تعديل فهو في ضيق الجرح ولحال قول الجرح اولى من احواله وقال ابن الصلاح في مثل



هذا الى التوفيق فيه **فمن** وفي المزمع في هذا الفن كفى السوي ممن انتهى اليهم ولكن  
لا يرون ان ياتي في بعض الروايات ميكا اللانظ انه اخر معرفة اسماء المكين وهو عكس  
الذي قبله ومعرفة من اسمه كنه وعمل قليل ومعرفة من اختلف كنه وهم كثير ومعرفة من كثرت  
كناه كابن خريح له كنيستان ابو الوليد وابو خالد او كثرت نعتونه والقاب ومعرفة من  
وافقت كنه اسم ابية بلى اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع التابعيين  
وفائدة معرفة نفى الفلظ عن من نسب الى ابية فقال ابننا ابو اسحق ونسب الى الشيف  
وان الصواب ابننا ابو اسحق او بالعكس كما سقى بن الى اسحق البيع او وافقت  
كنه كنه زوجر كابن ايوب الأنصاري وام ايوب صحابي مشهور ان او وافق اسم  
اسم ابية كالزبيح بن انس هكذا في الروايات في الروايات في الروايات في الروايات في  
عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو وليس انس شيخ الربيع والد بل ابو بكر بن ونيج انصارى  
وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده ومعرفة من نسب  
الى غيبي ابية كالمقداد بن الاسود الذهري لكونه بنتاه وانما هو المقداد  
بن عمر او نسب الى امته كابن عليته وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم احد الثقات عليه  
اسم ابية اشترى بها وكان لا يجب ان يقال له ابن عليته ولهذا كان يقول الشافعي  
رضي الله عنه اخبرنا اسمعيل الذي يقال له ابن عليته او نسب الى غيبي ما سبقوا للنعم  
كالخذ ظاهره انه منسوب الى ضاعرتها او بيعها وليس كذلك وانما كان يعالهم  
نسب اليهم وكليمان اليتيم لم يكن منه بني اليتيم ولكن نزل فهم وكذلك نسب الى  
جه فلا يؤمن التسباسته به وافق اسم سلم واسم ابية اسم الجد المذكور ومعرفة  
من اتفق اسم سلم ابية وجه كالحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقديقه اكثر

وهو من فرغ السلسل وقد يتفق الاسم واسم الاب مع اسم الجد واسم الاب فضاء كالي  
اليس الكندي وموزين الحسن بن زيد بن الحسن او النفق اسم الراوي واسم شيخه  
شيخه فضاء كالحمران عن عمران عن عمران الاول يوفى بالقيصر والثاني ايورجا العطاردي  
اي حقيق الفضا وكيمان عن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد بن ايوب البجلي والدي مشق  
الثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد المجيد المعروف بابن بنت شرجيل وقد وقع ذلك  
لراوي ويشيخ معا كالي العلماء الهذلي القطا مشهور بالرواية عن ابي علي الصبراني الجواد  
وكل منهما اسم الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك واخر اثنان في الكنية  
والنسبة الى البلد والطاعة قد وُصف فيه ابو موسى المديني خيرا احافلا ومعرفة من النفق  
اسم شيخه والراوي عنه وهو نوع لطيف لم يعترض له ابن الصلاح وقالته دفع التمس  
عن يظن ان فيه تكرار القلابا في امثلة البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم مشيخه  
مسلم بن ابراهيم الفراء يسمي البهري والراوي عنه مسلم بن الحجاج الفيزي صاحب القيم  
وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه  
حديثا لهذه الترجمة بعضها ومنها يحيى بن ابي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام  
فتشحه هشام بن عروة وهو من اقربائه والراوي عنه هشام بن ابي عبد الله الدستوي  
ومنها ابن جريح روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابو يوسف  
الصناني ومنها الحكم بن عتبة روى عن ابي ابي ليلى وروى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد  
الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثلة كثيرة ومن المهم في هذا المعرفة الاسماء  
المحذرة وقد جمعا جماعة من الائمة فمنهم من جهم باغوي فيد كابن سعد في الطبقات وابن خزيمة  
والبخاري في تاييدهما وابن ابي خاتم في المبرج والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالحلي







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس

طالع عقلان  
سر

مکتب  
مفت  
م  
م



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
على كل ذي عقل

**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**قوله** الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الجليل للاختيارى على جهة التعظيم  
والتبجيل واللام فيه اما بالنفس او بالاستغراق او للعهد الخارجى ويكون اشارة  
اليه صلى الله عليه وسلم بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
ويجوز ان يراد بالحمد مصدر المعلوم او المجهول والمطلق فالعق جميع افراد  
الحامدية او الجمودية والشامل لها ثابت لله تعالى وبجله اخبار لقضاوا  
انثامه لان المراد اثبات الملكية لله تعالى **قوله** لم يزل انما لم يطم اليه ولا يزال  
لا ثبات الابدية لانه يلزم من الازلية الابدية كما هو مقرر في محله فالتعريف المذكور للمؤمن  
**قوله** علما قديرا آه لو قدم حيا قيوما لكان احصى لان العلم والقدرة تابعا  
للحياة والقيومية كذا قيل لى تغيرها للقيومية ممنوع وايضا ليسا بتابعين  
للمستع والبرهان المصنف قدم ما نظر الى انها من التى آه ثم جاء بما فى الشرح جميعا  
واما قهره على تلك الصفا فالاشارة الى انها الابدية من اني تحمل الحديث **قوله** بشر او نبوا  
البشر فعيل من بشر بالتخفيف وجاء بالتشديد ايضا ومن باب الأفعال ثلاث لغات  
والاسم البناء بالكسر والهم ومعناه الاخبار بما يفيد السرور والاذار للأخبار  
بخوف في زمان يسع الاحتراز عند وقدم البناء تقدمها عليه في قول تعالى  
وما رسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين ولتقدم رتبة متعلقها وهو المطيع  
والثواب على متعلق الاذار وهو العاصى والعقاب **قوله** التصانيف جمع تصنيف  
وهو جعل الشئ صنفا ويمتز بعض الاشياء عن بعض ومن تصنيف الكتب قوله  
في القديم والحديث آه في الرمن من المتقدم والمتأخر **قوله** الرام هو من نفع الوا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة والهدى  
على كل ذي عقل

ولا يلزم من الابدية الازلية كالتجس  
فانها ابدية الازلية سقى

في شرح المشارق للمروى خورنهم  
الحادون ذى بعبية تعريب كور بضم  
لها فى وسكون العاد واضحة راد  
لها فى وسكون نفاى البلد مشتملة  
واسم ناحية من نفاى كور كور كور  
على عدة ضياء بقاء كور كور كور

الانتمى الى التصنيف والتعريف  
على مطلق والتعريف هو  
الانتمى الى التصنيف والتعريف

والهم

والهم وضم الهاء والهم الثانية واخره ذى نسبة الى لم هو مذكورة من كور الالهوان  
من بلاد خربت كذا انتا الامام السعفا وفي القاموس تسع كورة ويجمعها  
الاهواز ولا يفرق واحدة منها بهوز والكورة موضع فوق القرية ودون  
البلدة **قوله** المحدث الفاضل اسم الكتابه وبيان له واما ما قيل انه منصوب على  
انه متعول صنف المحدث لان فاعله ضيفي الوصول في قوله اول من  
صنف ولا يخفى ما فيه من التكلف على قول الشارح **قوله** في كتابه آه عن واما  
جعل صفة للام هو منى فيلسر على الصواب لانه يلزم من الفصل بين الصفة و  
الموصوف قوله لكنه لم يستوعب اى لم يات بالاصطلاح كما بالانه من اول من صنف  
في هذا العلم واما اول من صنف علم الحديث فالأكثر على انه جرح وقيل بالذوق وقيل  
بربع بن صبيح والاستيعا والايقاد خال الشئ جميعا في الشئ **قوله** اليسا بورى فتح  
النون وسكون اليا وفتح التى المملة وضم اليا للوحدة نسبت الى نيسابور  
احسن مدح خراسان سميت بذلك لان نيسابور لما راي ادمها قال يصلح لان  
يكون ههنا مدينة وكانت قصبتها **قوله** لكنه لم يهزبه ولم يرتب التهذيب التصفية  
والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء الكثرة  
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر  
**قوله** وتلاه ابو نعيم اى جاء بعده ابو نعيم بالتصنيف كنية واسمه احمد بن عبد الله  
بن احمد الصوفي الفقيه الشافعى اخذ عن الطبراني وغيره وعنه الخطيب **قوله**  
مستخرج اى اشياء زائدة وجمع اشياء كثره بالنسبة لم تقدمه **قوله** وابقى  
للمتعبت اى الجاني بعده **قوله** ابو بكر البغدادى احمد بن على بن ثابت الشافعى

اشياء



**قوله** الا قد صنفنا انما حتى زادت تصانيفه على الخسائر **قوله** نقطة بنون مصنوعة  
 وقاف ساكنة فطامهلة وهذا الثاني اسم جارية ربت جدته او امه  
 فخر بن **قوله** عيال وهو اهل البيت ومن يورث الانسان فاطلق على الحديثين  
 بعد العيال لكونه اعطاهم عاينهم اي يقوم بكنايتهم ولم يجتبعوا الى غير كنية  
 قول القاضى عياض هو بالى **قوله** لطفا الى صغيري لخص النظم **قوله** الليالي نفع اليم  
 ومثنا خيرة مخففة وفتح النون واخره جيم نسبة الى مياخ بادريجان وهو  
 شافعي **قوله** ما لا يسع الحديث مراد اي لا ينبغي للحديث ان لا يعلمه الجميع اسم الكفا  
**قوله** اشهرت اي بين اهل الحديث **قوله** واختصرت يستشير فما ورد على الص  
 ان الاختصار يستير لفظ لا يستلزم فافاد ان المراد فهم معنى لا يزول سيرة عافاتها  
 اذا اختصرت يسر حفظها فيسر فهمها سبب حفظها ولذلك المبسوط انتهى  
 ويمكن ان يقال ان الاختصار قد يفيد الفهم مطلقا **قوله** تقي الدين وهو شافعي  
**قوله** الشريز وركب لبنها زورين ضحاله فيقل شريزور **قوله** فهدب فنوده  
 تقابها من الشوايت **قوله** واملاء من الاملاء وهو القامشقل على الضمير  
 الى التثنية قولوا الى الكتابة رسما **قوله** شينا بعد شيني اي على حسب التدريس  
**قوله** تحبة فوايدها اي زيدت فوايدها يقال هو تحبة قوم اي خيارهم وهو  
 نجيب القوم وانتخب انتزع **قوله** علف الناس عليه اي قبل اهل الحديث عليه  
 واستغلوا به والعوف الاقبال على الشيء وملازمة على بسيل التعظيم  
**قوله** وسانه ابيي اي مشوا على طريقة **قوله** كم نالهم لحاف ذين الذين  
 العراقي **قوله** ومختر كانوا اختصره مرتين سمي احدا لكسايي التقريب

قوله على ما مضى من الانصاف وهو العدل في القول والفعل

باب في الشريزور

والاثر

والاثر الارشاد **قوله** ومستدر كالا امام البلقيني ومقتصر معارفه كالبلقيني  
**قوله** منصر كالعراق في لكة **قوله** ان الخضر من التخصيص وهو استيفاء المقاصد  
**قوله** ستمها خبة الفكر بكر الفاء ففتح الكاف جمع فكي بالكسر وهو التدبر  
**قوله** ابتكرته اي اخترعته من البكارة والابتكار اتخاذ الشيء على غير مثال سبق  
**قوله** وبسبيل التهجئة اي طريق اوضحته وبشدة او بمعنى سلكته **قوله** من شوار  
 الفرايد الشوارد جمع شاردة من شردا البيوع وبابه دخل الفرايد جمع  
 فريدة على غير القياس وهو الد راذ نظم وقيل فرايد الدركبارها وحمل المعنى  
 من اللطائف النخرة لحفاياها من العقل **قوله** فاجتبه اي سأل هذا كان جوابا للسؤال  
 الذي في المتن ثم جعل جوابا للسؤال الذي في الشرح وقوف في الشرح فبالفت  
 تفرع على جواب سؤال الشرح ويعتقل ان يكون ما في المتن جوابا للمتن وما في  
 الشرح جوابا للشرح واما اعتراض تلميذه الشيخ قاسم بانه يفهم من كلامه انه  
 كتب بعض المتن بعد ان شرح في الشرح وذلك لا يعقل في شيء ما ذكرنا وغايته انه  
 تفرع منه في متنه وله ذلك **قوله** رجلا الاناج في تلك المسالك اي حال كوني  
 راجيا ان اكون مندرجا **قوله** فبالفت اي بذلت الجهد في شرحها **قوله** على جنابا  
 زواياها الخبايا جمع خبية اي المستور في زواياها لجمع زاوية **قوله** وظهر لي ان  
 ابواه اي الشرح **قوله** ودمجها اي النجدة والدمج ادخال الشيء في الشيء بحيث  
 يحصل الامتزاج وبنهم من كلامه انه سمي الشرح توضح النجدة **قوله** الخبر منذ علمه  
 لا هذه المعنى مرادف للصديق الحديث لغة عند القديم واصطلاحا ويؤاد في الخبر  
 على الصحيح ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل والى الصفا والى ماله وقرأ او فعلا

في سلك اهل الحديث ارجيا الاناج كتاب في سلك الكتب المصنوعة ارجيا الاناج





وقد مر جمع مجع على اطرقة فلا يرد على ان لا نسلم ان ما ليس له الجمع كثره يستعمل فيها  
 حقيقة **قول** والمراد بالطرف الاسانيد قال الشيخ قاسم هذا مستدرك بالنسبة  
 الى قوله اي اسانيد كثيرة واجيب بانه اذ ارد بقوله اي اسانيد كثيرة مجزء بيان جمع  
 الكثرة وقد كثر الاسانيد توطئة لقوله كثيرة وهذا اذ ارد بيان المعنى او يقال ان كونه  
 هنا توطئة للاشارة الى الفرق بين السند الذي هو مفرد الاسانيد والاسانيد  
 لا يقال بناء على هذا كان ينبغي ان يقول بده قوله بعد والاسانيد حكاية  
 السند حكاية طريق المتن لانه يصدر بنفس السند الذي مفرد الاسانيد لان  
 مراده مجموع هذا الكلام الاشارة الى ان الاسانيد جمع سند وهو الطريق الذي هو  
 اسماء الروايات والاسناد وهو رفع الحديث الى قائله هذا طريقه المفهوم من ظاهر  
 كلامه هنا قال الشيخ قاسم **قول** والاسناد حكاية طريق المتن حاصله ان الطريق حكاية  
 وما بلغ المص هذا الاعتراض قال التحقيق ان يكون الاضافة بيانية فقلت التحقيق  
 خلف هذا التحقيق لان الحكاية اخبار والطريق اسماء الروايات فيحتل ان كلام  
 الشارح اشارة الى هذا وهو الظاهر بقرينة ما سياتي من قوله السند تقدم تعريفه  
 مع انه ما تقدم الا تعريف الاسناد الذي هنا وايضا سياتي في كلامه من الاسناد  
 هو الطريق للوصول الى المتن فالماخوذ من كلامه سابقا ولاحقا ان مراده هذا  
 الاحتمال الثاني فامل قوله بل يكون العادة اه ان يجيب بانه تفقن الى احد  
 العادة قد اختلفت معه في المزمع اه **قول** من غير قصد قيد مستقل للابتناء لان  
 لانه قد يكون بقصد **قول** في الاربعة قال الشيخ قاسم قلت لم يرد الاربعة و  
 الخمسة والستة والفسرة والاربعة في دليل افاد العلم اصلا فلا يضر ان يقال

قوله في غير الروايات حتى لا يترك في البقعة والنام وهذا هو علم الحديث رواية  
 ويعرف بانه علم يشتمل على نقل ذلك وموضوعه ذات النبي عليه السلام من حيث انه نبي  
 وغاية النور وسعادة الدارين ويؤادفه ايضا الاثر فانه لغة البقعة واصطلاحا  
 الحديث مرفوعا كما هو موقوف على المعتمد ويؤادفه السند ايضا عند بعض واخص  
 عند اخرون ويعنى بالسند العلم به واقام علم الحديث دلاية وهو المراد عند  
 الاطلاق فهو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وهو موضوع  
 الراوي والمروي من حيث ذلك وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك **قول**  
 وما شاكله من الحكايات ونصيح الصالح **قول** ليكون اشتمل قال تلميذه الشيخ قاسم  
 قال المؤلف في ما يكون اشتمل باعتبار الاقوال اما على الاقل فراجع واقام على الثالث  
 فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت الام ثبوت الاخص واقام على الثاني فلانه اذا اعتبرت  
 هذه الامور في الخبر الذي هو وارد عن النبي لم فانه يعتبر ذلك فيها وورد عنه اولا  
 بخلاف ما اذا اعتبرت هذه الامور في الحديث فانه لا يلزم منه اعتبارها في الخبر  
 لانه اذن رتبة من الحديث ثم اعترض عليه بان **قول** كما ثبتت الام ثبوت الاخص  
 لا يصح اقول يمكن ان يكون المراد كل شئ ثبت للام للاخص لانه يصدر اثبات  
 هذه الامور للاخص بواسطة الام **قول** باعتبار وصوله اليه اي لا باعتبار  
 نفسه **قول** لان طرقا جمع طريق اه على تفسير الطريق بالاسانيد الكثيرة  
 اورد عليه بان هذا لا يصلح دليلا على ان طرقا جمع كثره لانه لم يرضع فيه جمع  
 قوله وانما يصح كونه دليلا فيما له جمع قوله وكثرة واما ما ليس له الجمع كثره فيستعمل  
 فيها فلم يستدل المص بكون التعيين للتكثير لكان اوضح ويمكن الجواب بانه

فهم

قد مر جمع مجع على اطرقة فلا يرد على ان لا نسلم ان ما ليس له الجمع كثره يستعمل فيها  
 حقيقة **قول** والمراد بالطرف الاسانيد قال الشيخ قاسم هذا مستدرك بالنسبة  
 الى قوله اي اسانيد كثيرة واجيب بانه اذ ارد بقوله اي اسانيد كثيرة مجزء بيان جمع  
 الكثرة وقد كثر الاسانيد توطئة لقوله كثيرة وهذا اذ ارد بيان المعنى او يقال ان كونه  
 هنا توطئة للاشارة الى الفرق بين السند الذي هو مفرد الاسانيد والاسانيد  
 لا يقال بناء على هذا كان ينبغي ان يقول بده قوله بعد والاسانيد حكاية  
 السند حكاية طريق المتن لانه يصدر بنفس السند الذي مفرد الاسانيد لان  
 مراده مجموع هذا الكلام الاشارة الى ان الاسانيد جمع سند وهو الطريق الذي هو  
 اسماء الروايات والاسناد وهو رفع الحديث الى قائله هذا طريقه المفهوم من ظاهر  
 كلامه هنا قال الشيخ قاسم **قول** والاسناد حكاية طريق المتن حاصله ان الطريق حكاية  
 وما بلغ المص هذا الاعتراض قال التحقيق ان يكون الاضافة بيانية فقلت التحقيق  
 خلف هذا التحقيق لان الحكاية اخبار والطريق اسماء الروايات فيحتل ان كلام  
 الشارح اشارة الى هذا وهو الظاهر بقرينة ما سياتي من قوله السند تقدم تعريفه  
 مع انه ما تقدم الا تعريف الاسناد الذي هنا وايضا سياتي في كلامه من الاسناد  
 هو الطريق للوصول الى المتن فالماخوذ من كلامه سابقا ولاحقا ان مراده هذا  
 الاحتمال الثاني فامل قوله بل يكون العادة اه ان يجيب بانه تفقن الى احد  
 العادة قد اختلفت معه في المزمع اه **قول** من غير قصد قيد مستقل للابتناء لان  
 لانه قد يكون بقصد **قول** في الاربعة قال الشيخ قاسم قلت لم يرد الاربعة و  
 الخمسة والستة والفسرة والاربعة في دليل افاد العلم اصلا فلا يضر ان يقال

في الخبر واسماء الروايات  
 في الخبر واسماء الروايات



في هذه وليس بل ان يطرأ في غير انتهى ويجاب بان المؤلف من اكابر الحفاظ  
 ومن حفظ حجة على من لم يحفظ **قول** من ابتدائه الى انتهائه بان يروى جمع عن  
 جمع عن غير محصورين في عدد معين ولاصفة مخصوصة بل بحيث يسبقون حدا  
 تحيل العادة توافرهم على الكذب **قول** والمراد بالاستواء ان لا ينقصه ويمكن ان يكون  
 المراد بالاستواء في قوله وانضاف اليه ان يستوى الاستواء في اصل الكذب بان لا  
 ينقص من حد الكثرة الا في عدد احادها فلا يرد شي من حيث زيادة الاحاد و  
 نقصها حتى يحتلج الى التاويل الذي ذكره الشارح لا يقال هذا ليناسب ما  
 اعتبره من قوله ان يكون له طرق لان مقتضاه انه لا يكفي ما دون العشرة وهذا  
 الضابط ينافي لانا نقول ذلك القول اعلى لان العادة تحيل غالبا توافر  
 العشرة على الكذب لا مادونها نعم قال الاصطحي ان العشرة معينة وقال النووي  
 في الترتيب انه المختار لكن رد بانه لا ارتباط عادة بين خروج العدد عن جمع  
 القلة وبين افادة العلم الذي هو الشرط نعم يشترط ان يكون العدد فوق الربعة  
 باتفاق جمهور الشافعية وبذلك علم ان المص لم يعتبر هنا وفيما يأتي بجميع الكثرة  
 كما اولى **قول** الامر المشاهد كالاجار عن مشاهدة بغداد لا الامر العقلي كالاجار  
 عن حدوث العالم لان كل واحد جازع ما يحصل له بالاستدلال فيطرق احتمال  
 النقيض للتسامع ولا يحصل له العلم لو اخبره بذلك **قول** المسموع اي من القول  
 عليه السلام او من صحابي او من بعده قال في الترخ الموافق لما حصل من التواتر  
 علم خبري من شأنه ان يحصل بالا حسان فذلك لا يقع في العلوم بالذات  
**قول** وانضف الى ذلك ان يصعب اورد عليه بان هذا حكم التواتر فكيف

عظم

يحصل حكم الشيء بشرط بل اراده ذكره في تعريف التواتر للزوم من مجموع ما ذكر والله  
 اعلم واعلم ان التواتر قد يكون نسبيا فيستوا تر عند قوم دون قوم وقد يكون لفظيا  
 ومعنويا وقد يكون معنويا فقط فانهم ان اتفقوا في اللفظ ومعنوي وان اختلفوا  
 في اللفظ مع رجوعهم الى معنى واحد فعنوى **قول** وقد يقال ان قولنا منع اعترض  
 عليه الكمال بن ابي شريف بانه متى حصلت الشروط جهل العلم فكيف تخلف حصوله  
 العادة تحيل الكذب الا ان يقال ان الاحالة بسبب العلم والبرم وجود سبب الشيء من  
 انتفاء مانعة وفيه ان الاحالة لا تحصل الا مع انتفاء المانع وقال النجم الغياضي السنو  
 حذف الاربعة او يقل بدلها الثلاثة الا ان يقل **قول** وانضاف الى ذلك انه لا بد على  
 الشروط الاربعة وان اولها قوله عدد كثير فقط فيصع قوله الاربعة وان كان مخالفا  
 لما ذكره غالبا المحققين من ان الشرط ثلاثة ويجاب عن الاول بان العلم ان الاحالة  
 لا تحصل الا مع انتفاء المانع والمنع ظاهر بالوجدان هذا ان قل بان العلم لما حصل هو العلم  
 به فهو مد العلم بكونه من قائله ايضا وما اذا كان المراد بالعلم العلم بانه من النبي عم فح  
 لا يتصور وجود المانع عند السامع اللهم الا يقال يتصور بان يكون ابله وهذه الابلهية  
 مثلا مانع من حصول العلم عنده مع وجود الشرايط او كان حاصل قبل ذلك بغيره  
 فيمنع لامتناع تحصيل الحاصل واما ما قيل انه يتصور بما اذا خبر جمع كثير بنقصه  
 فمرد بان التواتر النقيض محال عادة **قول** وقد وضع بهذا تعريف التواتر وهو  
 انه خبر جميع يحيل العقل توافرهم على الكذب عادة ويستوى العدد من الابتداء  
 الى الانتهاء ونتمى الى واقعة قولية وفعلية سواء كانت بعينها متعلقين اجزاء  
 ويسمى متواتر لفظيا او مشتركا بين متعلق اخبارهم ويسمى متواتر معنويا

المعنى فليطلق

المراد بالعلم العلم بالذات يقال انه من شرط حصول العلم مع ان قوله فيكون لا في معنى



**قوله** وخلافه قد يرد بل احصر ايضا آية يرد عليه ان هذا القسم ليس من التواتر ولا  
من الاقسام الآتية فاي حجة الى ذلك وجواب بانه لو طعن في الدج التي ضمن الشرح كما  
ذكروا او لامع انه يصوق على المشهور بل المعنى المتقدم لكي يبق ان سطره للمعنى على التي  
غير موجبه لان طرق الجمع كثر فلا يستقيم منه الى هذه الاقسام وعلى تقدير جمع القلة  
يسهل ضمها الى القسمين الآخرين ويمكن التوجيه بانه معطوف على قوله ان يكون  
له طرق بتقدير ان يرد مع حصص ما فوق الاثنين وشيخه قوله الاتي بالمراد بقولنا  
ان يراد به **قوله** ما لم يجمع شروط التواتر فيكون بيده المشهور مباحثه في مخالف  
ما قدمه من ان بينهما عموم مطلقا واجيب بان المشهور يطلق على ما قبل التواتر وهو المراد  
هنا وعلى ما هو اعم وهو مراده هناك فلا تعارض **قوله** فقط الظاهر من السياق ان  
قوله ابرها عطف على قوله مع حصص ما فوق الاثنين والتقدير ان يراد به ما زاد قوله  
فقط حتى لا يتوهم ان المراد بادهما ايضا فان ورد بالكثير في بعض المواضع من السند  
الواحد يرد عليه ان هذا القسم هو الذي لا اسناد له وانما الزيادة في بعض الطبقات  
فلا يضر فكيف قبل الشارح من السند الواحد الا ان يقال ان المراد من السند الواحد  
بالنسبة الى متين الحديث **قوله** اذا اقل في هذا العلم يقضى فاذا وجد في بعض  
الطبقات ما ينقص عن الشرط يخرج عن التواتر كذا قرره تلميذه الشيخ قاسم **قوله**  
وهو المفيد العلم اليقيني اي موجب بنفسه اجابا عديا سامعا حصول العلم  
بان هذا السمع مشرقي القائل **قوله** اذا ضروري يفيد العلم كان المناسب ان يقال  
اذا ضروري هو العلم بالحصل استدلالات حتى يطابق سياق كلامه لكنه اشار  
الى انه كما يكون العلم ضروريا يكون المفيد للعلم ايضا ضروريا وهو قوله حيث

منه

صفا الحال ويصنع الاداء متعلق بحيث **قوله** بل يجب العمل به من غير حث ولذلك لم يرد بان  
الصلاح ولا من اختصر كتابه كالسوي ولا من نظره كالعراق المتواتر بنوع خاص **قوله** الا  
يدعي ذلك آية يرد عليه ان الاشتناء مشكل اذ لا يثبت خلاف حكم المشتق منه وهي  
عدم الغرة في حديث كذب آية يرد ويمكن الجواب بان المراد يعز وجوده بحيث لا يرد  
حديث وان كان موجودا في الواقع **قوله** وكذا اما ادعاءه غير من عدم ليخفى ان منع  
بعد منع الغرة مما لا طائل تحته الا ان يقال اراد منعه بالنسبة الى ما قبله مع قطع  
النظر عن الاول **قوله** واحوال الرجال وصفاتهم ليخفى ان هذا القيد مستند بان  
لان المعبر في التواتر هو الكثرة بحيث تبعد العادة لو طهرهم على الكذب لا تكون الصفا  
كما هو الوجه عندكم وقد عجب عن الشارح بانه انما ذكر ذلك لتأكيد عدم تواترهم على الكذب  
لا لكونه شرطا في التواتر **قوله** لو وجد قال النفعي لوقال الظهور كان اتبع لاهل  
فانهم قالوا المشرة ظهور الشيء انتهى وليس بشيء لان الظهور بمعنى الوجود ويدل عليه  
عبارة شيخ الاسلام في شرح الاغتية سمي به مشهورا ووضوح امره انتهى واعلم  
ان ما جرى عليه من ان اقل المشهور ثلاثة ما اقتضاه كلام ابن الصلاح لكي  
ابن الحاجب تبعه للامدنى والغزالي ان اقل ما زادت نقلته على ثلاث ما لم يبيح ضد  
التواتر وجزم الجوزي في منظومته التي نظمها في هذا العلم بانه المشهور في اصطلاح  
الحديث حيث قال المشهور ما يروي في ثلاث عن الوجه اي عن راوي جاحته  
وقدر **قوله** بان المستغنى يكون في ابتداءه وانتهائه سواء اصرح المقص في يقرن  
بان المراد مع ما ينه ما **قوله** المشهور ان من ذلك بحيث يشمل ما كان اوله منقولاً  
عن واحد **قوله** ومنهم من غاب على كنيته اخرى ففرق بان المستغنى يكون

اختار



ما تلتفت الامة بالقول ان اعتبار عدد ذلك قال الصغير في الفتاوى والتواتر  
بمعنى واحد بل قال الماوردي انه اقوى من التواتر وضرهم من غاير بان المستفيض  
هو الشايع مما اصل كنفكا والمشهد وما زادت رواية على ثلاثة **قول** وليس من مباحث  
هذا الفن ان ليس تحقيق الغاية او الترادف بينهما من مباحث علم الحديث بل في  
اصول الفقه **قول** ما لا يوجد اسناد اصلا قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله عليه اربع  
احاديث تدور في الاسواق وليس بها اصل في الاعتبار احدها من بشرى بخروج ادر  
بشرته بدخول الجنة والثامن اذ ذنبتا فانا خصم يوم القيمة والثالث يوم تحرم  
يوم سومكم والاربع وللتالي حق وان جاء على فوس انتهى وانما جو صغي باز لانه  
اقال لغة الفرس فانهم سمو هذا الشرير بهذا الاسم اولان شهر صفر وافتقار  
ولا زلزال فخرج اولو في الفقه والبلايا فيه فهي كاذرا اذا وقعت في بلدة ومن هذا  
حكوا بشامة صفر والله اعلم وقال بعض العارفين في سبب هذا الحديث ان الله تعالى  
لما وعد نبيه عم تلقائه عم اياه في شهر الربيع اشتاق رسول الله الى لقاءه  
ووصل محبوبة فصدر عنه عليه السلام ايته هذا الحديث لان البشارة بخروج صفر  
بشارة بالوصول الى محبوب **قول** لقلة وجوده لانه يقال عزيمت بكسر العين في المصارع  
عزارة بعزارة بفتح العين اذ قل **قول** اما لكونه عز من عز يعز بفتح العين في المضارع  
عزارة اذ اقوى ومنه فعزنا بفتح العين **قول** وليس شرط اذ صرح بان الصحيح لا يلزم  
ان يكون رواية متعددة لكن الضيف في الغريب اكثر ولهذا كونه جمع من الاعداد  
تتبع الغريب **قول** ابو علي الجبائي بالغم والتشديد نسبة الى جبابا بالفصحى  
بالبحر **قول** الزائل عن اسم الجاهلية انه الظاهر ان يكون الضيف في قوله بان يكون له ما جاعا

والا

الاصحابة والبالغي اي بان يكون لذلك الصحابة اويان سواء كان في حديث واحد  
او في احاديث اذ المقصود ان يروى عن يعرف الناس وهذا احد الخرج عن الجماعة  
ويحتمل ان يكون الضيف رجعا الى الصحيح ويكون الباقي قوله بان بمعنى مع وهذا  
الغنى نظري وجه الاعداد في ذلك اشارة الى ان الصحيح لا يلزم ان يكون رواية  
في الصدر لا في قول الله من ذلك اي سبب جعل الغرض شرط البخاري قلت قد خطبه  
عمر بن الخطاب ليس مطابقة للسؤال لان السائل انما اثبت التور في علقمة بقوله الا  
علقمة الا ان يقال كذلك في عمر رضي الله عنه **قول** لا يعتبر بها الضعيف افاذا لمص في تقريره  
حيث قرأ عليه ان هذا اشارة الى ان المتابعة التي وردت لهذا الحديث للخبر عن  
كونه فرد الضعيف فلا يعتبر بها كذا **قول** وكذا الامم جوابه في غنى عن الاحاديث التي  
اخرجها البخاري في صحيحه ان كلها على هذا الشرط **قول** وادعى ابن حبان الى اخذ بل  
ادعى اخضر من يقتضى دعواه فان دعواه كون رواية النبيين عن النبيين شرط البخاري  
ونقيضه عدم كونها بشرطها وعدم وجوده اصلا اخضر منه **قول** مثاله ما رواه الشيخان  
من حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هذا الحديث اخرج به  
من طريقين مسلم من طريق واحد وهو غير من طريق انس رضي الله عنه كما حذرنا واما  
طريق ابن جرير فيليس من رواه من كلامه **قول** الغريب ولو قال عن الغريب المطلق مرفوع  
على انه خبر مستند لخذرق والجملتين لا يتسم واليه وفاعل سيتسم ضمير عائد الى الغريب  
ولو قال عن الغريب لكان ظاهرا محالين من الابرار وفي بعض النسخ سيتسم الى الغريب المطلق  
وعلى هذا لا يرد شيئا ويجوز ان يكون الغريب المطلق محمدا على ان يكون بدلا  
من الضيف في اليه **قول** وكلها سوى الاول كان الاول ان يقتصر على قوله رسول

انما



الارواح لانه اخبره يودي ذلك المعنى **قوله** احاد اي اجمع احاد جمع احاد في القاموس  
 اللعينة الواحد جمع احاد وليس له مجموع وذكر الطيبي عن الازهرى انه قال سئل  
 احمد بن حنبل عن الاحاد انه جمع احد فقال معاذ الله ليس للجمع ولا يبعد ان  
 يقال انه جمع واحد كما لا يشهد جمع شاهد **قوله** ويقال لكل منها اي من الاحاد خبر واحد  
 بالاضافة بقرينة قوله بعد وخبر الواحد في محل الاحاد على الاقسام الثلاثة تسامح فان  
 الاحاد الرواة للمروي الا ان يقال هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه **قوله** ما لم يجمع شروط التواتر  
 لا يقال يدخل فيه المشهور الا ان من التواتر لان عدم جامعته غير مسلم لان احكام التواتر  
 تختلف عنه على انه لا مانع من تسمية المشهور التواتر احاد **قوله** وفيه للقبول  
 وهو يجب العمل به عند الجمهور اذ لم يكن هناك تعارض ولا نسخ قال الشيخ قاسم  
 هذا حكم المبتول وهو فائدة المترتبة عليه فلا يقع تعريف به وقد ادعى الدور في الطور  
 ان يقال هو الذي يرجح صدق الخبر انتهى ويرد بان هذا رسم والرسم بالغاية جائز على ما  
 تقرر عند علماء الميزان ولزوم الدور منوع **قوله** لكن انا وجب العمل بالمقبول وليس كذلك  
 بل انا هو دليل اقسامها الى المقبول انتهى ويجاب بان كونه ملزمة لوجوب العمل بالثابت  
 كونه ملزمة للتقديم ايضا لان الاخذ بهذا التسم يترب على هذا الدليل كما يشير اليه  
 قوله بعد ثبت صدق ناقله فيؤخذ به **قوله** واصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل  
 قال الشيخ قاسم هذا يخالف ما تقدم في تفسير الرد انتهى ويجاب بان المراد اشار  
 بجميع العبارتين الى ان الرد له اطلاقان يطلق تارة ويراد به ما ثبت في نقله كذب  
 ويطلق اخرى ويراد بها ما هو من ذلك **قوله** والخلاف في التحقيق لفظي آه حاصل الجمع  
 هذا الكلام هو ان من قال ان خبر الواحد يفيد العلم اراد انه يفيد العلم النظري

قال الشيخ قاسم ظاهر هذا السور ان قوله لا يثبت  
 دليل لوجوب العمل به

المستفاد

المستفاد بالنظر في القياس لا بنفس خبر الواحد بدون النظر في القياس ومن ابي ذلك  
 اراد ان معاد التواتر يفيد الظن لا غير وهذا البعض لا ينبغي ان ما احتج بالقرائن  
 معاد بحيث يترقى من مرتبة افادة الظن الى مرتبة افادة العلم لكنه يسمى ظنا في خلاف  
 لفظي واورده عليه بان القول بان ما حفته القرائن ارجح لا يستلزم القول بانه  
 يفيد العلم الذي يفيد التواتر وهو الضروري كان الخلاف لفظيا ويجاب بانه لا مانع  
 من هذه الارادة بل الظاهر ان المراد ان ذلك كما هو الظاهر من قوله حض لفظ العلم  
 بالتواتر وما عده عنده ظني **قوله** فالجمع حاصل اي عن مجتهدي الامة على انه  
 صحيح وان قالوا ذلك عن ظني قاتم لا يخطون لعصمتهم عن الخطا **قوله** انا اتفق على  
 وجوب العمل به لا على صحته يعني اتفقا انا فاد وجوب العمل به من غير توقف على  
 النظر في خلافه غير ما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ولا يلزم من الاجماع على العمل  
 بالاجماع على القطع بصحة الجمع لانه يجب العمل بالحسن ايضا هذا حاصل الاعراض  
 وحاصل الجواب ان لا يلزم عدم لزوم الاجماع على صحته لان الشك في مزية فيما حجه  
 وما حجه صحيح العمل به وان لم يكن من مزاياها فيلزم ان يكون ما حجه صحيحا  
 بالاجماع والاي ليس له مزية فالمزية راجعة الى نفس الصحة بقيام الاجماع عليها **قوله**  
 ابو اسحق اسمه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الاسفرايني نسبة الى اسفران بكسر  
 الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء المهملة وكسر الهمزة الثانية و  
 بعد هاءون بالدة بحز سائنا بور في منتصف الطريق الى جرحاه عبارة اصل  
 الصفة مجتمعة على ان الاخبار التي اشتمل عليها الصحيح مقطوع بصحة اصولها  
 متونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال في خالف حكمه خبر منها بلا تأويل انتقص حكمه لان

ليس الخلاف لفظيا بل معنوي نعم ان اراد  
 بقوله من ابي الاطلاق اطلاق العلم

بنوحي







لفظاً بان لا يمتزج الصواب من غير رفع الوقوف ويصل المرسل ويصح  
 الروايات وهو لا يشترط **قوله** قل قليل الضبط وهو ما يستحق ضبطاً مما هو للمعتبر  
 في الحسن لذاته وبهذا يندفع ما قاله تلميذه الشيخ قاسم والظاهر ان معنى تام  
 الضبط مدعي انه لا معنى له ظاهر لانه لا يتصور فيه قام وظهور ولا حاجة في  
 التعريف الى قيد من مثله بعد قوله بنقل عدل كما فعل العراقي لا يستغناء عنه فهو  
 الحسن ايضا لكن للذات بل الغنى بان يأتي من طريق اخر وقد يقال كانه اللذان عليه  
 تقديم الحسن لغنى على الحسن لذاته باعتبار القرينة كما فعل بعضهم ويريد بان اعتبار  
 القرينة كما فعل بعضهم ويريد بان اعتبار الذات اولى من اعتبار الخارج **قوله** والضبط ضبط  
 صدر وهو عبارة عن تحصيل ملكة بالنسبة الى ما يسمع من الشيخ بحيث يقوى من  
 استحسان متى شاذ وضبط كتاب وهو عبارة عن احتمال التعرف فيه بان يكون الكتاب  
 الذي صححه عند شيخه وسمع منه ليد له لم يخرج من يده فلو خرج من يده ثم عاد اليه  
 فلا عبرة **قوله** علة حجة قادمة كالارسل احتراز بها عن غير القادرة والمراد  
 بالخفية ما طرأت على الحديث السالم ظاهراً منها ولا يطلع عليها الا المتبحر في هذا الشأن  
 وليس المراد بذكر الخفية اخراج الظاهرة لان الخفية اذا اثرت فالظاهرة اولى بل  
 الظاهرة اما دأبها الى ضعف الراوى او عدم اتصال السند وذلك خارج عما  
**قوله** من هو ارجح منه الى العدالة او الضبط تعقبه الشيخ قاسم بانه يدخل فيه المنكر  
 ثم قال والصواب ان يقال ما يخالف فيه الثقة هو هو ارجح منه ويريد بان التدخل  
 هنا مراد حتى يخرج من تعريف الصحيح المنكر ايضا ولا ينافيه ما سبق في ان الثاني  
 لما اطلاق **قوله** احتراز عما ينقله غير العدل كالتاسق والمجهول العيون او الحال والضرورة

بالفقر

بالبطلان

بالثبوت ووجه بالتيد الثالث للنفق والعرض والمرسل على راي من لا يقبله وبالارجح  
 والخامس للعلل والشاذ اورد على التعريف بانه ناقص اذ بقي من تمامه ان يقول ولا تنكر  
 واجب بان المنكر داخل في هذا التعريف للشاذ عند المؤلف بخلاف التفسير الا ان  
 الذي اشار اليه فيما سبق بقوله وله تفسير اخر سياتى وعند ابن الصلاح هو الثاني  
 سيما فذكر معه تكرار وعند غيرهما سواء حالاً من الشاذ فاشترط في الشاذ  
 يقتضي اشتراط نفسه بالاولى واورده عليه ايضا بان المتواتر صحيح مع انه لا يشترط  
 فيه هذه القيود ويكفي الجواب بان مادام النقص لا بد ان يكون محققاً ووجود  
 حديث متواتر لا يجمع هذه الشروط غير محقق **قوله** مفيدة الغلبة الظن فنقل  
 عن الحسن انه قال الغلبة ليست بيقين وانما ذكرت لدفع توهم ارادة الشك او عبرت  
 بالظن **قوله** كالزهرى هو بان شهاب القريشي المدني امام تابع جليل **قوله** كتحذير  
 سيرين هو انصارى تابعي مشهور بكثرة لفظه والاتقان وتبعية الرضا **قوله** عن عبيدة  
 بفتح العيس وكسر الهمزة السكتا نسبة السكتا بسكون الهمزة على الصحيح وسلمان من مراد  
 الكوفي وهو تابعي فهو من رواية الاقران **قوله** النخعي نسبة الى نخعي **قوله** عن علقمة هو  
 ابن قيس راجع اهل الكوفة **قوله** ابي ان بردت قبالي للوحي عن جده اي جده بريد  
**قوله** ابيد اي ابي جده **قوله** ابي موسى عطف ببيان وهو الاشعري نسبة الى اشعر  
 حتى في اليمين قوله كعادته سليم وسلمة بفتح الهمزة **قوله** انها اصح الاسانيد قال  
 بعضهم الاصح مطلقاً هو الثاني عن مالك عن نافع عن ابي عمر وتسمى هذه الترجمة  
 سلسلة الذهب **قوله** والعقد عدم الاطلاق اي العقد عليه عند متأخري الحديث  
 منع اطلاق كونها اصح الاسانيد مطلقاً لان الاطلاق يتوقف على وجود اعلى درجة

بقيله



القبول من الضبط والعدالة في كل فرد من السند وهذا مشكل **قوله** في إتمام الوجه قيل  
 الصواب في أن إتمامه يرجح لأن صرف الجرح لا يدل على الجمل **قوله** التصرح بنقيضه ليقال  
 هذا منافق لقوله واختلاف بعضهم **آه** لأن اختلافهم في الأرجحية اتفاقاً باعتبار  
 إطلاقاتهم وما يفرقهم من كلامهم ولم يوجد التصرح بالنقيض كذا قيل وفيه نقيضه ثم عدم  
 تقديم صحيح البخاري وما نقل عن أبي علي بن أبي بصير في إتمامه إلا أن يقال إن المراد  
 بالنقيض تقديم مسلم **قوله** إلى أحسن السياق فإنه بدأ بالجلل والمشكل والمنسوخ والغرض  
 والبرهان ثم اردف المبين وأنسخ والمصريح والنسب **قوله** بل غالبهم من شيوخه  
 قال البخاري الذين انفرد بهم البخاري عن تكليفهم أكثرهم من شيوخه لقيمهم وخبرهم  
 وخبر حديثهم بخلاف مسلم فإن أكثر من تكلم من رجالهم من المتقدمين ولا شك أن  
 المراد من حديث شيخه من حديث غيره **قوله** فلان ما انتقد على البخاري آه فانه  
 الأحاديث التي انتقدت عليها بلغت فاني حديث وعزة واختص البخاري منها  
 بل من غايين والباقي يختص مسلم **قوله** مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان  
 أجل مسلم اعترض عليه بأنه لا يلزم من ذلك أرجحية الكتاب واجاب عنه البخاري بأنه  
 الأصل وهذا قد ركا في السالكين **قوله** وخبرجه الخرج كالغني والنسب  
 فعمل معنى مفعول أي البخاري اخبره من الجرح وصار معروفاً بالعلم **قوله** ما راجع  
 أي ما راجع لتعلم العلم ولا جاء إلا أن البخاري سبب في حصول علمه أن يكون الرجح  
**قوله** من هذه الجهة إشارة إلى التدرج تحت المتن فاندفع ما قيل من أنه جعل  
 ثم إشارة إلى أرجحية شرط البخاري ولم يذكر في المتن فالا نسب في تفسيره أن  
 يقال أي من جهة أن الصحبة تتفاوت بربها بتفاوت الصفات ولذا ان تقول

في جامعهم وعند من يذيل على كل البخاري فتنزه في العلم ولكن لا يلزم من كون البخاري

بورا

بعد ما دمج المتن في التخرج جعل المتن راسياً ما ذكره في الشرح لأنه أقرب **قوله** سوى  
 ما علل الظاهر أنه قيد للقبول بملاحظة قوله أيضاً فلا يرد أن تلك الأحاديث  
 المنتقدة موجودة في البخاري أيضاً ويمكن أن يقال لأجل قلتها في البخاري ما تفرقت  
 لها والمراد من التقييم المعنى اللغوي فيشمل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد لكان **قوله**  
**قوله** ثم مسلم وكذا قوله ثم ما وافقه شرطها بتقدير الفعل معلق على معنى الجملة  
 مع التبدل على معنى مجموع ومن ثم قدم صحيح البخاري لأعلى قدم فلا يرد ما قيل أن  
 قوله صحيح مسلم عطفاً على صحيح البخاري فيلزم تقديم مسلم من هذه الجهة وليس كذلك  
**قوله** من حيث الأصححة أي لما من حيث تليقته بالقبول **قوله** ما وافقه شرطها أهل الشا  
 الفعل صراحة إلى الشرط حكمته وهذا عكس **قوله** لأن المراد به أي بشرطها يعني مدار  
 اعتبار حديث البخاري ومسلم روايتهما فإذا وجد حديث برواية هو لا يكون على  
 من عيني وأن لم يخرجاه لكن الذي لم يخرجاه أنزل مما خرجاه لمنظرة عدم الاعتبار به  
 حيث عدم خبرهما له **قوله** بطريق اللزوم أي لزومهم الاتفاق على القول بتعديلهما  
 وضبطهما وغيرهما من أوصان الصحة لما تلقوا كتابهما بالقبول **قوله** دون ما أخرجه  
 مسلم أو مثله تورد المعصية نظر إلى مقابلة تلقى العلماء بقبول مسلم وجمي الجرح على شرط  
 البخاري ومسلم وجزء غيره بأنه دونه ولعلمهم بحق **قوله** وثم أي هنا وهو مقام  
 التقسيم إلى الأقسام **قوله** وقد يعرض للمفوق أي للمرجح من فاق الرجل أصحابه يفوق  
 أي علام بالشرف **قوله** خف القدم خفوا قلوا في الناس من لفت بالكر الخفيف  
 والجماعة القليلة فلحقه استعملت في الكيفية والكمية والمراد مع بقية الشروط  
 آتاه من اتصال السند والعدالة وعدم الشذوذ والعلّة مع عدم كثرة الطرق



لا يملك السبج في كلامه يخرج الصحيح لغيره كذا قيل لكنه الاحتجاج الى القيد الاخر لان تعدد  
 الطرق لا ينافي دخوله في الحسن لذاته من حيث نفسه مع قطع النظر عن التعدد واما مع النظر  
 اليه فلا يصدق على المجموع خفة البضط **قوله** نحو حديث السهروراي الراوي الذي لم يتحقق  
 عدالة ولا برحه **قوله** اذا تعددت طرق فان حديث المستور مما يتوقف فيه وتعدد  
 طرقه قرينة ترجح جازية قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن لذاته والصحيح للثبوت  
 انما يحصل بكثرة الطرق الا ان راوى الصحيح ظاهر العدالة وراوى الحسن مستور  
**قوله** وخرج بان شرط باقي الأوصاف الضعيف وهو ما يجمع شروط الصحيح والحسن  
 ولو بقند شرط واحد **قوله** يصح انما يعتد من جملة الصحيح ويحكم عليه بانه صحيح قل  
 السخاوي وانا نقدر الكثرة في الطرق المخطئة اما عند التساوي او التوازن فيجوز  
 من طريق اخر كقوله وحاصل ان الحديث الحسن لذاته اذا روى من طرق حيث كانت  
 رواية مخطئة من مرتبة رواية الأولى من طرق واحد مساو للأول وارجح برفع  
 عن درجة الحسن لدرجة الصحيح ويصير ثاني قسمي الصحيح للمسمى بالصحيح لغيره  
**وقوله** وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق يعني او طريق واحد مساو لاول  
 ارجح **قوله** وهو ثم تطلق الصحة اسنادا الى ان الصحة كما تطلق على المتن تطلق ايضا  
 على الاسناد **قوله** وهذا حيث ينبغي الوصف اي التقدير المذكور وهو اطلاق الصحة  
 على الحسن لذاته انما هو حيث يذكر وصف واحد كما اذا قيل هذا حديث صحيح **قوله**  
 فقلت والحاصل من المجتهد قيل فيه انه ينافي ما ياتي في محصل الجواب حيث جعل  
 فاعل التردد الأئمة ويمكن ان يقال المراد التردد للحاصل المجتهد من انه للتدريج  
 وفيه انه يحل ان يكون المجتهد مقلدا كذا قيل وفيه نظر بل الظاهر ان المراد

بالمجتهد

بالمجتهد فم تدخل فيه الأئمة **قوله** يحصل منه اي من الناقل او من المجتهد بان ليس للحديث  
 عنده الا اسناد واحد وقوله وفيه ونفى له او اثباتا لنفسه **قوله** كما حذف حرف  
 العطف من الذي بعد بضم التحتية وفتح العبي وتشديد الدال مضارع مجهول  
 قال شارح اي كما حذف من الخبر التعدد نحو زيد عالم جاهل والظاهر كما قلنا محسن مثل  
 قولهم دار غلام جارية ثوب وفيه انهم قالوا ليس في التعدد تركيب وهذا  
 يدل على ان فيه تركبا وعاملا وفي نسخة من الذي بعد ياء من المعطوف الواقع  
 بعد حرف العطف وقيل العن كما يحذف حرف العطف من القسم الثاني الذي يجب  
 بعده وهو ما يذكر فيه الوصف باعتبار الاسنادين **قوله** وهذا حيث التفرد الظاهر  
 مما لا يحتاج اليه لان الكلام يبنى على التفرد لكنه اعلية يرتبط بقول المتن والاعلية  
 الاستغناء لان التقدير وهذا المذكور حيث التفرد من جملة قول شارح فما قيل  
 فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح **قوله** اي اذا لم يحصل التفرد الأولى ان يقدر هكذا  
 او ان لا يحصل **قوله** واما عرفة بنوع خاص من الأظهر ان يقال واما عرفة بنوع خاص فكذا  
 قيل ويرد بانه لا فرق بين العبادتين لان النوع يطلق على التعريف كما يطلق على العرف  
**قوله** وذلك بانه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها انه يعني ان الزمخشري اورد  
 في كتابه سبعة اضاف الى الاحاديث وعبر عن كل صنف بعبارة خاصة وعرف من تلك  
 الاضاف للحسن وشرط فيه ان يرد من غير وجه واحد من غير طريق واحد **قوله** فانما اذ  
 حسن اسناده عندنا ضبط بفتح الحاء والسين على انه صفة مشبهة وبضم السين وفتح  
 النون على انه فعل ماض وعيلها قوله اسناده مرفوع بالفاعلية وبضم الحاء وسكون السين  
 على انه مصدر مضاف الى الفاعل **قوله** نحو ذلك بالجر صفة لغيره وبالنصب حال منه







وانما قل قد خلت لان النقص ايضا قوله قد يكون مضافا الى سوادنا  
من الراوي او من الحافظ **قوله** فان خولف اي ان خولف الراوي بالزيادة او النقص  
في السند او التي **قوله** باوج منه اي سبب روية من هو ارجح منه اي من الراوي  
للمخالفة لرجح فخرج المساوي لما فيه من التوقف **قوله** او كثرة عدد رواه كمال منهم  
دونه في الحفظ والانتقال لان العدد الكثير اقوى بالحفظ الواحد وطرق الخطا  
للوحد اكثر منه للجماعة **قوله** من وجوه الترجيح كقصة الراوي وعلو سنده وكونه في  
كتاب تلقاه الامة بالقبول **قوله** فالراجح اي من الحديثين المتخالفين **قوله** يقال له  
الحفوظ من الخطا **قوله** يقال له الشاذ لانه بعيد عن سبب الترجيح **قوله** مثال ذلك ما رواه  
قال الشيخ قاسم الاولي في مثال ان ياتي خالف فيه الثقة غير لان هذه الأنواع  
من الشذوذ وغوامض اقسام واقعة بالذات على التي لما فيه في طريقة ما يقتضيها  
انتهى ويمكن دفعه بانه اذا كانت المخالفة في السند حك فكيف اقلان في التي  
**قوله** الاموال هو اعتقه اي الرجل اعتقه ذلك للموالي اي العتق اسم مفعول تام  
الحديث قال النبي عليه السلام هل له الحد قالوا الا الا غلام اعتقه فجعل النبي  
ميراثه **قوله** ليدكر ابن عباس بل وقت على عوجته في صريحي ابن عيينة زيادة  
عدد الرواة يعني ابن عباس وبهذا من وجوه الترجيح فان قلت قلت الوسائط  
اولى وارجح فكيف ارجح ابن عباس رواية من هو اكثر عدد قلت نعم اذا ثبت دور  
يتفق الطريق ان من النبي عليه السلام وهما لم يثبت فخرج من ثم الكثرة عددا  
لمحنة الارسل انتهى **قوله** رجع ابو حاتم اه حيث ذكر ابن عباس في الاول  
لا في الثاني اذ حيث تابع ابن عيينة ابن جريح وغيره فعلى هذا يكون الكثرة

باعتبار

باعتبار التابع وللنوع انتهى **قوله** وعرف من هذا التفسير اي من تفسيره قوله فان خولف  
بالنظر الى زيادة راويه فان القيام مقام فاعله عائد الى راوي طوي للحسن  
والصحيح وهو مقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا كما يصرح به قوله بعد وافرقا  
في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق **قوله** وهذا هو المعتد في تعريف الشاذ اي يعني  
خلاف المعتبر كون الراوي ثقة بخلاف المعتبر هو اوثق منه كاتقدم الاشارة اليه في تعريف  
الصحيح نعلم من مجموع كلامه ان الشاذ له ثلاثة معاني **قوله** مع الضعف بان يكون الراوي  
للمخالفة ضعيفا السوسنطة او جهالة **قوله** حبيب بفهم الحاد المراد وكسر الياء المستند  
بني الاولي من اصفوحة وابو حبيب لفتح الحاد وكسر الياء الموحدة بعد ياء مشددة ساكنة  
**قوله** هو منكم اي سبب اسناد وان كان معناه صحيحا قوله رواية ثقة وفي بعض النسخ رواية  
ثقة بالاضافة وكذا قوله رواية ضعيف يكون المصدر بمعنى اسم للفعول اي مروي  
ثقة **قوله** وقد غفل من سوى غيرها الادب ابن الصلاح لكن يحتمل ان يكون مراده التسوية  
باعتبار اصل عدم القبول اي ترك العمل بهما وان تناوتا باعتبار كون الراوي مقبولا  
او ضعيفا او ينبغي ان يعلم ان المراد العموم والخصوص من وجوب حجب المفهوم لا الافراد  
هو ان يعتبر في مفهوم كل منهما شيئا لا يعتبر في الاخر وفي كل ما يشي حيث اعتبر في  
كلهما مخالفة الابع وفي الشاذ مقبولة الراوية وفي المنكر ضعف **قوله** وما تقدم  
ذكره من الفرع لفظ الفرع بالنسبة الى الشرح محفوظ وبالنسبة الى التي مرفوع ومثل  
هذا المنهج لا يستحسن المحققون لكنه لما غلب الشرح على التي وجعل الكتاب واحد  
ساع له ذلك ولو قالوا والتقدم ذكره وهو الفرع لكان اولى **قوله** بعد ظني كونه  
فراي نسيب فان الفرع المطلق لو تابعه فهو يخرج عن كونه فرعا كذا قيل



وفيه بحث **قول** بكسر اللام مودة فان قلت لم يجعل الضمير واجعا الى الفرد ويكون الباء  
 مفتوحة قلت لعل جملة اصطلاح كما ان تقيده بالفرد النسب مجرد اصطلاح والافعالكم  
 جار في الفرد المطلق ايضا **قول** على مراتب ما رآها الى مرتبتي **قول** في القاصرة حاصل  
 ان الواو في المنفرد في انشاء السند ان شئت من راد فراه عن شيخه او شريكه  
 في قوله الاخر السند فهو المتابع قالوا في المتابعة التامة والابد في كونها تامة من  
 القاطن في السند الى النبي عليه السلام فان توبع وفارقة ولو في الصحابي فلا يكون متتابعة تامة  
 والثانية القاصرة وكلما قربت منه كانت اتم من التي بعدها **قول** تسع وعشرون الى قوله تسع  
 وعشرون **قول** لان اصحاب مال كآخذ اوجه ظنهم ان الشافعي لم يرد به **قول** فاقد رواي الحق  
 اعمد الشرح ثلاثين لاجل تحقيق هلال ومطابقا حاصل الحق اشهر شعبا ثلاثين للشمس  
 وشهر رمضان ثلاثين للفرق فوافق رواية فاكملوا العدة ثلاثين في المعنى فعلى هذا  
 لا يبقى الحديث فردا نسبتا من طريق الشافعي لكن قيل مغلة قد رواله للنازل فانه لا يرد  
 على ان الشهر وعشرون او ثلاثون قالوا في شرح هذا خطأ في حصة الله تعالى بهذا العلم  
 الى النجوم وعل كونه فردا سببا باعتبار هذا المعنى **قول** ولا اقتصار في هذه المتابعة  
 جواب سؤال مقدر تقديس المثالان الاخران ليس هما متابعة بناء على تنوع  
 الالفاظ فاجابه بقوله ولا اقتصار **قول** في اللفظ والمعنى لا يقال لم تر ان اعتبار  
 المشابهة في اللفظ فقط مع ان يتصور به يكون لكل من التين لفظ واحد اريد بكل  
 منهما معنى لانا نقول مثل ذلك لا يستحي شاهد الان العبرة بالمعنى مع انه نادرا بل  
 غني موجود **قول** محمد بن حنين بنعم لما الهرملة وفتح النون وسكون اليماء النجدة  
**قول** سواء بفتح السين مصدر بمعنى الاستواء منصوب على المالية بارادة معنى الفاعل

٧٦  
**قول** محمد بن زياد بكسر الزاي بعد من تسخية مفتوحة وبعد الف وفي اخره دال هامة  
 قوله ولا امر فيه سهل اذ الحق الذي هو القوة حاصل بكل ما سواد يسمع تابعا او نشأ  
**تنبيه** يدخل في باب المتابع والشاهد لا يرد من لا يحتاج به بل يكون معدودا في  
 الالة للصحيح كل ضعيف بل المضعف بما عد الكذب وخسئ اللفظ **قول** واعلم انه تتبع  
 الفرق قبل تقيده ان اورد ما بعد على الالة كقوله تعالى ان هذان سحران مطلق  
 في المخرج على ان المعنى قد ذكرنا جعل الشرح مع التي نيشا واحدا فلا يرد بان لفظ  
 تتبع الطرق مرفوع للمق ومنسوب في الشرح فالشرح ناسخ لا اعراب التي **قول** من  
 للجوامع آه للجوامع الكتب التي تجمع فيها الاحاديث على ترتيب كتب الفقه كالكتب الستة  
 او على ترتيب الحروف البجائية كالجوامع الصغيرة والمسانيد الكتب التي تجمع فيها مسند كل  
 صحابي على حدة على اختلاف مراتب الصحابة وطبقاتهم والتزام نقل جميع مرادهم صحيحا  
 كان او ضعيفا وقد يجمع في كتاب واحد بين الامرين بان يجعل قسامته على ترتيب الحروف  
 والنقل على ترتيب المسانيد والاجزاء مادي وفيه حديث شخص واحد او احاديث  
 جماعة في مادة واحدة **قول** لذلك الحديث متعلق بتبع الى اجل معرفة حال الحديث حتى  
 يعلم اهل له متابع او لا او هل له شاهد او لا **قول** مقبولا مثل فيه اشكال لانه ان اريد  
 ان المعارض مساو للمعارض في الصحة والحسن كما هو المتبادر فيرد عليه انه تقدم  
 الامتياز يقدم على الصحيح والصحيح على الحسن فالترتيب غير حاصر وان اريد انه مثل  
 في القبول فلا حاجة الى ذكره لدلالة قوله او يكون مراد عليه وذكر تلميذه ان  
 للصواب قال في تقيده المراد اصل القول قال التلميذ في هذا الخانة لا التاويش فيه  
 يكون القوى بل الحسن للصحيح لوجود اصل القول قال التلميذ في هذا الخانة



لما تقدم من قوله تحصل فائدة تقييد باعتبار مراتبه عند المعارضة انتهى **قول** اما ان يمكن  
 الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف للجمع قد يكون بتقييد وقد يكون بتخصيص من احدهما **بني**  
**قول** مختلف الحديث بكسر اللام صحح الشيخ الجزيني وبعضهم بالفتح وفسره السخاوي  
 باختلاف مدلوله ظاهر ان على هذا يكون بالفتح على انه مصدر ميمي كذا قيل لكن قوله  
 مصدر ميمي محل تأمل **قول** لا عدوى بفتح وسكون لم يلتزم والفاء مقصورة بعد الواو  
 اسم من الاعتدال كالتقوى والتقوى من الادعاء والاعتدال وهو ما يعدى من جرب ونحو  
 بجاورة غيره له والطبى بكسر الطاء وفتح الياء وقد يسكن تمام الحديث ولا هامة ولا  
 نول الهامة بخفيف اليم من طر الليل يقلع اليوم وكما العرب تنزع ان روح القليل  
 الذي لا يدرك ناله ان تصامة بصير هامة فيقول اسقوني اسقوني فاذا ادرك ناله  
 طات وكما لا يزعمون ان مغر حيت في البطن والذي يحده الانشا عن جوده غيرة  
 وقيل كانوا يتشائمون بصغر ويقولون يكفى فيه الفتى والغول احد الغيلان كانت  
 العرب تزعم انه يرى الناس في الغلات فيستلن بصور بشي فيغولهم ان يضل  
 عن الطريق فتندم وليس هو نفي الوجود بل الباطل لزمهم في تلونه بالصور المختلفة  
 ولما ما ذكره بعضهم من ان معنى لا نول او لا يستطيع ان يضل احد اقل على ظاهره  
 لانه كالتى استموت الشياطين في الارض الآية **ق** لم يفقد استيعابه كناية  
 عن عدم استيعابه والافى ابن يعلم فقصده لكن يمكن ان يستفاد عدم قصده من جعله  
 جزءا من كتاب الامام ولم يزد بالتأليف **ق** الناسخ مادل آه انا نقره من ليلان  
 التسخ درن للتسخ لان في مفهومه ايرامان حيث انه لم يرد معناه التحقيق  
 بل المراد هو العلم المجازي والنسخ ليس فيه ايرام **ق** الاخر العودى ترك الوند والامر

الاول هو قوله عليه السلام الوضوء من كل مامته النار وهذه الحديثان متاخران **ق** متاخرين الاسلام شيئا من النبي  
 اخبر جابر بان الاول متاخر فثبت النسخ **ق** ومنها يعرف بالبيان المناسب ان يقول  
 من هذا التاريخ تأمل قبل اسلامه فانه لو تحمل عنه قبل اسلام ورواه بعد اسلام جاز  
 قال محسن وفيه ان عدم تحمل المتاخر قبل سماع المتقدم فالصواب ان يرد مع موت المتقدم  
 الاسلام قبل اسلام المتاخر اوسع العلم بان المتقدم لم يسمع شيئا بعد اسلام المتاخر  
 ويمكن ان يقال الكفى للمضى لوضوح اعتبار **ق** من التقييد بالتساقط على ما اشتهر  
 على الاسته من لك الدليلين اذا تعارض تساقط وهو يوم الاستمرار مع انه ليس  
 كذلك لانه سقوط حكمها انما هو لعدم ظهور ترجيح احد هو لا يلزم منه استمرار التساقط  
 مع ان لا اطلاق التساقط على الدلالة الشرعية خارج من منس الاداب **ق** ثم  
 اى ما يجب بسبب الرد وهو قرات صفة القبول اعنى العدالة والقبض ونحوه ما نقوله  
 موجب الرد عطف تيسري للمرد وكذا قال شارح وقال اخر لا يطرر لقوله موجب الرد  
 فائدة دلالة احدا قبل ولا با بعده اقول هناك مبنى على ان يكون موجب كبر الحليم  
 اما اذا قرأنا بفتح ما وجعل الرد رد بعنى يارد فيستقيم الكلام او لا واخرا **ق**  
 ام من ان يكون لا امر يرجع آه اورد عليه بان قوله ام آه معنى عن قوله على اختلاف  
 وجه الطعن لكن اغناه الثانى عن الاول يتساع فيه بخلاف العكس على انه يمكن  
 ان يكون من باب ذكر الشئ محلا لم يعضلا وهو اوقع في النفوس **ق** ام كذا ترى  
 على التالى والاكثر اعم من ان يكون كل للسند او بعضه **ق** فالتاى بانه خبر كمال  
 فلان او اوردى عن فلان ونحو ذلك دل على انه ثبت اسناده عنده حذف لغرضه  
**ق** والثانى هو المرسل مانود من قولهم ناقصة مرسل ان ميرجة الشي اوصى  
 الأرسال

قط  
المردود

لكنه



بمعنى إطلاق وعدم اللزوم كان الراوي أرسلوا الملق **قوله** كبيراً صغيراً التابعي الكبير الذي  
 لقي جماعة من الصحابة ورجالهم وجعل رواية عنهم كقصة حاذم وسعيد بن الليث والصغير  
 هو الذي لم يلق من الصحابة إلا العدد اليسير وولق جماعة إلا أن جعل رواية عن التابعي كقصة  
 بن سعيد الأنصاري **قوله** يقبل مطلقاً أي سواء اعتضد بحجة من جهة أخرى ببيان الطريق الذي  
 أولا **قوله** أن اعتضد بحجة أو اعتضد بان افتقروا أهل العلم بعينه أو كان المرسل **قوله**  
 يكون من كبار التابعين **قوله** وكذلك أن سقط واحد أو ظهر من بيانه نعمة الله  
 قوله والامتنان لتولم مع التتالي فيكون معناه وإن كان السقط يائس في فضاء  
 لامع التتالي فهو المنقطع فيكون المنقطع ما كان السقط فيه يائس أو الكثرة لا مع  
 التتالي فتبقى ما إذا كان السقط واحد فقط خارجاً عنه فالحق به بقوله وكذلك كقوله أو  
 أكثر في الشيء الثاني أي من هذا الحق أنه مقابل لمجموع ما تقدم من قوله أن السقط يائس  
 فضاء مع التتالي فاصل الكلام شامل لكل مجرد المقابلة فيكون الشرح مينا لاقام  
 هذا القسم تأمل **قوله** قد يكون واضحا يعرف الخلق وغيرهم كقوله الراوي لم يعاصره  
 عنه **قوله** مثله قيد لقوله لم يعاصره تفرقة كلامه الذي وهو يكون لم يلدن عنه أو أدركه  
 لكن لم يجتمع **قوله** فالاول وهو الواضح أنه ينبغي أن يعنى بهذا القسم أسما على الثاني  
 وأيضا هو رد القسم هو السقط **قوله** والدلس اسم للحديث في العبارة تساهل إلا أن  
 يكلف بأن يقال الذي فيه القسم الثاني من السقط سمي مدلسا **قوله** ومتى وقع بصفة  
 صريحة في التي كالحديث والسمع وامثال ذلك كان ذلك كذا بحضرة الدلس  
 لأن التدليس لا يكون إلا فيما يحتمل الصدق باعتبار احتمال التي فإذا كان مثبت  
 عند التدليس عدلا وقد مر بالتحديث يقبل حديثه على المذهب الصحيح لا العمل

إذا قل  
 قال

إذا قل حدثني فلان يحتمل السقط فيكون حديثه متصلا **قوله** وكذا المرسل للحنى أي  
 مثل الدلس في الزيادة عطف على قوله الدلس وأدخل كذا الطول أي الشاهد الدلس  
 والمرسل للحنى ثم المراد بالارسال هنا مطلق الانقطاع وهو مغاير للمرسل السابق والمرسل  
 بهذا المعنى على نوعين طرأ في الظاهر أن يروى عن لم يعاصره أي لم يثبت معاصره هذا  
 بحيث لا يثبت ارساله بانتهاله على أهل الحديث والحنى هو أن يروى عن سمع منه ما لم يسمع  
 منه أو عن يمينه ولم يسمع أو عن علمه ولم يلقه **قوله** إذا صدر قيد واقع للأخر الذي  
 كان الأنسب أن يقول وهو الصادر من معاصره ولذا قال تلميذه هذا الشرط يوم  
 أنه لم يروى ما ليس كذلك إذ ليس لنا مرسل خفي إلا ما صدر من معاصره لم يلق انتهى  
 وفيه إن الصحيح لم تقدم **قوله** وهو أدخل الحق العبارة أن يقال ومن الكثرة في المعاصرة  
 في التدليس لو صدر من المرسل للحنى في غير **قوله** رواية للحضرته وهو الذي أدركوا  
 الجاهلية في نفس الشيعة ولم يروى فرا يترجم من الشيعة من قيل الأرسال للحنى قيل  
 التدليس مطاشا لم أن يكونوا من الدلسي **قوله** ويعرف عدم الملاقاة بخبر كما نقل  
 عن علي بن خنوم قال كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فيقول له أحد تلك الزهري منك  
 ثم قال قال الزهري فيقول له سمعت منه هكذا أو رده ابن الصلاح **قوله** وليحكم في  
 الصورة التي وقعت في بعض طرقها زيادة أو بحكم كل أي للحكم بعدم الملاقاة  
 كلما وقعت الزيادة قوله لم يحصل الاعتناء بيمين أحد القسمين أي بان يبين جميع ما  
 بالعدالة على جهة ثم جميع ما يتعلق بالضبط **قوله** في موجب الرد متعلق بقوله تزييرا  
 فانه لو تعلق بالاشد لكان للناسب البطلان في إيجاب الرد وفي الرد **قوله** على سبيل  
 التدليس أو التزك من الأعلى إلى الأدنى لكن هذا القيد لا فائدة فيه لأن الأشد للأشد

يتعلق



لا يكون الاعلى سبيل التدلي الا ان يقال ان التقيد للبيان ويمكن ان يجازي ايضا بان العبارة  
محكمة للتوقي والتدلي لان حاصلها اقرب احدها الى الاخر في الاستدلال **قوله** وهذا دون  
الاولى قلنا تمليذه هذا مستغنى عنه اقوالهم ان المراد بالاولى في المتن وليس كذلك بل  
المراد الاول من قسم القسم الثاني **قوله** اي كبرت بانه يكون خطاه اكثر من صوابه او مشا  
**قوله** او غفلة اي غفلة لا بد من الغفلة ليس سبب الغفلة من يعاينه الله عنه  
**قوله** هو الموضوع فيه مسأله تلك الموضوع هذا الحديث الذي فيه الطعن لانفس الطعن  
انه قال بدل من قوله اسناد او التقدير قائلا فيه انه قال اسنادا ثابتا على **قوله**  
او للجماع القطع هو الذي قطعي **قوله** لا يقبل بشئ من ذلك التاويل وكذا ان لم يحتمل سقوط  
شي من على بعض رواية يزل به ذلك واليه اشار ابن السكيت في جمع الجوامع فقال  
وقال خيرا وهم باطلا ولم يقبل التاويل بطل ونقص منه ما يوزن به الوهم قال شارحه وقد  
يتم له بواو الية الاستي على ظهر الارض بعد مائة سنة نفس منقصة لعدم مطابقها  
الواقع حيث سقط على راويه ماتكم قوله كالزنادقة وهم الباطنون للكفر الظاهر للاسلام  
او الذين لا يتدينون بدين **قوله** كبعض المتعبدين الذين يزعمون انهم معتمدون ويزعمون  
من الهداية وهم وصفوا احاديث في الرعيب والترهيب فيلتمدينون بذلك بزعمهم و  
جرهم وهم اعظم المضلين لما انهم يحسبون بذلك قربا لله والناس شقون بقولهم  
ما انهم ينسبون انفسهم الى الزهد والصلاح ومن ذلك ما روي ابو حمزة في فضائل  
سوء القرآن عن ابن مالك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما فيقول له هذا  
لك هذا وليس عند اصحابكم من شئ من ذلك فقال الى رايت الناس قد اعرضوا  
عن قراءة القرآن واشتغلوا بغيره ابو حنيفة ومغازي محمد بن اسحق في صفها حجة

قيمت الوضع بالانذار **قوله** كبعض المتعبدين في الذهاب كما نقلوا في شئ بعض الأئمة المجتهدين  
من الاحاديث **قوله** وانا ارفع وجهه يعني صرح بالوهم ولم يكف بقوله السادس ليعرفه  
**قوله** او نحو ذلك كارسال متصل او وقف مرفوع كالاشباه ضعيف ثقة بان وقع الضيف  
او يضعف الثقة قوله فهذا هو العلل وهو ما فيه علة والعلة بطل عن استبانة غائبة  
قاصدة في صحة الحديث فالحديث العلل في اصطلاحهم هو الحديث الذي اطلع على  
يقع في صحة مع ان الظاهر التسليمه عن البرج هذا على قول من اطلق العلة على كذب  
الرواية وفستة غفلة ونحوها من استبانة الحديث خلاف المتردد في فاته يسمى  
النسخ ايضا علة قال السخاوي فكانه اراد العلة لانه على العمل وهذا المعنى اعم من العلة  
الاصطلاحية وقد وقع لبعض العلماء تسمية بالمعول ورد عليه ابن الصلاح بان المعول  
من العلة بالشراب اي مستطارة بعد اخري وغيره ملام عنها وسماه معلا قال العراقي الامور  
في تسمية المعول ووقع في عبارة بعضهم هكذا او اكثر عباراتهم في الفعل علة فلان بكذا  
وقياسه معلا قال الجوزي لا اعلم الله بعلمه اي ما احب اليك بمصيبة **قوله** وهو من اغضب  
انواع الحديث وادقها قيل ومن اشرفها واكثرها حتى قال ابن مهدي لان اعرف علة حديث  
واحد احب الي من ان اكتب عشرين حديثا ليس عندي **قوله** وتقدم عبارة العلل  
انه فانه يدرك بالذوق التسليم ولا يمكن اقامة الحجج عليه كالبداية في الكلام حتى قال  
ابن مهدي انه الرهام لو قلت له من اين ذلك هذا لم يكن حجة **قوله** مديج الاستدلال انا  
بسمي لان الغيبي ادخل خللا في الاسناد فالاستدلال مديج فيه **قوله** الواقع ان يسقى  
الاسناد آه قد اشبهت على بعض من الناس ان هذا التسمي مديج الاسناد يصدق  
عليه تحريف مديج الحثي فلا يكون تعريف مديج الحثي مانعا وليس كذلك ان



مدرج الذي ان يذكر في معنى الحديث وفي هذا القسم من مدرج الاسناد لم يذكر في معنى الحديث ما ليس منه بل ذكر في اسناد الحديث فان هذا من ذلك **قوله** هذا هو للقلب اي قسم من اقسام **قوله** وقد يقع القلب في الحق انما جعل القلب في الاسناد اصلا لانه يصحده بيان الطعن في الراوي **قوله** عنه مسلم اي عن طريق الى هيرقة وعند من غيره على الاصل فلو قال في بعض طرق مسلم انما اوضح **قوله** بآباده من اضافة المصدر الى الفاعل والاشارة بقوله اي الراوي والمفعول محذوف اي بآباده الراوي الشيخ لم يردى عنه او بعضهما المروي فيكون شاملا لمخبرين **قوله** ايضا **قوله** وهو يقع في الاسناد غالبا ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لا متعانا بآباده فيضبط كذا ذكر في الجوزي **قوله** لكن قل ان يحكم الحديث استدارك عاينهم من انه يجوز ان يكون قليلا في نفسه وكثيرا باعتبار حكم الحديث به فاندفع ما قيل ان التثنية منهم من قوله غالبا وكذا من **قوله** وقد يقع آه كذا التثنية **قوله** قل ان يحكم الحديث آه فيه ان تلك وظيفة المجتهد في الحكم انتهى وفيما ان الحديث من جملة المجتهد **قوله** وقد يقع البطلان عند جعل هذا القسم من اقسام الابدال ولم يجعل من اقسام القلب كما جعل بعض منها لان منها سبقت بآباده اكثر من مناسبة بالقلب قيل الانسب جعله من اقسام المركب من القلب والابدال كما جعل السخاوي لافي من تركيب معنى الاسناد اخر بل هو لانه لو الاصل هيما ابدال اسناد متى باسناد متى اخر من غير ان يلاحظ تركيبة معنى اسناد اخر فلهذا جعل من اقسام الابدال لاسيما اقسام القلب ولما اقسام المركب من القلب والابدال **قوله** كما وقع للبخاري وذلك انه لما قدم بغداد سمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعدها الى مائة حديث فقبلوا مستونها واسايند باوجعلوا متى هذا الاسناد لا اسناد متاخر واسناد ذلك الذي لهذا او دفعا الى غنى انفس كل عشرة احاديث فقالوا اذا تعد

الجلس

الجلس تلقون ذلك على البخاري فان تعد للجلس وحضر اصحاب الحديث من اجل بعده وغيرهم من الغبراء فلما اطمعن المجلس تقدم واحد من العشرة فسال عن حديث فقال البخاري لا اعرف ثم سئله عن حديث اخر فقال لا اعرف فاذال يستأجره فخرج من عرفة والبخاري يقول لا اعرف ثم انما الفقهاء من حضر المجلس يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون الرجل فرفهم من الاحاديث المطلوبة الاسايند والبخاري لا يزيد على الاعرف فلما علم انهم قد فرغوا من سوا اللهم التفت الى الاول فقال اما حديث الاول فاسناده كذا والثاني كذا آه فرفهم من الاسناد وكل اسناد الى منه ونقل بالاضر مثل ذلك وهكذا الى انام العشرة واقوله الناس كلهم بالمعنى واذنوا بالاتفاق وعلى المنزل والكافض البخاري مستمرا عند الخصى والعام هكذا ذكرها والقصة **قوله** والعقلى مثاله ما ذكره مسلم بن قاسم في ترجمته انه كان لا يخرج اصلا من بيته حتى اصحاب الحديث بل يقول له اخبرني بكتابك فانك ربما وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكثرهم ثم عدنا الى كتابة احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة واتينا بها والتفت منه استماعها فقل له اخبرنا ترا عليه فلما انتهت الى الزيادة والنقصان فقل واخذ من الكتاب فقل في خطه المنقوص وضرب على الزيادة وصححها كما كانت ثم قراها علينا وقد طابنا نعتا وعلما انه احفظ الناس فله السخاوي **قوله** وشرطه اي الابدال عدا ان لا يبقى للبديل على صوته لئلا يظن انه ورد كذلك **قوله** فان كانت ذلك بالنسبة الى النقطة فالمحقق مثل ذلك ما نقل من الدارقطني ان محمد بن المشي اخبرني عن موسى العمري حدثني بحديث النبي عليه السلام ليأتي احكم يوم القيمة يقره لها خوار فقال في هذا الحديث او شاة تنع بالنون والتحقيق انه تنعير بالثنية التحية اي تنعير **قوله** وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحقق بعضهم لم يفرق



بي الاسمي فاطلق المصحف والحرف على السواء ومثال ذلك حديث من صام رمضان  
 اتبع سنتي شوال بي مملوءة ومثلاً فوقية مشددة صحفة أبو بكر الصديق مثال  
 يشك بالجملة والبيان الخفية وقد يكون التحريف مجرد الاعراب كافي حديث جاورني  
 يوم الاحزاب على الجبل فلو ان رسول الله عليه السلام صحفه عند رفقائه في بالاضافة  
 الى ما للتكم واما هو الى بالتصغير **قوله** ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً الى  
 بتقديم وتأخير ولا بزيادة ونقص ولا بتسديد وتخفيف ولا ببدال مراد في مراد اخر  
 وتخصيص مسئلة الاختصار والابدال بالذكر مع دخولها تحت قوله مطلقاً لبيان  
 الخلاف فيها وحمل كلامه ان التغيير مطلق لا يجوز واما التغيير بالاختصار و  
 الابدال فغيره خلاف هذا ينبغي فهم هذا الكلام فان المتبادر من الاطلاق التعميم في  
 انواع التغيير لا كما قيل ان قوله مطلقاً مقابل لقوله على الصحيح في السببي وكما قال  
 لا يجوز تعدد تغيير صورة المتن بالتقديم والتأخير على كل الاقوال واما اختصار الحديث  
 فالأكثر من علاج هذه بشرط ان يكون الذي يختصر عالماً واختار ذلك ابي الصلاح لان العلم  
 ليختصر الاشارة جلية ويعلم انه لا يمكن شي من الاحكام الشرعية فيجوز له ان يقول  
 عبارة تليق بالمقدم والمجاهل قد تترك جملة متعلقة بجملة سابقة فيختل المعنى كتران  
 والاستثنى في قوله عليه السلام في حديث الربا لا يباع بالذهب الا <sup>الذهب</sup> بالسوا يسوا واما الرواية  
 بالمعنى فالاختلاف فيها مشهور والاشهر من اهل الحديث والفتنة والاصول ومنهم <sup>الائمة</sup>  
 الاربعة على جواز الرواية بالمعنى وقد روي في المسئلة ما رواه ابن منددة في معرفة  
 الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان قال قلت يا رسول الله اني اسمع منك  
 حديثاً لا استطيع ان اوديه كما اسمع ازيد حرفاً او نقص حرفاً فقال اذ لم تعلق احراماً ولا

تجملوه

والله

حلالاً واجتمع المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا وعلى ان وجه المسئلة  
 في ان الاثني والاخرى ايراد الحديث بالفاظه والمراد منه عليه السلام من غير تعريف **قوله** في  
 شرح الغريب غريب الحديث ما جاني المتن من لفظ عام من بعيد الفهم لقلة استعماله  
 وذلك امر مهم لا ينبغي للمعلم التساهل فيه اذ لم يغسر لتقل كثير من الاحكام الشرعية <sup>وايضا</sup>  
 ملحق من ان الامام احمد سئل عن حرف من غريب الحديث فقال سئلوا احق الغريب  
 فاني اكره ان اكلم في قول رسول الله عليه السلام بالنظر فهو من كل الاحتياط منه **قوله**  
 سلام بفتح السين المهملة وتشديد اللام قوله فنقبت عليه من التقيب بمعنى فترشتي  
 معترضا عليه على سبيل التضييق لان التقيب يتعدى بمعنى كما قال الله تعالى فنقبوا في البلاد  
**قوله** وقد حنفوا فيه الوجدان هو بضم الواو وسكون المهملة جمع واحد والمراد من  
 الوجدان المؤلفات التي في ثنا القل من الحديث فان **قوله** الواري والورد روي  
 واحد بالرواية عنه اه هكذا عرف مجرول العين ابو عبد البر واعتبر من عليه السلام  
 به البخاري ومسلم قد خرجا عن مراد ابي ولم يرو عنه غير قيس بن ابي حنظلة وخرجا  
 عن ربيعة بن كعب ولم يرو عنه غير ابي سلة وهذا يدل على خروج من روى عنه واحد  
 فقط من حد الجاهالة وقد اجيب عنه بان مراد من ربيعة كانا صحابي بيبي والصحابة  
 كلهم عدول وبارئها مشهوران عند العلماء وان لم يرو عنها الا واحد فخطا لجهالة  
 فيهما **قوله** كالمهم اي حكمه حكم المهم **قوله** وكذا من اعتقد عكس لا يخفى فقد انكسر اصله فلا بد  
 الا ان يقال المقابلة باعتبار اصل الانكاس من غير اعتقاد العكس فيجس في المقابلة  
**قوله** ينبغي ان لا يروى من متبع شيء ايه فيه ان هذا غير لازم لان العلة في عدم القبول  
 ترويح اهم في بدوته وانتباه هو اه وهذا لا يتصور فيما يساركة فيه غير متبع لان الامر



المشترك لا يتولى مذهبنا فنقول هذا التعليل يقتضي قبول رواية المبتدع فيما لا يعتد به  
 مذهبهم **قوله** وقيل يقبل من لم يكن داعية كما الظاهر ان يقول داعيا بغير تاء الا ان يقال ان  
 للمباذبة **قوله** وما قاله الجوزجاني من عدم تقييد الود يكون المبتدع داعية  
 موجه لان العلة المذكورة مشدوكة بين الداعية وغير الداعية **قوله** والمراد به من لم يرجع  
 فيه تسامح وحق العبارة ان يقال والمراد به عدم رجحان جانب الاصابة ولا يخفى ان هذا  
 التفسير مناف لما فسره فيما تقدم في مقام الاجمال حيث قال ثم وهي عبارة عن ان يكون  
 غلطه اقل من اصابته فيها اتفاق لكننا وجدنا نسخة قد ذكر فيها ثمة وهي عبارة عن ان لا  
 يكون غلطه اقل من اصابته وكتب عليها علامته مح فلعل ما ذكره هنا مبني على هذه النسخة  
 واقام على النسخة الاولى فلا بد من ترك لفظة لم ههنا حتى توافق ما تقدم ونقل عن صاحبنا  
 انه مثل فقال لفظة لم دليله ههنا والخروج نسخة لم يكن فيها لفظة لم فظهر من هذا اختلاف  
 النسخ في الموضوع فترك لم ههنا مبني على ترك لفظة لا فيما تقدم في محل الاجمال وذكر مبني  
 على ذكر لا ههنا **قوله** ثم الاسناد ان لا يخفى على العارف ان اخذ بالمعنى المذكور للمعنى في قرن  
 الاسناد واخذ الاسناد في تعريف الحق ووضوح وايضا **قوله** في تعريف الحق من الكلام يخرج  
 الفعل والتعريف من التعريف اذا المتى لا يبطى الاعلى للفظ المؤلف من اللفظ سواء كان لفظ  
 رسول الله عليه السلام او هو لفظ الصنعة او التابعين رضوان الله عليهم اجمعين فعلى هذا  
 بانهم ان لا يكون تعريف الاسناد جامعا لانه لا يصدق على اسناد الفعل والتعريف لان  
 هما الواصل المتى مع ان الاسناد المذكور ههنا ام من ان يكون اسناد القول والفعل  
 والتعريف كما مر به المصنف بعد هذا بقول من قوله عليه السلام او هو فعلة فالاول ان يقال في قرن  
 الاسناد هو الطريق الموصل الى منتهى الرواية **قوله** ولله تعلق بينا افه او شرع غيب

لا تترك

القوله واحوال يوم القيمة فان هذه الامور لا مجال للعدم من غير الانبياء في الاخبار بها من غير  
 ان يجزم الانبياء فلو اخبروا بمثل هذه الامور **قوله** فهو في حكم سماعه من النبي عليه السلام  
 قوله وكذا الاخبار عما يحصل بفعله ثوابا ونحوه فان ذلك انما يعلم بالوحى بخلاف  
 مطلق الثواب والعقاب من فعل الخير والنشر **قوله** فمن الشافعي في اصل المسئلة قولان  
 قديم وهو انه اذا صدر عن الصحابي او التابعي فهو من نوع والآخر جديد وهو انه ليس من نوع  
**قوله** تورعوا وحيثما كان هذا ادى بالصيغة التي ذكرها الصحابي **قوله** فالخلاف في كل خلاف  
 في الذي قبله يعني كان الرفع في قوله من السنة مذهب الاكثرين والوقف مذهب  
 الاقلين كذلك الرفع في قوله الصحابي امرنا وزيينا مذهب الاكثرين والوقف مذهب الاقلين  
**قوله** لا يعرف عنه امره الا اديس الظان يقال لا يعرف عنه الا ان امره رئيس لاهم الا ان يقال  
 كلمة لا يعني في معنى ما ذهب اليه بعض النحاة مجرى الابعثي غير وان لم تكن تابعة بجمع  
 منكور غير محصور **قوله** والمراد ثلثا حال الحياة واقام راه بعد موته وقبل دفنه كما في  
 ذنب الهندي فليس بصحابي على الشرور وقوله والتعبير باللقاء اوله فكأنه قال ان اصحابنا  
 من روى النبي عليه السلام او اذ به من يشانه ان يرواه عليه السلام فلا فرق ولاي هذا اشار بقوله  
 اولى **قوله** سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعده وسواء اتيه ثانيا ام لا فيه انه التعميم  
 الاول لاجابة الى التعميم الثاني لان الثاني منزه من الاول **قوله** وقوله في الاصح انما  
 الى الخلاف في المسئلة بين الامة فان بعض العلماء قال ان من رجع بعد حياته عليه السلام  
 ما يعد من الصحابة الاصح انه من الصحابة **قوله** ولا يخرج احاديثه في المسائل يشترط  
 القول بان في تخرج حديث دليله على كونه صحابيا ولا دلالة اذ يجوز تحمل الحديث قبل  
 الاسلام وروايته بعد **قوله** وهم المحضرون بالخاء والضاد المبعثين وفتح الواو قبل بكرها

بالفراء قال المردود





واشتقاق الامام قولهم لم يخبرهم الايدي بان يخرج حديث دليلا ذكرنا او انني فاق  
 عليه هذا اللفظ لترد عليهم بيبي الصغار والتابعي اوانه مشتق من قولهم خضر مو اذان الابل  
 اي قطعوا اها فان العرب كانوا يقطعوا اذان ابلهم كذا نقل بعضهم **قوله** فقدم ابن عبد البر  
 في روى منهم عنه عليه السلام فحديثه من قبيل الارسل من الصحابي فلو عدوا من التابعين فمن  
 ارسل التابعي **قوله** واما الخطيب فقال السند متصل فعلى هذا الموقوف اذا جاز بسند  
 متصل يسمى عند مسند لكي قال ان ذلك قديما في لكن بقله فبعض انواع اصلاح لكل بان  
 للوقوف قديما في متصلا لكنه قليل والقليل في حكم العدم فلا اعتبار فيكون كلاما قريبا  
 من كلام الحكم **قوله** وابعدين عبد البر اي جلد بامر بعيد والابعد كالغرب وهو الاخير  
 بامر غير فبما حصل معنا ان كلام ابن عبد البر بعد من كلام الخطيب عا هو التحقيق قوله فان كان  
 في النزول منزلة المراد بالنزول ما يقابل العلوم وهو ما انتهى بكثرة العدد الى النبي عزم اولى  
 امام ذي صفة عليه كانتقدم **قوله** ابى العباس السراج هو تلميذ بخاري قد روى عنه البخاري  
 وذكر ان ابا العباس مستجاب الدعوة بلغ عزم الى خشي وتسعي سنة وعاش بعد البخاري  
 سبع وخمسين سنة وكان ولادته سنة ثمانية عشر ومائتين والله اعلم **قوله** كما يقع لنا  
 ذلك الاسناد اه انما غنى العباد عا سبق في بيان معنى الموافقة حيث قال هناك ولورينا  
 ذلك الحديث يعنى من طريق ابى العباس السراج وقال هناك كما يقع لنا اه اشارة الى ان السناد  
 ههنا مجرد فهو بخلاف ما سبق فانه واقعي وقوله ذلك الاسناد يعنى باعتبار عدد الرجال  
 لانه عي ذلك لانه منافي لقوله من طريق **قوله** واكر ما يعبرون الموافقة والبدل اذا قلنا  
 العلو حاصل ان الاصطلاح وقع فيما اذا قارنا العلو لغيره على سماء وضمهم لاقتضا  
 والاقسام الموافقة والبدل يطلق مع عدم العلو ايضا وان كان مساويا في الطريق بل

يوجد في صورة النزول ايضا **قوله** وفيه ان في العلو النبي المساوات قال تلميذه الشيخ  
 قاسم المساوات انتهى الى النبي عليه السلام فحقرا ان يكون من افراد العلو المطلق لا النبي واعتبر  
 عليه بان قلته العدد مشروطة في مطلق العلو سواء كان مطلقا او لا ولا قلته ههنا بل سلوتا  
 واجيب بان المساوات المذكورة اعلم بيبي عدد ان النبي عليه السلام من غير طريق ذلك العام  
 وعدد ذلك الامام اليه ايضا والعلو انما يحصل باعتبار قلته عدد ان المذكور بالنسبة الى عدد  
 يكون له او غير له متصل بالنسبة عليه السلام من غير طريق ذلك الامام فالمساواة المذكورة لا يكون  
 قاصرة في ثبوت تلك العلة التي يحصل بها العلو والاشارة النوروى بقوله والمساواة في  
 اعصارنا قلته عدد اسناد الى الصحابي او قارى به حيث يقع بينا كيمي ذلك الصنف مثلا من العدد  
 مثلا بيبي مسلم وبينه فهذه المساواة التي ذكرها في في العلو النبي والمصنوع ما مثل الهابل مثل المساواة  
 في العلو المطلق لقوله كما يروى النساى مثلا اه اشارة منه الى ان المساوات كما يقع في العلو النبي  
 كذلك يقع في العلو المطلق **قوله** مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخطي اعم قطع النظر  
 عن ان يكون رجال اسناد النساى في اعلى قيمة ورجال اسناد فادون ذلك فيجزم التساوى  
 مع اسناد ذلك للصحيح العلو والشراف في اسنادنا **قوله** على الوجه المشرح اولاهى على الوجه الذي  
 سبق في بيان المساواة في رواية النساى تصويروا بلعد عشر نسايا فالاستواء مع تلميذه ذلك  
 الصنف يوصى الى علو الاسناد كما ان الاستواء مع الصحيح يوجب علو الاسناد الا ان الاول اعلى  
 من المصنفين قوله فكما انما صاحبنا المساواتنا مع تلميذه ومصنفه تلميذه موعاخذة عنه  
**قوله** ان العلو قد يقع غير تابع حق العبارة ان يقال غير مقابل لكنه ذكر التبعة في موضع المقابلة  
 اشارة الى ان العلو لا يكون الا بالاضافة الى النزول والله اعلم

مكتبة الفيض الحقيقى محمد بن محمد بن غفر الله له  
 تاريخ ١١٣٣



**هذا كتاب حاشية شرح غريب النكر**

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن الحديث تروية الستة الشان وتنقطع دون حصر سلسلة الاحصاء  
 حمد الله ذي الالاعلى متواتر النعماء والصلوة والسلام على النخبة من سيد الانام  
 على الكرام وصحابة الاعلام ما هم الغمام ونفع البشام **وبعد** فلما اقر على جماعة من اهل  
 نظر توضع نخبة الفكي وكانت معانية كثير اتصل طريق المراد والفاضة تتيه دونها في اودية  
 الارتياد وتصدى للنسبة على ذلك الخلل كل من تليحديه فبذل ما اليه وصل وقد فاتها  
 انشيان من عليها ولاحت اجوبة اشترت انشا الدرس اليها **قوله** سألني اوليك الفضل  
 تحير في ذلك التفسير فغزت كتابي ما انشالت محافظا على ضبط ما اتمه الخطبة من الاسماء  
 والانتظام لا بد منه للمقتصر على هذا الكتاب صانه الله تعالى عن التزلزل وجعله جامعاً  
 لجزء وحسب العمل **قوله** التصانيف هو جمع تصنيف والظاهر انه بمعنى المصنف بدليل الجمع  
 وقوله بعد ذلك وامثال ذلك من التصانيف وسيناتي بياته **قوله** في اصطلاح الخ لوقائفا  
 مانعة على تسمية شيئا باسم نقل موضوعه الاول ويطلق على الفاظة مخصوصة الاهل في  
 اقتصر من فنون العلمية يتداولونها بينهم للدلالة على مقاصدهم وهذا هو الايق بهذا المعنى  
 فمن قصر من الشارحي على الاول فقد قصر **قوله** الوامر موزي يفتح وضم الصاد والميم الثانية  
 اي كونه من كورد الالهوار من بلاد خراسان يقال له سلمان الفارسي رضي الله عنه وقيل  
 قضا خورستان وروى عن احمد بن حماد عاشر قريها من سنة وثلاثمائة **قوله** في الحديث  
 قال المروى بتسديد الدال المكسرة **قوله** والحكام هم من احاط بجميع الاحاديث متنا  
 واسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا وليست هي من احاط بالاثانة الف حديث  
 ويلي

ويلى الحافظ وهو من احاط بآلة الف والحكام **قوله** هذا هو المستدرك على الصحيحين ولما  
 للحاكم ابو احمد فتقدم عليه **قوله** اليسابوري نفع النون وسكون المش التخمية فمر به الف  
 لينه ونعم البناء للوحقة احسن مدن خراسان واجمع الخيرات سميت بذلك لك النساء  
 ذل الاكتاف احد ملوك الفرس لما خرا لهما فاقال يصلح ان يكون هنا مدينة وكما  
 قصبافا فمر تقطعه وان تبني مدينة فقبل نيسابور والى القصب والمشهور به من النسبة  
 لا يحصل وقدم للحاكم ابو عبد الله المذكور تاريخ علمها في ثمان مجلدات **قوله**  
 الاصبها بكسر الهمزة وفتحها وباء الباء التي بين الباء والفاء في لسان الفرس ولذا تكتب  
 تات بباء وتات بالفاء اذ قيل والذي في القاموس ان اصلها اصت برثاى سميت المنيحة  
 سميت بحسب هواها وعذوبة ما بها وكثرة فواكها فحفت والصبوب انما البحيمة وقد  
 تكرهت لها وقد تبدل باوها فيهما واصلها السباها اي الاجناد لا تهم كانوا اسكا  
 ولا تهم لما دامهم بزود الى محلبة من في السباها كتيوا في جوابه اسناه ان يذكر باحد لغتكم  
 كنه اي هذا الخبر ليس من يجارب الله ان ترى وقال الكرماني في باب هل يجعل للنساء  
 بفتح همزة وكسر هاء وباء وبالف وكلامهما من الفرس وصاحب البيت ادرى فخر رثا  
 ليست بحرف بينهما كما قولهم **قوله** مستخرج ابصيف المفعول والاستخراج ايراد الحديث  
 كتاب من الكتب باسناد لنفسه من صاحب الكتاب الى ان يلتقي معه في شيخه او من فوقه  
 بحيث لا يصل الى شيخه لعدم وجود سند يوصله الى الاقرب الا فرقه من علوا وعنه  
**قوله** وقد صنف جملة حالية مستناه من ام الاحوال المستناه مغرغالي قل وقلم او قل  
 بمعنى النفي كانت قيل لا يوجد في متلبس احوال ووصف ابو صف كونه صنف في ثمان  
 كما قال في آخره يجوز ان يكون اسم كاضيف الى عايد خفيف جملة كل من الصف

هذا كتاب حاشية شرح غريب النكر  
 حاله في الجزاء وكان حاله في الخطيب بغيره كان كل من الصف الى آخره وقال  
 حاله في قوله كل من الصف الى آخره



على ارادة لفظ يكون في حكم الفرد وجعل ما موصولة بمذونة العايد ويجوز ان يكون  
 ان تكون اسما ضمير الشئ وخبرها كل من النصف الاخر وقوله كمال على ما سبق ويجوز  
 ان يكون كل من النصف اسما وجعله علم خبرا وكما قال بتقدير مبتدأ جملة ما مقرر في بي كان  
 والاسم وهذا بعيد معنى **قوله** ابو بكر بن نقطة قال ابن عبد الحق في في الحديث في شرح  
 النجاة نقطة بفتح النون انشروا في القاموس ونقطة بالضم علم نحتاج ان يكون احدا  
 سهوا ويحتمل ان يكون لهم نقطة بالضم واخر بالفتح لم يقف عليه صاحب القاموس وهو  
 الاظهر هذا واعلم انه اذا وقع الموصوف بابي مضافا فالذي جزم به الراي واختار الصعدي  
 في تاريخه بعد نقل الخلاف وجوب تنوين المضاف اليه وكتابه الف فيقول قلم ابو حنبل زيد  
 محمد الان يكون نقلا للمضاف اليه واليه واما المضاف اليه ابني ففي اشتراط عدم اضافته  
 ايضا واختار الراي فيه الاشتراط والصعدي الاشتراط وكلام ابن خرق في شرح الكتاب  
 مبرح في عدم الاشتراط فيه ما حيث قال اذا وقع الابن مفراغا غيو مصغرا بي علمي  
 او كنيته او لقب او علم او كنية او لقب وكان الابن صفة للاول منها حذر تنوينه  
 اللفظ والاسم الحظ **قوله** المياغي بفتح الميم والنون ونجيم نسبة الى موضعين احدهما ميلان  
 موضع بالشام والثاني مباد بلد باذربيجان كذا في البناء وهذا ابو حنبل المذكور  
 جماعة منهم القاضي ابو الحسن علي بن الحسن الفضل المشهورين رفيق ابني اسحق النيرازي  
 وله شعر حسن منه ما يدعي به ملون شام موضع كثير الماء والشجر عندهما اذا ذكر الحسن الى اخر  
 ما ذكر صاحب الباب منه يظهر سره من ترجم هذه الترجمة ابا حفص ونسب اليه الابيات  
 ومخالفة من جعل اسمه نارسية بن الجيم والشئ مع ان المعروف في التعريب جعل  
 التاجيما خالصة كنفسه في بنفسه **قوله** وامثال ذلك اما بالرفع على الاستسداء  
 وتقدير

وتقدير

وتقدير خبر كثر او بالنسبة بتقدير واذا ذكر امثال ذلك **قوله** ابو الجعفي على المعنى كانه قيل  
 كصنف ثم في محمد ومصنف فلان وفلان وامثال ذلك **قوله** ابن الصديق هو من خفف في اسم  
 والده صلاح الدين ابن القاسم عبد الرحمن ابن عثمان الوصفي فتقوله عبد الرحمن بالجاء عطف بيان  
**قوله** شرر زوردي كذا في البناء وقال القاضي القضاة محمد بن ابي اسحاق الخنفي في مختصر انساب  
 الرضا في فتحها قال ويقال شرر زوردي بالالف بدل الهاء وانشد وعدت بان ترزوي كل  
 شرر زوردي قد تقضى الشرر زوردي فشققة بينا شرر الملع الى البلد السمي شرر زوردي  
 حرك المحتوم صدق ولكن شرر وصلك شرر زوردي **قوله** ويلو يد بفتح ان التركيب وان كان  
 في الفصل اضافيا لكن العرب متى استعملت في النسبة او غير هالكته تركيب مزج والمطرد في  
 اخر الجوز الاول اذا كان حرفا صحيحا ثم ان بعض الادباء جملته بالفارسية وقياسها على الت  
 اعترض في هذا وفي نيبا بدر وشرر ست بان من قاعدة ثم تقديم المضاف اليه على المضاف  
 الصفة على الموصوف واما ذلك قاعدة التركيبية واما الفارسية فتوافقه في ذلك للعرب فلا  
 يصحى كم نالهم الى اخره قد تقدم ان كمن انشائية فلا بد من انسلخها عنه وكذا الجوز الكثرة  
 يعمل فيها الفعل المفعول به مع التقدم عليها كما تسليح السماء الاستفهام عنه فيعمل فيها ما قبلها  
 ان استغنى المقام عن حقيقة الاستفهام ومنه قول صاحب الكن في عند قوله تعالى ذلك بانهم  
 قالوا اليس علمنا في الامبي سبيل نقول باذا وقد يتبع مثله في مواضع من المفتح ووجهه  
 التبرين باذكرو ويجوز ان يكون من باب التثنية على قول يونس فانه يروي جواز تعليق  
 سائر الافعال **قوله** ومستدرك عليه اي زايده على قال الرزوي **قوله** قسم الى قوله وهو  
 من نسخة تلميذه الانصاري التي بخطه وقرينة عليه وتروى باجازته وهو هكذا الجوز عندهما  
 هذا في الخ ويات في نسخة تلميذه ابن ابي شريف **قوله** ياتي في تعريفه ما يعرف به الكلام عند

بفتح الجيم وسكون الهمزة وضم النون والواو والياء في اخره الى آخره

كتبه



من يرى جواز التبرع بالعلم او مع ضم ما يخرج ماعاده من احتمال الصدق والكذب **قوله**  
مراد في الحديث اقول ولا اثر قال السخاوي في قول العراقي لا يرى الاثر اصطلاحا الاحاديث  
مرفوعة كانت او موقوفة على العمد وذكر مثل الانصاري فهو ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم  
او الصحابي او تابعي من قول او فعل او تقدير او وصف او ايام **وينبغي** ان يتراد صلى الله  
عليه وسلم لاورد في الاستقاس رواية الى داود انه صلى الله عليه وسلم استقى عليه خميسة  
سودا فادان ياخذ باسفلها او يجعله اعلاها فلما اثلقت عليه قلبها على عاتقه وقد استخس  
الشافعي في الجديد فعل ما لم يصلي اليه صلى الله عليه وسلم من تنكيس الوداع مع التحويل الموصوف كذا  
في الواجب والسنة اخص بالاختصاص بها ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم قول او فعلا الى اخر ما ذكر في نص عليه السخاوي  
وفي فلا تشمل الموقوف وعند اهل الاصول الخبر والسنة مترادفا والمراد بها مقوله  
صلى الله عليه وسلم او فعله وتقريره والحديث قوله صلى الله عليه وسلم خلاصة هذا خلاصة  
كلام القوم وهذا بحث وهو ان يحتاج الى تقرير مضاف الى حكاية فعله او حكاية تقريره  
او حكاية وصفه وهو عبارة عن اللفظ المخصوص وكلاما مضافا اليه صلى الله عليه وسلم لانها  
اما قوله او قول الى على ثبوت من شئونه وقد يوجب به المراد بالنقل والتقدير اللفظ الدال  
عليه تسمية للدال باسم الدلول فالاول من جاز المذهب وهذا من المعنوي وبانه المراد  
بالوصف المعنوي المصدر وهو ذكر ما في الموصوف من الصفة الاملايراد في الصفة ثم  
ان ذلك المضاف اليه صلى الله عليه وسلم يعبر عنه بعلم الحديث رواية ويحد بانه علم مشتق على نقل ذلك وموضوعه  
ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث انه نبى غاية الفوز بسعادته الدائري **واما** علم الحديث  
دراية وهو المراد عند الاطلاق فقد يعرف بانه معرفة القواعد العرفية بحال الراوي والمروي  
من حيث ذلك غاية معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومسايله ما يذكر في كتابه وهذا السكال

وهو ان الحقيقي ذكر العلم عرفا ثلثة معا التواعد وادراكها والملكية لفاصلة من  
ادراكها مرة بعد اخرى ومعنى وعلم الحديث بالمعنى الاول لا يصدق عليه واحد منها  
وكذا علم التفسير باللغة والتاريخ فالظاهر ان ما ذكره المحققون على طريق الفلاسفة ان  
قضاياها كلية واما علم الشريعة والادب فيطلقونه بازاء معنى رابع ايضا لا يكون قضية  
كلية **قوله** بالاخص عدد معين اي بلا شرط حصر عدد معين والافا لطريق متناهية فقلنا  
فهو في انفسها معينة والمراد ان لا يؤخذ من منزهة اليقيني لان يؤخذ عدم اليقيني فالعبرة  
بلو غم هذا يستمع معه عند العقل تراطهم على الكذب والفتا بطر حصول العلم ولذا  
عرف ابن الرهام بانه خبر جماعة يعيد العلم بنفسه الى الباقرائى للنفصلة **قوله** في خمسة  
قال الشريف المحقق هو قول القاضي الباقلان لانه ينبغي ان تحصل القياس بافوق الاربعة  
لان التركيبة واجبة في شهود الزنا عدم حصول اليقيني بشهادتهم ويوجد ههنا في خمسة  
واعترض بان التركيبة في الخمسة ايضا واجبة فعلم انه ليس كما زعمه **قوله** الاثنى عشر قال  
الشريف بعدد النجاة المبعوثين من بنى اسرائيل التبليغ دين موسى عليه الصلوة والسلام  
وتواتر فعل حصوله بهذا العدد **قوله** في الاربعة لقوله يا ايها النبي حسبك الله ومن  
اتبعتك من المؤمنين وقد روى انهم كانوا اربعة والاربعة والاربعة صلى الله عليه وسلم ما نور  
الاحكام ونشأ الاسلام ان الاربعة تكفي في التواتر **قوله** في سبعة بقوله تعالى فاستجاب  
موسى قومه سبعين رجلا وذلك ليجزى من عداهم فعلم حصول العلم باخبارهم **قوله** غيما  
ذلك فيتل في عشرين لقوله تعالى ان يكن منكم عرون صابرون يغلبوا ما يئى ووجه التبرير  
انه فهم من الآية ان العشرين يعيد خبرهم العلم بالاسلام ليصح القتال ويقل في ثلثمائة  
ولبصفة عشر بعدد اصحاب بدر وعادة امام الحسين ثلثة عشر **قوله** كذلك اي بطرق

علومهم







التفسيرية على الخبر وهو متعصر صرح الدماغي في حوائج معنى اللب ويمكن تصحيحه حذف  
الخبر لغيره اي غير التبادر ثم صرح بقوله الخ **قول** اطلاق قال تلميذه ابن ابي شيرين يعني  
كلا شيئين في بعض الطبقات ومعنى قضايه عليه كون ذلك الاسناد لا يعطى حكم الاكثرو ولا  
يسمى بالاسم الموصوف له انتهى اقول يشكك عليه قول الانصاري في قول العراقي وان  
عليه سبع من واحد واثنين والغير ولو في طبقة واحدة فانه يصدق بالغير كما  
يتشكل قوله وقد يكون الحديث غير مشهور الحديث في الحروف والشائعات يوم  
القيمة فهو غير صلي الله عليه وسلم رواه عنه حذيفة ابو هريرة مشهور عن ابي هريرة  
رواه مائة وقد يجاب بان مقتضى ما قلنا على الاكثري فصح ان يطلق عليه غير  
من غير قيد ولم يسم مشهورا على الاطلاق **قول** ان الخبر المتواتر الى اخره الظاهر انه بدل  
كل من اسم الاشياء **قول** لان العلم بالتواتر قيل الاولى بالتواتر قول هذا مبنى على انه يكون  
الباصلة العلم وهو فاسد على كل العبارتين لان التنازع في كونه ضروريا تاما هو العلم  
بمضمون التواتر لا به بالتواتر واما الباء للبيان وح فالتعبير بالتواتر اولى لانه هو  
السبب في الحقيقة **قول** وهو الذي يقصر الانسان اليه هذا احد اطلاق الضروري وهو  
معنى قولهم ما يكون لا تحصيل مقدور لا مخلوق فلا يشمل ما كان اختياريا يحصل بقرينة  
العقل من غير نظر واستدلال وتقلب الخدقة والاصفاء وغوها ويقابل الاكثري  
والاطلاق الثاني على معنى البديهي الحاصل بدون فكر ونظر فيشمل ما ذكره الاختيار  
ويقابل الاستدلال وكل الاستدلال كالتساي دون العكس **قول** وقيل لا يفيد الى اخره  
واليه ذهب الكعبي والموالح البصري واعلم للمريي قالوا لان الاستدلال ليس  
الترتيب مقدما صادقة وهو موجود لذلك العلم لا يحصل الا بعد ان يعلم ان الخبر عنه

محسوس وان لم يكن من جملة الاحاصل لهم على التواطى على الكذب وان يعلم ان ما كان كذلك  
لا يكون كذا فيعلم منه الصدق لعدم الواسطة وذهب حجة الاسلام الغزالي الى قسم ثالث  
لا ضروري ولا انقراضي ووجه بانه اذا بالضروري الاولى وهو الحكم الذي يكون تصوره  
فيه كافيا في جذم الذهن بالنسبة بينهما كما في قولنا الكمال اعظم من الجزء لما يشمل الخناج  
الى وسط حاشه كقولنا الاربعة ذبج بواسطة حاشه وهي الانقسام بتساويين و  
حاصل كما قال التفتازاني في حوائج العنصر انه ليس اوليا ولا كسايه قيل القضايا التي  
قياساتها معها انتهى فلا يخالف الغزالي ح ما ذهب اليه الجمهور وتوفق المرتضى والامد  
**قول** فائدة الظاهر في مثله ان يكون مبنيا على الشكون لعدم التركيب اذا فرض من ذكره انما هو  
اخطاه بالبال عند الشروع فلا يتدرجه ما يكون معجولة وهي لغة ما حصلت من علم او مال  
مشتقة من القيد بمعنى التحدث المال او الخبر وقيل اسم الفاعل من فادته اذا اصبحت فواده  
وفي العرف المطلية الترتيب على فعل من حيث هي ثم تروى بنته وتلك المصلحة من حيث هي  
في طرف الفعل سمي غاية من حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى عرضا ومن حيث انها  
باعتة له على الاقدام عليه غايته فالفائدة والغاية والعرض والعلة بالذات واحد  
وان اختلفت العبارات لاختلاف الاختيارات **قول** يعجز وجوده لوجه الاستثناء  
الاي جعل الغرض بمعنى القلة وجعل القلة بمعنى النقص اي لا يوجد في حال الا في حال  
الادعاء والافعية لاينا في مكان ادعائه في حديث واحد لكي ياتي في هذا التوجيه  
قوله وكذا ما ادعا غايته من العدم **قول** في حديث من كذب على متعمدا فليشتق مقتدا  
الغزالي الكمال في كتاب العلم قال بعض الحفاظ انه روى عن اثنين وسبعين صحابيا  
ومنهم العشرة المبشرة قال ولا يبرح حديث اجتمع على روايته العشرة الا هذا ولا حديث



يروى عن اكثر من سبعين صحابيا الا هذا وقال بعضهم رواه ما يثاب من الصحابة قل ان الضلع  
 فلم يزل عدده في زيادة وعلم جبر على التوالي والاستمرار **قوله** ممنوع الغ بعضهم كتاب سماه  
 المتكاثرة في العاديات التواتر او رديف رواه فيه من الصحابة سعة فضاء عام جرح  
 مقاصده في كراسه سماها الارها للتناثر مترتبة على الابواب يذكر فيه الحديث وعنه  
 رواية من الصحابة اثنا وسبعون وانه خرج به البخاري والترمذي والنسائي وابن  
 ماجه والحاكم والطبراني والدارقطني وغيرهم ثم حديث نصر الله امر الله مع مقالته فاذا  
 الى من لم يسمع ما قرب حاصل فقه غير فقه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه **قوله**  
 للقيضة الخ اشارة الى المراد من الأحوال ماله دخل في معرفة المتواتر في تبيان لوطانهم  
 ومذاخيرهم وطاعهم وقبايلهم واضاعهم ورايتهم والراية عنهم ما يفيض الى الوقوف على  
 كثرة الطرق وحالة تواترهم على الكذب لا ما يتعلق بعلم الاسناد من العدالة والبلج  
 والبطر وعدمه فسقط ما توهم من انه ينافي ما سبق من انه لا يبحث في التواتر عند جلاله  
 اذا المراد من حيث العدالة والضبط ومقابلتهما **قوله** ابتدانه وانتهائه اي وما بينهما  
 حق التخيير ان يقول من ابتدانه الى انتهائه كما فعل الانصارى **قوله** على كيفية اخرى  
 بان المستفيض ما تلقته الامة بالقبول دون اعتبار عدد وكذا قل الصريح في  
 القول ان هو المتواتر بمعنى واحد قال الماردي انه اقوى من المتواتر ومنهم من  
 غاير بان المستفيض هو الشايخ عن اصل كيف كان والشهور مما زادت روايته عن  
 ثلاثة **قوله** وليس من حيث هذا الفن اي في الاصول **قوله** لا يورثه اه تقريده مثلا  
 اما بتقدير مضاف في البتة اي حاله او في الخبر اي دون اليربويه واما بتاويل  
 ان والفعل مصدر وتاويل المصدر مبالغة كقول الخنساء ابي اقبال وادبار

باسم هكذا

فقد رايت من خرج من هذه الحديث اعني كذا بيان عدة رواية من الصحابة

باسم الفاعل على قياس توجيه صاحب المعنى **قوله** ومما هذا القرآن ان يغترى واما يحمل  
 المصدر مبالغة كقول الخنساء ابي اقبال وادبار هذا وقد فرق صاحب الباشاخ  
 البتة في بحث لام المحمود بين المصدر الضريح والاول في صفحة حمل الثاني على الحشة  
 دون الاول وتبعه الشريف المحقق في حواشي شرح الرضوي وليتقن عليه قوله في هاتين الجملتين  
 ان يكون له طرق **قوله** اقل من اثني عشر عن اثني عشر يجب ان يزداد ولا يصل الى حد التواتر  
 الشرة لاجل جملتها الظاهر ان قوله عن اثني عشر مستغنى عنه فان المستفاد من كلام  
 العراقي ان ما وقع في سنده واحد فيريب او اثنا او ثلاثة فيغير او فوق ذلك فهو رور  
**قوله** واما القلة وجوه اي من عزيز بكرعي مضارعه او يكون قوى من عزيز كذا  
 ذكر الانصارى والمستند من القاموس صفها في الاول وكسرهما في الشك والاعاء  
 يعز كعمل فمعنا شق واشتباه ومنه قول ابى الطيب يامن يعز علينا ان نفارقهم  
 معناه صار غيرنا يعز بالكسر ويعني غلب بالضم **قوله** ابو بكر بن العز بن تميم يكي  
 وتركه على ما مر في القولين وهذا هو ابى العزى باللام واما محمد بن عبد الله الخاتمي  
 الطائى الصوفي فابى عزى بدون الامر كما في القاموس **قوله** ابى جابر بكر المهره  
 تشديه الوحدة وترك التنوين لانه بزنة فعلا الحافظ المشهور صاحب السند وهو  
 احمد بن سنان القطاوجي بالفتح والضم كثير **قوله** في اي موضع وقوله فيما سبق  
 مع الحصر بواحد وان الاقل يقضى على الاكثر فوجب كون ما تفرده صحاح ثم تقدمت  
 مرواته عنه في باقي الطبقات ولو لا بلغوا مبلغ التواتر كثرة غير ما يشمل بعض المشهور  
 عند الحنفية فلان المشهور عندهم ما يكون في الطبقة الاولى اعني طبقة الصحابة رواية  
 الاحاد ثم تواتر في باقي الطبقات الصالحة على تفرده صحابي واحد وتواتر عنده



التابعين على تقديمهم ونقل عنه تلميذه الخنفه فيما سبقت من اقسام الغيران للعبث فيه  
لفرد التابع وان كان الكلام في الصحاح لانهم عدول كلام وسيصرح بان الفرد النسب في نفسه  
مشهور فيحمل الخنفه فوق الاثنين على غير الصحاح وقد يقال الاصله غريب سند مشهور  
لاحكام فلا تدفع بحج العمل به اي بالنظر الى اسناده وان تعذر لعارض كمدارضة مثله  
او ورود ناسخ فاندفع ما قيل ان المصنف سيقسم القبول الى غير معمول به كالمسوخ  
فانه يسمى مقبولا وكذلك الحديث الصحيح السواء حيث لا ترجيح **قوله** فلا لا يغلب  
على الظن صدق الخبر من وضع الظاهر موضع الضم في صدقه وكذا قوله والثاني  
الى اخره **قوله** على ما سيقسم اليه الغريب المطلق قيل ينبغي ان يقول من الغريب المطلق  
والغريب النسب لان الذي ياتي هو تقسيم الغريب الى فرد مطلق وفرد نسبي  
انتهى وقد يوجه بان التقدير مقصدا على سيقسم هو اليه ثم ابدل من ما ابدل مفصل  
مفصل من مجمل **قوله** الغريب المطلق والغريب النسب مجريين على اللفظ او منصوبي  
على الحمل انتهى لتوقف الاستدلال الى اخره تقليل لانقسامها الى القبول والردود  
لانها اما ان توجد فيها آه تقليل لقوله وانما وجب العمل بالمقبول منها كما هو الظاهر  
للاقسام الى اقسام احدها بوجوب غلبة الظن بصدق الخبر يصلح تقليله لوجوب  
العمل بالمقبول لان غلبة الظن سما في العملي بمنزلة اليقيني وكما قال انما وجب  
العمل بالمقبول منها لانه قسمها الى الموجب غلبة الظن التي يجب الاعتدال بها **قوله** والا  
ابوبكر بن فورك بفهم الفاء وكذا التصغير الفارسي كالكاف في مردك وعلامه  
يعني رجيل وعليم قيل ومعنا بالعربية فيور تصغيري فاد انتهي اقول لم اظفر بفور  
يعني فار فيه لا انت من كتب الفتي في الذي في اللغة بالعربية ان الفور الغالب

ج فابرد من الفارسية فورك خاك رتبك ومورد ذلك قال الشارع ممنوع القهر فانهم يدخلون  
الكلمة في التصغير وقال بعض تلامذته وهذا ليس علمه منع القهر على ما في  
في العربية اقول قد اغتربا اشتريا في كثير من الكتب الخفية ان من شرط العجمة كون  
الاسلام علم في اللغة العجمة قبل استعمال العرب له وفورك في لغتهم اسم جنس العلم  
لكن التحقيق ان هذا ليس شرطا لان ما بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب او لا مع العجمة  
سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم او لا كالكالون فانه لجيد بلسان الترمذي  
نافع به راويه عسى لجودة قرأته **قوله** منفصل الاسناد وهو حال من المبتدأ او ليس نقا  
كما توهم لان اضافته غير الى معرفة لا تنيدها تعريفا فكيف وهي مضافة الى التكرار فلا توصيف  
بها المعرفة وكذا يقتضي التناوب حاله بنقل عدل اي ايتا بنقل عدل سيما وفي  
تقدير المتعلق معرفة لزوم حذف الوصول مع بعض الصلة **قوله** والمرارة ذكر جمهور فقهاء  
الشافعية انها اليسر بسيرة ائمه في زمانه ومكانه وقيل التوقي عن الادناس وقيل  
وقيل ان لا يعمل في السر ما يستحي منه في العلانية وفست العدالة بالملكة المانعة  
عن اقتراف البكاي والصغار الجنسية والوزايل للمباحة والمراد عدل الرواية لا عدل  
الشهادة فلا يخفى بالذكو **قوله** والضبط الى اخره وقامه ان لا يقال في صاحبه  
انه يضبط تارة ولا يضبط اخرى فيستد في تام الضبط رواه الصحيح لذاته على  
اختلاف مراتبهم **قوله** سمعوا اخذ عنه اجازة على المعتد وبه خرج المرسل  
والنقطه والمحصل والملاس والمعلق الصلاد ومن لم يشترط الصحة كالبخاري فانما  
ليقتل الخزم بها المستجوع للشرط فيمن بعد المعلق عنه فله حكم الاتصال وان لم  
يقف عليها من طريق المعلق عنه نص عليه السخاوي ثم لا فرق بين ان ينتهي ذلك



السند اليه صلى الله عليه وسلم او الى صحابي او الى من دونه ذكره الانصارى  
 فظهر ان الشرط هو الاتصال حقيقة او كتابه صلى الله عليه وسلم او بصحبه او بغيره  
 فيمثل الموقف وبعض افراد التعليل وما يعجب التنبيه ان هذا التعريف انما يصدق  
 على الصحيح لغيره مما وجد فيه صفة الضبط <sup>الضبط</sup> وتفسير بكثرة الطرق لوجهه بان شرط تمام  
 ولا هو غير صحيح على صحة **قوله** قاعدة مثاله كما قيل ان يقول رواه مالك عن نافع عن  
 ابن عمر جازيا بالسان على الكافر ولو فشى لوجد مالك عن تابعي اخر غير نافع ويكون  
 التابعي ضيقنا **قوله** ما اطلق عليه بعض الأئمة او صلبا السخاوي في نكته الى عشرين قولا  
 وكذا اختلفوا في دونه الاسانيد على اقران عبدة بفتح الميم كذا في التفسير والسلم  
 في الكنية ابن عبدة بفتح العين الميم كذا في المتن وللمختلف من الالفة **قوله** الخ  
 قيل من اليمين **قوله** ما اتفق الشيخان لا الشيخان لا يكون اتفاق الامع وحدة الصحاح  
 فيه عليه السخاوي **قوله** لقاهم روى عنه سيد كوفي رواية الاقران ان الكنى هو الاخذ  
 عن الشايخ **قوله** قدم صحيح البخاري وقيل بالتساوي وقيل بالوقف **قوله** وهذا  
 القسم الظاهر ان الاشارة الى الحسن لذاته الذي يسبق المتن لبياد ولا ينافي مشا  
 الاخر في ذلك لتصرحه فيما مضى يكون الحسن لغيره من المقبول الذي يجب العمل به  
 عند الجمهور ويحتمل رجوعه الى الحسن لغيره فيعلم حال الاول بالطريق الاولى  
**قوله** يحصل من التردد يؤخذ من كلامه ان المراد بكثرة الطرق ما فوق الواحد **قوله**  
 فلمزيد الحاصل من المجتهد مع قوله في محصل انه باعتبار ترتيب طائفتين من اهل  
 الحديث واما الاشارة الى نوع التردد وانه قد يكون باعتبار تدرج مجتهد واحد  
 بالنظر الى ما تارض عنه من الادلة وقد يكون باعتبار اختلاف فريقين من الائمة

رتبة  
 في المتن  
 في المتن

٩١  
 طالع الاشارة الى بيان سبب ما ذكره من تردد المجتهد فيكون اعادة الاثر مع بيان سبب كمي  
 يرد على الاثر ان الثاني لا يكون محصلا **قوله** ومحتل الجواب اه وقوله باعتبارين  
 اورد عليه ما اذا كان الراوي جامعاً للشرط الصحة باتفاق وكما كالا لساندين على  
 شرط الصحيح ويرده انما شهادة في فلا تقبل **قوله** كل حديث مبتدأ وقوله فهو  
 الخ جنس والجملة امتنافة لبيان مطلق وفي بعض النسخ اكل وهو **قوله** وزيادة راوي ما ينع  
 راوي الصحيح وهو من يكون عدلا تمام ضبط وراوي الحسن وهو من يكون قليل الضبط للبحث  
 يرد ما انفرد به **قوله** ما لم يقع منافية لروايته من هو وثق بان كانت تلك الزيادة  
 رواية الاوثق لكنها غير منافية لها او كانت منافية لكنها بالنظر الى رواية من هو مشا  
 لرواها او دونه في الوثق وفيه اشكال فان التسم الاول مندبج تحت لسان المعرف  
 في كلامه بارواه المقبول مخالفا لما هو اولى منه فيلزم ان يكون مردد الشذوذ  
 وجوب قبوله وهذا الاشكال جار في كلام العراقي فانه بعد ما اوجب قبول زيادة  
 مطلقا سواء كانت في اللفظ ام العنى تعلق بها حكم شرعي ام لا غيوت الحكم الثابت  
 ام لا غيرت الحكم لا عراب ام لا علم اتحاد المجلس ام لا كثر السامعون عنها ام لا كما اخرج به  
 الشارحون عراقي العراق وكذا غيبي الشاذ بخالف فيه الثقة من هو ارجح منه بكثرة العدد  
 او زيادة الضبط سواء كانت مخالفة بزيادة او نقص في متن او سند فيندرج فيه من زيادة  
 الثقة كل ما وقع في مقابلة الارجح وان لم يتعارض فان جعل تعريف الشاذ في كلام  
 مقيس منه على ان المراد من الزيادة المقبولة ما لم يفيض الى الشذوذ فلا يفضل الا في مقابلة  
 المساوي والدون حتى يخرج القسم الاول او جعل التعميم في قبول الزيادة قريبة  
 على ان شرط التنافي في تعريف الشاذ فيبقى القسم الاول ايضا مندرجا في المتن

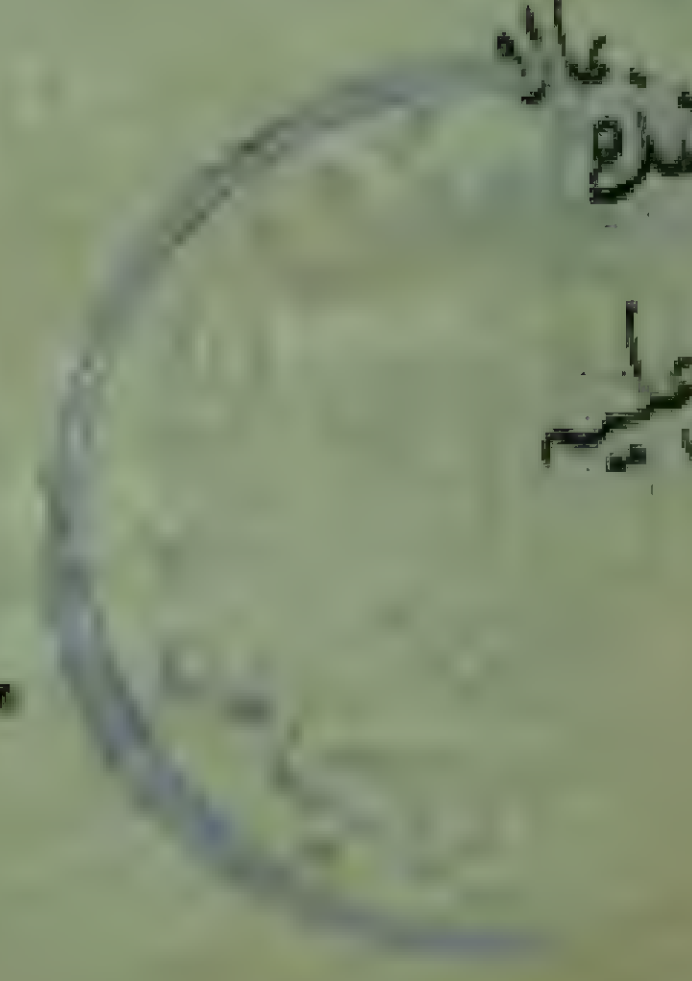
بالنظر الى



امكن الدفاع الاشكال وفي كلام النعم بثلث فيزيد وجوب قبول الزيادة لا تنفع الى  
 الشذوذ والدفع استراضه وتجب مهاد على الاول اهتمامه بالتقيد بعدم منافاة  
 واعلم ان المعظم من الفقهاء واصحاب الحديث كابن حبان والحاكم وجماعة من الاصوليين  
 والفرغاني في المستغنى والنووي في مضافاته على ما سبق من التعميم في قبول زيادة الثقة  
 وقيل ابن خزيمة باستواء الطرفين في الحفظ والاتفاق فلو كانت الشككت عددا واحدا  
 احفظ منه فلا تمسح بذلك ابن عبد البر والخطيب وفي التقيد مذاهب اخر استثنى  
 الشكوى ثم كلام العرفي ظاهر على التاويل على مذهب المعظم فلا يتصور الشذوذ بالزيادة  
 اصلا ويجب تقيد تعريف الشاذ بالا يكون بزيادة مقبولة وخير هذا الحل على هذا  
 الوجه مما لم ادرى حام حوله فذلك الجهد **قوله** يحسب في معنى بفتح الهم قول ابن المديني بفتح  
 الهم وكسر الدال المهملة وسكون التحتية هذه التبعة الى عدة مدن او صلها الى  
 الاثير الى ثمانية وفي انساب الزياتي تاسعة منها مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم  
 واليه انساب على ابن المذكور وهو ابو الحسن علي ابن عبد الله بن جعفر بن نجاشي السعدي  
 المعروف بابن المديني كان اصلا من المدينة ونزل على البصرة روى عن البخاري  
 وغيره من الائمة مات مستأبرع وثلاثين ومائتين ودفن بالعيا و كان مولده  
 سنة ثلاث ومئتين ومائة والتبعة الى هذه المدينة في الاكثر مدني وهو القيت  
 في كل نسبة الى فعله غير مضاف ولا منفصل اليها والمديني مشاهير فيقال  
 للجوهري واذا نسبت الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت مدني والى مدينة  
 المنصور قلت مدني والى مدينة كسري قلت مديني للاختلاف والنسبة  
 الى نسا مدينة بخارا خرج منها اكثر من العلماء منهم ابو عبد الرحمن حميد بن شعيب

ابن علي النسي صاحب السني كان امام عصره سكن مصر واشتهر بها تصانيفه توفي سنة  
 ثلاث وثلاثمائة بمكة وقيل بالرملة وقد اختلف في ضبطها فقال ابن الاثير في اللسان فيفتح  
 والتي وبعد الالف همزة ويا التبعة فنكون ممدودة وقال ابن حبان في الوفاء والاسوي  
 في الطبقات انها موزنة غير ممدودة وحسب جري الاختلاف في التبعة ايضا ونسب اليها  
 نسوي ايضا ولا يخفى شذوذا ما على عدم المد فظاهر اذا لوجه لقب الهمزة ان كانت  
 اصلية فالكثر اشباهها بالها ومنهم من يقلها او او كانت للثاني فاليك واوالكي  
 على كل حال لا تقتضي حذف الالف **قوله** اي الراوي هكذا في نسخة التي بخط الشيخ الاسلام  
 الانصار والراوي للعهد خارجي لتقدم ذكره اي راوي الصحيح والحسن **قوله** الضعف  
 اي في كل الخالف بان روى من فيه ضعف كونه مجهول الحال او في الحفظ مثلا شيئا  
 فيه ضعف اخر ارجح عليه كونه اخف ضعفا سمي راوي الراجح معروفا والمبرح منكم  
 كذا قال المصنف وكذا اي المخطوط والعرف هكذا واعلم ان الشارح ذكر في غيره من النسخ  
 لكل من الشاذ والمنكسر تسمي لان كلاهما مع مخالفة وبدونها واقصرت عن على ما في نسخة  
 قال تلميذه الشاذ وقد حقت شيئا ان الصدوق اذا فرغ بالامتناع له فيه ولا شاهد ولم  
 يكن عنده من الضبط ما يشترط في القبول فهذا احد قسمي الشاذ فان خالف من هذه صفة  
 مع ذلك كان اشتد في شذوذه وربما سما بعضهم منكرا وان بلغ تلك الرتبة في  
 الضبط لكنه خالف من هو ارجح منه في الضبط فهو التسمي الشاذ وهو العمد في التبعة  
 كما تقدمت في تسميته واما اذا فرغ السور والموصوف بسوء الحفظ والضعف في  
 بعض مشايخه خاصة او نحوهم مما لا يحكم حديثهم بالمقبول بغير عائد يعقده عالما  
 متابع له ولا انت الحد من واحد قسمي المنكسر وهو الذي يوجد اطلاق الاسم المنكسر عليه

واوا واما على  
 الدفلة الممنوعة





كثير من الحديث كاحمد والنسائي فان خالف مع ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتبر  
على داي الاكثريين في تسميته فبان لهذا وصل التكمين الشاذ وان كلامهما قسمان يجمعان  
في مطلق التفرع او مع قيد الخاتمة ويفرقان في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق غير ضابط  
والمكرر رواية ضعيف لسوء الحفظ او جهالة او نحو ذلك وكذا فرقت في شرح النجته بينهما  
لكن مفسر في كل منهما على قسم الخاتمة انتهى ثم في كلام السمي انشكال فان اشراط  
الضعف في الراجح ايضا اعني المعروف مع التقاء ما يدل على كلام الصواب له التبرع  
في المثال بان رواه المعروف فيه ثقتا **قوله** من طريق الممثلة وفتح الموحدة وتشديد  
التجته واما اليوم فالفتح لتخفيف كما يستفاد **قوله** الفراد بعضهم لمهمله وسكون التجته وذاي  
بعدها وهو في الاصل الصليب الشديد والغلام الخفيف **قوله** حث بمهمله فيجبه  
كثير **قوله** والفرد النسب اي ما يكون التفرع في انشاء السند وهذا الشرع في بيان للاعتبار  
والتابع والشواهد التي بها تبين الافراد وعدمه للسبب عليهما امر الشاذ والمكرر  
وما يتا بهما لا اختصاص في كلام العرفه وشارحه للمتابعة والاستشهاد بالنسب  
بل يكون للمطلق ايضا مع ان التقييد وعبارات المصنفين ينبغي ان يفيد نفى الحكم مما  
عداه على ان المثال الذي ذكره للمتابعة من الفرد المطلق كما لا يخفى قوله خضم قوم منهم  
العرفه وما يجب التنبيه له انه لا يقتصر في التابع والشاهد على الثقة بل يكون ان بالضعف  
ايضا اذ لا اعتقاد عليه بل على من قبله في الاستحواي وغيره ولهذا وقع في كتاب البخاري  
ومسلم جماعة من الضعفاء في المتابعات والشواهد **قوله** الفقه بفتح القاف وسكون  
المهمله وفتح النون وموحده ابو عبد الرحمن عبد الله بن مسلم بن قعب بن اهل  
سكن البصرة ومتابعاته احدى وعشرين ومائتين وكان ثلثه فقد نسب اليه

قعب وهو في الاصل الصليب الشديد والاسد **قوله** عبد الله بالتصغير وكذا اخيه بالمهمله  
فالنون او غي بهم الجمة وكسر الميم المشددة وكذا ضبط بعض العلماء **قوله** على عونه الى الاشياء  
والابسية ولهذا مع ما فيه من بيان حكمه الامر بالقرار كان اولى من الاول الخلق عنها  
رد عليه بقوله اولى سقوطه ليكون مع ما بعده معمول قوله السابق **قوله** وثبت المتأخره  
اي التابع والظاهر وثبت الشاذ **قوله** والنسخ هو في اللغة حقيقة في الازالة المجاز  
في النقل او بالعكس او مشترك او تمثيل النقل بنسخة ما في الكتاب تساهل **قوله** رفع  
تعلق الخ فيكون قد اطلق على فعل الشارع وقد يطلق بمعنى النسخ فيعرف بالخطأ  
الذال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطأ المتقدم على وجه لولاه لكثايات مع تراخيه  
منه وقيل في تعينه ان يرد دليل شرعي متراخيا عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه  
**قوله** يريد تصغيره يرد بهنم الموحدة ابن الخطيب بمهمله كبري الصفا ان وقع التبرع  
**آية** خلل ظاهر بنه عليه ابن ابي شريف قوله من تصرف مصنف جري على الاغلب انض عليه  
النسب **قوله** المعلق من تعليق الجذر وتعلق الطلاق ونحوه بجامع عدم الانقصال **قوله**  
اذ هو للعطل اتم لجواز وقوعه في اثبات السند او في اوله وهذه احدى ملوحي لافتراق  
وسمي من نعم ان لا يقع الافتراق بهذا ولم يذكر الشارح المادة الاخرى التي يفرد بها  
وهي ما اذا كان المحذوف اول الاسناد واحدا فقط وكما ينبغي ان يذكرها التتم دعواه  
العموم من وجه **قوله** بالجزم كذا كروا زاد وقال وروي وفيها وصيغة التيميم كبري  
وروي وقيل ويقال يذكر بالبناء للمجهول في الكل لئلا يكون ليس على شرطه  
وان كان مقبولا او لم يسمه سماعا عاليا وهو معروف من جهة التقاطع ذلك المروي  
عنه فيقتصر على صحته وشهرته او يكون ذكره في موضع اخر بالحديث فنترك اعادته



**قول** ابوبكر الرازي المشهور انه نسب الى الرازي على خلاف القياس ووجد بخط  
التحقق قبط الدين الرازي انه كان ذلك الاقليم مكان احد في اسم رايوا الاخر رازا  
الفتاوى في مدينة اى فلما كانت اختلما في تسمية المدينة بوزن او رازم اتفاقا على  
ان تسمى بوزن ونسب لرازي لاسيما **قول** التايخ المردية ذكر ابتدئ مدة تسمى  
ليعرف ما يبي ذلك لا ابتدئ الرازي وقت شيت قال ابن السيد يقال ارخت الكفا  
تاريخا وهو اقص ورجعت تاريخا ورجعت بتجنيق الوار ارضا فمروا **قول** وكذا  
المريخ الخفي قال الانصاري اولم ادب بالدرسا لم يطلق الافتتاح عرف لقائه  
ايه اى سمل من وقال السخاوي كنى شيخنا باللقاب السماوي وسيتا في رواية  
الاقران نصير الشايع بان المتي هو الاخذ من الشيخ وهذا الخلاف المتاقي يعرف  
المتاقي والتابع فانه اعم كاهر جوابه وبخلاف التلاق فانه بمعنى الاجتماع مطلقا  
كاهر في الشرح ولم يقف على ما ذكرنا بعض المتأخرين فادعى في شرحه انه يبي  
كلامه من اواخره من الشرايط في التدليس ان يرد بضعفة تحتل الفتح الفة  
**قول** فخر مكي في الاساس ناقة فخر من جند اذنها ومنه فخرم الذي ادر الجاهلية  
والاسلام كانا قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ان ترى وهو بضم الميم وفتح الخاء  
سكون الصاد المجهتي وفتح الواو المذكور ههنا تدليس الاسناد **قول** واما تدليس  
المتي فم يذكر وهو المردج ونعمه حرام ولهم تدليس البلاد كان يقول حدثني  
فلان بالعراق يريد موضعا باضمهم **قول** فالاول في نسخة اليه فالاول مع  
قريضة الموضوع وعلى كل لابد من تقدير صحة الحل ان يقال الخبر مردد لاجله  
الموضوع اقاص الوضع بمعنى الاصلاق لانه الصق بصلى الله عليه وسلم عالم بقلة

الرفع

او بمعنى الخفا والاستفاط لانه وضع عليه صلى الله عليه وسلم وهو ساقط عنه وهو  
كلام غيب **قول** لبعض السلف من اهل حب الدنيا راس كل خطبة فانه امام كلام  
ابن دينار كاهرواه ابن ابي الدنيا في كتاب مكاييد الشيطان باسناده اليه واما كلام  
عيسى بن مريم عليه السلام كاهرواه البيرقي في كتاب التبهيد ولا اصل له من حديثه  
صلى الله عليه وسلم الامراسل الحسن البصري كاهرواه البيرقي في شعب اليمان في الباطن الحادي  
والسعي منه ومرايل الحسن مثل الروح **قول** فلما الحديث المقدسة بيت الدوا والحيمة  
راس الدم فانه لا اصل له كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم بل هو كلام طارث بن  
كلدة طبيب العرب **قول** يروي انه كذب يروي بضم الياء وفتح الواو بمعنى بطن وفتحها  
بعض يعلم وضمير انه الحديث لامن حدث كما توهم شارح المشرق فلاجلة التقي المض  
اي ذوكذب او جعل المصدر بمعنى الفاعل ثم قوله كذب بكسر الكاف وسكون الذا  
ميروي انه احد الكذابين بالشينة والجمع وفي المشرق وهو يروي قال شارحه  
الواو للحال قوله والثاني الخ تقيد بوقدر الاول وكذا في البوقاق ثم يصدق على كل من  
الاقسام الثلاثة انه منكرا لا يتقيد الانفراد كما مر بيانه **قول** معطل او رد عليه انه من  
علل البه الهاد وشغل قلبه بالمقام واجاب السخاوي بانه على طريقة الاستفارة و  
اقول لا يخفى لانه لا يظهر وجه التبع فالصواب معطل قال الجوهري لا اعلان الله اي لا اعلان  
بعده وكذا كان الاكثرى وعبادتهم علة فلان بكذا وامام وقع في كلام البخاري **الترمذي**  
وظن كثير من ائمة الحديث في القيم والحديث او في الصويبي والمتكلمي والقرظي  
من قولهم معطل فقد قال الامام السوي ان الحسن لانه من علة بالشراب بسقاء بعد  
واجيب بانه قد ورد بمعنى ذي علة في كلام ابن اسحق الزجاج في المتقارب من العراض



وفي الصحيح على الشيء وهو معلول يعني من العلة وفي الغريب رجل عليل ومعلول اي  
نوعه ونقص جماعة كابن القوطية في الافعال على انه ثلاثي حيث قال على الشيء اصحابه  
العلماء ومن سمي الشارح كتابه الزهر المطول في معرفة المعلول وما قرنا ظهر ما في قول  
العراق وسماه بعلد شمول معلول ولا نقل معلول فليس الذي علته بحلل وليس الذي حرمت  
بحرام **قوله** ان يقع في الماضي كلام ليس من فيصدق ما اذا كان الادراج من حديث اخر  
نفي عليه السخاوي وصل له باسفل الوضوء وفيه انه عند تضيي خضه بالموقوف  
وايضا الاول في جملة القسم الثالث من مدرج الاسناد في مثل تبضع التيمم لكل  
منها هذا وقد قال السخاوي انه قد يكون المدرج في الموقوف على الصحاح بالحق تابع الصحاح  
فمن بعده **قوله** مرفوع يحتمل ان يكون بمعنى من او معنى مع قال التلمذ الخنزي لم اذن على  
استعماله بمعنى من وهذا عجيب منه فانه مذكور في عامة كتب الخوكا السريين وغيره  
وجعلوا عيننا يشرب بها سباد الله قوله شيرى بما البحر ثم توفعت نعم لا معنى لمن  
البعوضة في هذا المحل فلم يمتد ما هو للاعراض محل **قوله** بابداله اي الراوي ارباب  
السند مكارا ومسمى في روايته في غير له المخرج اي لم يكن للاختلاف في الوصل والار  
وفي اثبات راو وحذفه وغير ذلك والحقية مانقة خلو فيكون في السند  
والمتى معا وما تصوير التلمذ الخنزي في نظره فيه تصور فليت **قوله** بتغيير حرف  
اي بتغيير ملاسية وتعلق الجوف ام من ان يكون تغيير ذاتها او هيئة تافلا منها  
لادني ملاسية وبه يظهر وجه العبارة وان استر على بعض قوله فالمصنف اي فالوا  
في ذلك للمصنف **قوله** مع بتم صوتا حرا عا بتبدل به صوتا للظبيات  
لا يشبه وان اطلق عليه المصنفون في هذا الاسم التصحيح كقول ابن الخليفة في حديث

يزيد بن ثابت

زيد بن ثابت اجتمع الخ عليه السلام في المسجد فكانوا يجتمعون في حجره من حجره او غيره  
بابدال الراوي **قوله** بالنسبة الى السقف اي سوا تغيير الشكل ايضا ام لا وما يدل عليه ما  
ذكر من الاصله فمثال الاول ما وقع في بكو الصولي اي على حديث من صام وضوا وبقوه  
ست من سوال غير ذلك شيئا بغيره فثبت تحتية ومثال الثاني قول ابن موسى محمد  
تغير بالثوب وانما هي باليد التحتية **قوله** بالنسبة الى الشكل مثاله تصحيح بعض القراءة  
التي كان النبي عليه السلام يصلي اليها وهي بالتحريك دح فوق العصا ودون الوضوء  
بالسكون بمعنى الاثنى من المعز قوله يجوز تعدد تغيير الماضي بالتفصل والمراد في العلم بما  
يجعل العلى هكذا المتى فتعلق بالسبب في قوله بالنقص وما عطف عليه بالتغيير بيان النوعية  
وكذا زاد في الشرح لفظ الاختصار تعلق المتعلقان به ففسد المعنى لعدم شمول التغيير لما  
لا يشتمل منه اختصار اللهم لان يجعل قوله ولا الاختصار ولا الابدان تنقيده مضائق ولا  
تعد الاختصار ولا تعد الابدال معطوفين على تعدد التغيير عطف مفصل على محل ولا يحسن  
ما فيه من النقص ولعمري ما كان يجوز تعدد تغيير المتى ثم ان الشرح يقتضي اختصاص  
الامتثال بقوله العالم بالنقص فكان يجب ذكره الى جابده **قوله** من لم يكن داعية اي وكان  
يحم الكذب كما في جمع الجوامع وقال القاضي عياشي في المقام قولان اخر ان احدهما  
اشار اليه في التلويح وهو استفادة نقل الحديث بالعنى عند العلماء انما هي تعذر  
لفظ الحديث بالرواية والتدوين واما الظاهر من حال عدول الصحابة فهو  
النقل بلفظ ولا يجوز في كثير من الاحاديث شك الراوي والثاني نقله الدما يني  
مينة في شرط الحذف من الباب الخامس من المعنى عن ابن الصلاح وهو ان الخلاف  
في رواية الحديث بالمعنى لا يجري فيما تضمنه بطلون الكتب فانه ليس لاحد

بالعرة



تبدل لفظ الكتاب بأخر معناه فإن الرواية لا يثبت بها بعض رخص فيها من رخص ما كان  
في ضبط الالفاظ والجود عليها من الجرح وهو منقود فيها اشتملت عليه بطون الادراك  
والكتب **قول** الجرحاني بفتح الجيم بخط النفا **قول** واذا لم يمتدوا ذلك اذا شبه امر  
فيه تكرار وتبني الشيء بنفسه وصواب العبارة والحكم فيه انما حدث به قبل الاختلاط  
يقبل منه وما حدث به بعد الاختلاط لا يقبل وكذا ما اشكل امر فلم يدركه حدث بعد  
الاختلاط او قبله لا غاية تميز ذلك باعتبار الرواية عن اذ منهم من سماع منه قبل الاختلاط  
ومنهم من سماع منه قبل الاختلاط ومنهم من سماع منه بعد ومنهم من سماع في الحالين  
مع تميز وبدونه وهذا اذا كانت الرواية من حفظه فان كانت من كتابه قلت واما  
اعتراض تلميذه الخنف بانه من للفقهاء فلا يصلح للحديث وفي اذارة الواوي انتعال  
من الحديث الذي هو بصدده فجوابه ان التقدير حديث من اشبه الامر وحديث النفا  
حدث الجرح والاصح **قول** النبي لحفظ القول حسن لذاته فيه بحث اذ قد تقدم في تعريف  
الصحيح للذاته ما نقله ابن ابي شريف في التمثيل له من ابن كصلاح ان محمد بن عمرو بن علقمة  
مشهور بالصدق مضغف سوسو لحفظ الكي بروايته من وجها في بيت الصحيح للذاته  
ما لم يبلغ بصاحبه درجة من لم يقبل تزيده وفي هذا المقام ما بلغ به تلك الدرجة و  
لان له مراتب متفاوتة فمن كان في اولها اعنى مرتبة التواخي خديته حسن مرتبة  
بالعلمند الى درجة الصحة ومن كافي المراتب الاخر فحديثه متوقف فير يبلغ بالعلمند  
درجة الحسن **قول** غاية ما انتهى اليه الاسناد من الكلام اضافة غاية الى ملبياينة فسقط  
اعتراض تلميذه الخنف بل مغطاة الذي لم يعنى هنا هو تقرير الصحاح كما كان  
يقول التابعي كانوا يفعلون في زمن الصحابة كذا فانه لا يكون له حكم الرفع كذا بخط

الاسلام

الاسلام الانصارى قوله بوقلابه بتاق وموحدة بركة كتابة تابعي **قول** استطرقتا  
كان استطرادا لانه ذكره اثنا ما هو بصدده من تفصيل احوال الاسناد بطريق الاعتراض  
بي المتعاضدي ولم يجعل له ترجمة على حدة كما فعل القدم ولا ينافي ذكره استطرادا  
بهذا المعنى كونه نوعا من انواع الحديث وبه يندفع اعتراض البقاعي **قول** منه اي من الاسناد  
الحديث عنه **قول** الصحاح نسبة الى الصحابة بالمعنى المصدرى وبطابق على يطلق على  
الاصح ايضا قاله الجوهري وهو لغة من صحب غيره ما ينطق عليه اسم الصحبة وان قلت  
واصطلاحا ما اشار اليه بقوله من لقي النبي صلى الله عليه وسلم اي قبل وفاته وقد اجمروا  
بدمه فيخرج من لقيه بعد الوفا وقول البقاعي لانه يخرج بلفظ النبي للجهول على الحقيقة  
الاطلاق بعد الوفا من مجاز الكون جرات منه كما هو دأبه بغوذا بانه من هابل اطلق لفظ  
النبي صلى الله عليه وسلم في عرف اهل الاسلام باق على كونه حقيقة الى الابد ومن اراد ان  
الكلام فعليه برسالة الامام الاسيوطي السما بانبار الاذكياء اجاه الانبياء على انه  
مشق ومذهب طائفة من الاصوليين انه حقيقة فيمن اقتصف بالحديث بعد انقضاء  
كبره حال قيامه وكيف لا يبقى وصف النبوة مع ان اهل السنة حكموا ببقاء الايام حكما  
النوم والاعمال فلا تفعل وهل يدخل من رآه صلى الله عليه وسلم في عالم الرؤيا لانه حقا  
والشيطان لا يتصور في صورته قال الكوماني في باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم  
من كتاب العلم لا يطلق عليه صحابي اذ المراد بالووية في تعريفه هي المعهودة للجارية على  
العادة والووية في حياته في الدنيا ثم قال انا وانزمتنا اطلاق لفظ الصحاح عليه  
لجازه وهذا حسن واولى انتهى قال الامام الاسيوطي في تنوير الحلك والانتب  
الصحة من رآه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم يقتضيه ايضا لان المراد ان كان



مثاله الشريف فواضح لان الصفة انما ثبت بروية ذاته الشريفة جدا ورواها وان قلنا  
 انه المروي الذات فشرط الصفة ان يراه وهو في عالم الملك وهذا في عالم الملكوت ويروى  
 ان الاحاديث وردت بان جميع امنه عرضوا عليه فراهم وراوه ولم تثبت الصفة للجميع  
 لانه روية في عالم الملكوت انتهى وفي الثاني من احتماليه بحث لان الرواية اذا كانت  
 بقطعة وكل من الرواوي والمروي في عالم الملك والافايد فيما ذكره لان العرض عليه انما  
 للروح والمفروض انه يكون كل من الرووي والمروي فيما يخص فيه هو الروح والجسد معاً ان  
 مجرد روية احد في الاخرى ما يصدق عليه المتناهي التعميم لعمومه البروية من بعيد كما يصرح  
 به الشارع في التنبيه الاول واندفع ما ذكره السنن من المتناهي ليشمل من كان معه ابيه فاراد اليه  
 صلى الله عليه وسلم من بعيد كما في العقيل علمين وثالثه اذ ليس له الا مجرد الرواية وكذا  
 يشمل من رآه عليه السلام نائماً او راى النبي عليه السلام نائماً ولم ارق التصريح بخصوصه نصاً  
**قوله** اي بانه بنى بالتعليل فتعمل الاسمى والجنى كما صرح به الانصارى كما تشمل عيشة الصلوة  
 والسلام فان جماعته من العلماء منهم الامام السبكي اشار الى انه مع بقائه على نبوته معدود  
 في امته النبي عليه السلام وادخل في زمرة الصحابة فان اجتمع صلى الله عليه وسلم وهو حي  
 مؤمن به وكان الاجتماع مرات في غير ليلة الاسراء من حملتها بكمه وقد عد بعض الحديثيين  
 في جملة الصحابة وهو الخضر والياس قال الدمايني فهو اخر الصحابة موتاً كما في كتاب  
 الاعلام للعلام الاسيوطي وكذا يشمل اللانكته وقد اختلف في مشاخرهم فقال البيهقي  
 ليسوا داخلين في الصحابة وظاهر كلام بعضهم كلام الامام الرازي انهم داخلون وكذا يشمل  
 من رآه بعد البعثة وقيل الامر بالدعوة كورقة ابي نوفل وقد اختلف في شأنه ايضاً  
 وكذا يشمل المجاني والاصحاب الذين لا يميز لهم وح فلا بد من حيل الايمان علمواهم الملكى

بسم

التابع وزاد الانصارى قيد التميز فلا يدخلون **قوله** ومات على الاسلام فيه بحث اذ يابن  
 انه لا يسمى الشخص صحابياً بعد انقراض الصحابة لا مطلقاً **قوله** الى التابعي هذا هو الكيفي في التعبير  
 عند الافراد والظاهر ان الياء المستدرة فيه للمبالغة كياء اخري ويقال له التابعي ايضاً  
 قيل لا بعكس الجمع **قوله** من لقى اي ولو غيبي من الصحابة اي ولو كانا غميين واحداً كان من  
 من لقيت من الصحابة واكثر سمع منه اولم يسمع وهل عموم من مراد فيشمل من شملت في تعريف  
 الصحابة توقف **قوله** ولم يروا النبي عليه السلام اي ولكنهم اسلموا قوله لانه ان ثبت اعتراض  
 بانه لا يتم على تعريفه الصحابة من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولا على تعريفه بانه من رآه وانما يثبت  
 لوعرف بانه من رآه النبي صلى الله عليه وسلم او رآه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكاد يوجد  
 في كلامهم انتهى واقول هذه غفلة قول الشارع انما ويدخل فيه رواية احدهما الا **قوله**  
 اذا ذاك هكذا في اصل نسخة تلميذه الانصارى التي بخط وتشرفت بالاجابة اي  
 موجود اذ لك المؤمن بصفة الايمان في وقت الاسراء فاندفع اعتراض تلميذه بانهم  
 سلم فانما ينبغي ان يعد منهم من كان مؤمناً في تلك اليه اي النبي صلى الله عليه وسلم غايه  
 الاسناد اي غايه اسناده قال بدل من الضمير المضاف اليه وبه ترتبه الصلة بالموصول  
 فاندفع الانتقاد بخلو الموصول عن العايد **قوله** في التسمية اي تسمية ما قصر على شئ في البقي  
 مقطوعاً اي مثل ما انتهى الى التابعي صوابه مثل التابعي اللهم الا ان يصدر للضام  
 اي حديث من دون التابعي **قوله** المنقطع من مباحث الاسناد الى اخره قائل فانه  
 نكس الوضع **قوله** الحافظ السلف هو محمد بن احمد السلفي بكسر الميم وفتح اللام  
 نسبة الى سلفه كعبت وهو جد معرب سلسله اى ذوات ثلاث سفاه لانه  
 كان مشقوق الشفة **قوله** البردان نسبة الى بردان بالتحريك يقرن ببغداد **قوله**

حالياً ثم بعد ذلك صدق السلفون عليه ولم يقل به به واجب بان زاد هذا القيد كالقوله في زاد المعاد من سلفي صحابي



الذهن بفهم العجمة نسبة الى ذهن بن شيبان **قوله** اي الشيخ في بعض النسخ اي الراوي ولا  
 معول عليها كالاوجه ما قوردها بن بن شيبان **قوله** في اسند ظرف مستقر وقع حالا  
 اوصفة بتقدير المتعلق معرفة وقوله وضيع الادب متعلق بانفوق **قوله** وعنفة  
 انما صر محمولة على السماع الى قوله وهو المختار قدم المصدر الكشاف عند ترجيح  
 صحيح البخاري صحيح مسلم باوفاق هذا حيث ذكر ان البخاري يقبل عنفة من ثبت  
 له اللغات ولم يرد وانها محمولة للسمع وللإجازة ولعدم السماع وصرح في مجتبه اللسان  
 بان يرد بصفة يحتمل اللزوم متى ورد بصفة صريحة كالكذب بانهم جنم بانها عند التأخير  
 فعمل راى من يكون ما قدمه من الاحتمال ثم انه لا معنى للتقابل في قوله للسمع او الإجازة  
 ولعدم السماع وكذا يجب تقييد التيسر بان لا يكون الراوي بذلك المتأخر اجازة  
 وغاية ما ظهر لي انها عند التأخير المراد لهم من بعد الحسم كانه على السماع  
 محمولة على الإجازة في موضع تمكن الأخذ فيه الراوي من المروي عنه فلا ينبغي  
 كونها تستعمل في التعليق وانها عند المتقدمين محمولة على السماع بمعنى الاتصال  
 سواء سمعه من الشيخ او قرأه عليه او قرى عليه وهو سمع او كماله اجازة معونة  
 معتبرة في الاتصال وانها مستحتملة لعدم الاتصال ايضا المعبر عنه في كلام  
 بعد السماع عند اهل الطبقة المتوسطة بين التقديم والتأخير فلا يمكن  
 لغنى بالاتصال الا اذله عن شيخه بذلك اجازة كثر استعماله عن و  
 نحو ما بين المصنفين في التعليق فليتام **قوله** الا اذا كماله منه اذن ظاهراً  
 ان يجوز له في اطلاق الاخبار والوافق لما تقدم ذكره الانباء **قوله** وغير ذلك  
 لادخال الافراد الذممة والكاف لادخال الخارجية او يظن الواحد اثنين

وفي المثال انه جعلها عند تقدير صيغة الادب مرفوعة الثانية وطمحاً بانها محتملة للسمع

الز

انت خبير بان يحصل كلامه السابق ان الالهال ذكر واحد المتفقين في الاسم او مع اسم  
 او مع اسم الجدا ومع النسبة المفترقين بدون تمييز له عن موافقة فيما ذكر فكيف تصور  
 في الماهل من الواحد اثنين نعم اذا جهل الالتفات بما جعل الواحد اثنين حيث يجب مرق  
 باسمه واخرى بلبقة كما وقع ذلك للجماعة من اكابر الحفاظ كعلي بن المديني فزقوا  
 يحيى بن عبد الله بن ابي صالح اخي سهيل وعباد بن ابي صالح وجعلوا هما اثنين وليس عباد  
 باخ لعبد الله بل هو لقبه فهو فائدة معرفة الالتفات وسياق الظاهر ان الفرق بينه  
 وبني الماهل بانه بالنظر الى الاسمين المتفقين فصاعداً والمهمل بالنظر الى وقوع احدهما  
 سديس فيتوهم كون المذكور في احدهما غير الاخر مع انه عينه لانا نقول لو سلم فهو عينه  
 بجمعه **قوله** في المتفق والمفترق **قوله** فريالي بكر الفنا وسكون الواو تحتين جن  
 اي ناريات بلدة بنو امي بلغ وينسب اليها الفنا باني والفنا باني ايضا **قوله** العوفي بهامة  
 وفتحتي وفاق الى العوفة يظن من عند القليس قوله مطعم لحسن **قوله** الهندي بفتح كز  
 وسكون الهاء ومهمل الى نهز يظن من قصاصة وبطل من هذان **قوله** ومن ذلك ايضا  
 حفص الخ زبانه من الثاني واجيب بانه ذكر في الاول لان الغامع الراي تشبه الصاد  
**قوله** لفظ بفتح العجمة وسكون المهمله بطل من الانصار منه جماعة كما في التمهيد اعتبار  
 الصحة في الصحاح يوجب جعلهم طبقة واحدة في كل من الاعتبارين وبالجملة ففي الكلام  
 ما لا يخفى فليتام **قوله** فان خلا الجرح اي من بعد دلجرح فهو من مجاز الاو اضيق  
 الاعتراض بانه غير صواب **قوله** السبعى بفتح وكسر الموحدة بعدها تحتية الى سبعى بالفتح  
 ابن سبعى بن معاوية المهملان كذا في التصدير **قوله** بن وافق اسم ابيه اسم كذا  
 بخط الانصاري وفي كثير من النسخ بن وافق اسم واسم ابيه اسم الجدا المذكور

الاب



وهو الواقي ما نقل عن المصنف من التمثيل محمد بن بشر ومحمد بن بشر اذا نسب الثاني الى ابن  
 حصل اللبس وقد وقع ذلك في الصحيح قوله شرحبيل بن معجمته فمضمونه فراء مفتوحة  
 فمهملة ساكنة فموجدة مكسورة فتحت ساكنة فلام عامة النسخ بوزنه شرحبيل وعلة  
 العمول وهم جماعة صاهيون ومعدون ووقع بخط الانصاري شرحبيل بن معجمته مكسورة  
 ضار بجيم فتحت بوزنه فتدبل ولعل من طغيان القام قوله الفردي يسمى بفتح الفاء والراء  
 وكسر الدال المهملة بعدها تحتية فمهملة الى الفرديس موضع بدمشق **قوله** القشيري  
 بضم القاف وفتح اللام وسكون التحتية وسكون التحتية بعدها اراء الى القشيري كعب  
 بن ربيع بن عامر بن معصف بن عبيدة بن كيرة بنسب اليها كثير من العلماء **قوله** ابن ابي  
 كثير بالواو والكسر **قوله** المستوي الى مستوا بفتح الدال وسكون اللام **قوله** التقي  
 المملتي وفتح الفوقية قرية معروف بالجم **قوله** الكلاباذي بالفتح ولجام الذال على  
 القاعدة للفرقة في الفارسية التي اشار اليها ظاهر الدين الفارابي في بقية احفظوا  
 الفرق بين دال وذل **قوله** فهو ركن في الفارسية معظم كل ما قيل سكون بلاوا **قوله**  
 فذل وما سواه فجيم وهو الحافظ ابو نصير احمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن  
 ميم منسوب الى كلاباذ محلة كيرة بنجاري وهذه التسمية عادات صاحب اللب **قوله**  
 الجيا بفتح الجيم وتشديد التحتية وبنون بخط تلميذه الانصاري **قوله** الذي بكسر  
 الجيم والزاي الى المستدة الى الفرقة قرية بدمشق كذا في اللب **قوله** البرديجي بفتح الواو  
 اكثر من كرها ودال فمهملة نسبة الى البرديجي قرية بطوس قوله ذنباع بالزاي فزون  
 فموجدة بوزنه قرطاس وهو في حال **قوله** الى جذام بالجيم والجمجمة كغراب قبيلة من جبال  
 حسم من معد **قوله** زوضاع بوزنه رجال جمع صيغة بالفتح وهي الارض المغلة و

الكل

والسبك كعنب جمع سكة بالكسر وفي الطريق المستوى اي الرفاق والمراد بالصيغة  
 القيرة ومن كان قريته من قري بلدة جازان ينسب اليها وفي بلدة او الى الناحية  
 اي الاقليم فمن كان من داريا فهو داريا ودمشق ومشامى **قوله** القطوان بفتح القاف  
 والمهملة وبعد الالف نون الى قطوان موضع بالكوكة وسمي قندي والذي بالكوكة  
 نسب اليها كثير من العلماء منهم ابو الهيثم خالد بن مخلد **قوله** معرفة الموال الى المنوي  
 والاعلى من يكون ولا وبلا واسطة كابي العالبة الرباعي مولى امية من رباح والاسفل  
 من يكون ولا واه مولى اخر سعيد بن يسار لها نسبي فانه مولى شقران مولى **قوله**  
 عليه وسلم وشقران كعثما واسم صالح واخلف العهد من العاهدة على التعاقد والتنا  
 كمالك ابن انس فانه اصبح وقيل له النبي لان اصبح حاله فواينم قريش **قوله** اوبالاسلام  
 كالامام ابن عبد الله محمد بن اسمعيل ابن ابراهيم بن المغيرة وقيل له الجعفي بضم الجيم و  
 اسكن العين المهملة لان المغيرة جد بابه اسم علي يد الثعالب اخن الجعفي والى بنجاري  
**قوله** وتشكل ويكتب او يكرم يقال تشكل الكتاب واشكل اعجم ويضبط الكلمة **قوله**  
 ثم يكتبها بعرفة الحروف في الحاشية قبالة ذلك ويشكلها حرفا فلا يدق الخط **قوله**  
 وليكتب كتابة يستفح بها عند الكبير وضعت للبر وبنظير الحروف المهملة وفي كيفية  
 اختلاف فمنهم من يجعل النقط التي فوق الجعجات ما يشك كلها من المهملات الا الحاء  
 ومنهم من يجعل فوقها كقلامه الضفر مضجعة على قفاها ومنهم من يجعل تحت كل حرف  
 مهمل حرفا صغيرا مثله ولا يفصل بين اسم الله تعالى والمضاف اليه في مثل عبد الله  
 بان يكتب في اخر السطر عبدا وفي اول الذي يليه اسم الله تعالى وكذا الحكم في المضاف  
 الى رسم النبي ع كمالو كتب سابت النبي ع كافر فلا يجوز كتابه بمسابق



السطر وما بعده في أول السطر **قوله** وليحافظ على كتابة الشا على الله كما كتبت  
اسم وعلى كتابة الصلوة وكلامه عليه السلام كما كتبت اسمه وان لم يكن ثابتا في الأصل  
ولا يسام من تكرار ذلك ومن غفلة صرم في كثير ويصل إلى لسانه عليه السلام عند  
وكذا التوضي والترجم على الصغار والعلماء ويكره الرمز لذلك **قوله** تصنيفه وهو جعل  
كل صنف على حدة والثاني مطلق الصنف **قوله** أو على الترتيب فيقدم العشرة ثم أهل  
ثم أهل المدينة ثم من جبريلها وبين الفتح ثم اصاغ الصنف **قوله** أو على القبايل فيقدم  
بنو هاشم ثم الأقرب فالأقرب **قوله** المعكوف بضم العين المهملة وسكون الكاف  
وفتح الواو حدة إلى عيكوي بليده على جملة وهاتان اشار بالوقوف سابق  
الإمام وسحت يد عرق الجهد عن حسيب الاقلام واخذت سنة  
الراحة اجفان الافهام فقلته الحمد على الاسمال والاقام وهو المبول  
ان يصرف اوقاتنا في خدمة سنة سيد الانام فان دفع  
كتاب اعازنا حسن الاختتام ويحوي من صحايف  
اعالنا اغلاط الانام ويحملنا على تجايب الانعام  
دار السلام وكان الفراغ من كتابة هذه  
المنحة المباركة في يوم الاحد وقت العصر  
كتبه الفقير الحقير من لا محمد بن من لا موسى  
عمر الله ولوالديه واحسن اليهما

والله المصير نعمت  
الكتاب بعون  
تاريخ ١١٣٢

هذا كتاب شرح حاشية نخبة النكبات

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم الحمد لله وسلامه على  
عباده الذين احفظوا فان الفقير في درجة رتبة الغني فاسم الخلف يقول هذين حواشي  
شرح نخبة النكبات شيخنا العلامة الحافظ الفاضل شيخ الاسلام ابي الفضل احمد بن  
علي بن حجر رحمه الله تعالى واختصرت بيشر فيها اوردت على المصنف انه الاختصار  
ليتر الحفظ لا يتر الفهم فاذا ان المراد منهم متبني لا يروى سيرها فانها اذا اختصرت  
سهل حفظها في سهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك البسطة فانه اذا وصل الى  
الاضر قد يغفل عن الاول **قوله** فليحصر كما نظم ومختصر في النظام الحافظين الذين  
العرفه من المختصرين الشيخ علا الدين التركمان **قوله** مستندرك عليهم منهم شيخ الاسلام  
شيخ الدين بلقيش **قوله** في المتن فسألني بعض الاخوان الخفي لهم منهم من ذلك وقال  
في الشرح فلخصته ان قال فرغب الي ثانيا ان وضع عليه شرحا وقال في المتن فاجبتني الى  
سؤالي قلت بلوح في هذا تمكيت وهو ان عبارة المتن عجب ما شرحت تبين ان كتب  
بعض المتن بعد الشرح وغيره بلخي يكون اشمل قلت لانه يتناول المدفوع عند الجمهور  
باعتبار الترادف وتناول الموقوف والمنقطع عنده عند الجمهور وقال المصنف قوله  
ليكون اشمل باعتبار الاقوال واما على الاول فواضح واما على الثالث فذلك الجرائم  
مطلقا فكما ثبت الام ثبت الاخص واما على الثاني فلانه اذا استقرت هذه الامور  
في الخبر الذي هو ولا عن غير النبي عليه السلام فلان يعتبر ذلك فيها ورعه وهو الحديث  
من باب على هذا القول انتهى قلت ما ذكرته اولى وهذا التفسير مالا يصح وهو قوله تكلم



ثبت العلم الاخص مع الاطناب **قوله** اما ان يكون له طرق اي اسانيد والمراد بالطرق  
الاسانيد والاسناد حكمه حكاية الطريق التي قلت قلت والمراد بالطريق الاسانيد يستدرك وصفا  
الحاصل ان الطريق حكاية الطريق هذا الاعتراض قال التحقيق ان يكون الاضافة بيانية في قوله  
حكمه طريق التي قلت التحقيق خلاف هذا التحقيق لان الحكماء يفعل والطريق اسما الرواة  
فلا يصح ان يكون احدهما اي الاخر والله اعلم **قوله** اتفاق من غير قصد قلت اتفاق يقع  
من قول من غير قصد **قوله** من عيشه في الاربعة قلت الاربعة والخمسة والستة والعشرة  
الاربعة دليل افاد العلم اصلا فلا يصح ان يقال في هذه وليس بل اذ ان يطرد في غير قول  
درو ذلك عن مثلهم من الابتداء لا الاستدراك قال المصنف في تفسير هذا المحل المراد مثلهم في كون  
العادة قيل لو اطمعهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فالسبعة المودول ظاهر او باطن مثل  
عشرة عدول في الظاهر فقط مثلا فان الصنف تقوم مقام الذات بل قد يفيد قول سبعة  
صلحوا العلم ولا يفيد قول عشرة دورهم في الصلاح فالمراد حينئذ للمماثلة في افادة العلم لا في افادة  
العلم قلت الكلام الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة لا ليس ليه اذ لا دخل الصنف للجرم  
في باب التواتر والمقام مستغنى عن هذا والله اعلم **قوله** وما تخلفت افادة العلم عنه كان  
مشهورا فقط قلت ولا بد ان يريد ما يروى بلا حصر عدد ولا الصدق المشهور على جميع  
ما عد التواتر وهذا ينبغي فيه **قوله** بعد هذا ان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاشياء  
**قوله** فكل تواتر مشهور من غير عكس قلت هذا اذا اخذ الجنس من غير فصل وهو تخلف افادة  
العلم وحظا هذا مبني في بحث البياح من الأصول والله اعلم **قوله** وخلافة تقدير  
بلا حصر ايضا يقال عليه فماذا يسمى **قوله** لكن مع فقد بعض الشروط هذه بزيادة رادها  
المصنف تبع الراوي من لا راوى له في النص اذ يغني عنها قوله ما لم يجتمع شروط التواتر

قوله  
اذ لا قل في هذا يقتضي عن الاكثر حتى اذا وجد في بعض الصنف ما يقتضي عن الشرط خرج عن  
التواتر **قوله** لان العلم بالتواتر حاصل من ليس له اهلية نظر كالعاقلة الاول العلم  
**قوله** اذ المروى يفيد العلم بلا استدلال قلت المروى هذا صنف العلم فيصير  
مع التركيب اذ العلم المروى يفيد العلم بلا استدلال قلت المروى لا يخفى ما فيه **قوله** لانه  
على هذا كيفية ليس من مباحث الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث او  
ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفا الرجال وصيغ الاداء المتواتر لا يبحث عن رجاله بل  
يجب العمل به من غير بحث انتهى قلت لهذا مؤيد كما قلنا ان لا يدخل الصنف المجهول  
فمن باب التواتر ويحفظ هذا كما محال به عليه ايضا **قوله** ذكر ابن الصلاح ان مثال  
التواتر على التغير المتقدم بعز وجود واما ادعاه ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان  
ذلك نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتغيرة لا بعد  
العادة ان يتواطى على الكذب قلت تقدم ان التواتر ليس من مباحث علم الاسناد وان  
لا يبحث عن رجاله وح فلو سلم قلته اطلاع من ذكر المصنف على احوال الرجال وصفاتهم لم  
يوجب ما ذكره **قوله** ومن احسن ما يقرر لا ان يقول البحث وجود المتواتر في الطريق  
امكان وجوده والله اعلم المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها قلت ان سلم القطع  
فهو بتغير الشبهة لا بصحة ما على ما لا يخفى والله اعلم قوله ومثل ذلك كثير دعوى جردة فلا  
تفيد في النزاع والله اعلم **قوله** لم يورده عن عند الاعلمية قلت قد خطبت به عمر على المنزلة  
بمحضر الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لكانت قلت حاصل السؤال انهم يروونه عن عمر  
وحاصل الجواب انه رواه عمر وغيره فلا يمس هذا الجواب السؤال بوجه والله اعلم **قوله**  
وتعقب لظاهر التعقب انه على الشرائط التعداد في الصحاح ومن بعده وظاهر كلام الحاكم



وابن العريضة انه لا يشترط التعدد في الصحاح فانما يشترط ان يكون **قوله** على ما هو العرف عند  
المحدثين وقد وردت لهم متابعا لا يعتبر بها قلت افاد المصنف رحمة الله في تقرير  
هذا بان هذا انشأه الى ان المتابعات التي وردت لهذا الحديث لا تجرجه على كسوة <sup>فرد</sup>  
الصغرى **قوله** وكلها سوى الاول احاد قلت الذي تحصل ان الجزء ينقسم الى متواتر واحاد <sup>دوان</sup>  
الاحاد مشهور وعزيز وغريب وان للشيء ما روي مع حمه عدد باق فوق الاثنين وان  
الغريب هو الذي يتقدم به شخص واحد في اى موضع وفيه التقدم به وقد تقدم ان خلاف  
المؤثر يورد بل حمه عدد فهو خارج عن الاقسام غير معروف الاسم والله اعلم بالمقبول  
وهو ما يجب العمل به عند الجمهور قلت فكل هذا حكم للمقبول وهو انه للترتيب عليه فلا يصح  
تعريفه وقد ادعوا له في دون هذا فكان الاول المراد حيث كان هو الذي  
لم يرد صدق الخبر ان يكون للمقبول هو الذي يرد صدق الخبر **قوله** في الرد وهو  
الذي لم يرد صدق الخبر يستعمل المستور والمختلف فيه بلا ترجيح فيحفظ هذا في الثاني  
فلما خالف وانما علم **قوله** وانا اوجب العمل بالمقبول وليس كذلك انما هو دليل انقاس  
مها الى القبول والرد ولو كان من الامر لك قلت بعد قوله الاول فان وجد فيهم  
ما يقبل من صدقهم فالاول والا فان ترجح عدم الصدق فالثاني وان تساوى الطرفان  
فالثالث والله اعلم **قوله** اوصفة الرد وهو بثبوت كذب الناقل قلت هذا يخالف  
ما تقدم من تفسير الرد **قوله** وانه يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلاف هذا  
المختار كما سيأتي بيانه **قوله** لكن لا يستغنى ان ما اختلف بالقرائن على المختار جلت  
هذا المختار كما سيأتي بيانه **قوله** والخلاف في التحقيق لفظ قلت التحقيق خلاف هذا  
التحقيق كما سيأتي بيانه **قوله** لكن لا يستغنى ان ما اختلف بالقرائن ارجح قلت نعم

مكرر

مع كونه ان الدليل القلي على طبقا وليس منها ما يفيد العلم الا ان هذا يختص بما لم ينقذه احد للحفا  
فيه انشأه لان العلم لم يلقوا كل ما في الكتابين بالمقبول **قوله** وبما يقع التخاب بين مدلوليه  
لتأمل ان يقول الحاجة الى هذا لان الكلام في افادة العلم بالجانب الذي افاد العلم بمضمونه **قوله**  
فان قيل الحاصل السؤال فهم اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم صحة جميع المعنى  
المصطلح عليه لان العمل يجب بالحس كما يجب بالتحقيق وح فلا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة  
**قوله** منعنا ان منعنا قوله لا على صحة وحاصل الجواب ان الشيخين مزية في ارجاءه وحسن  
اوضح وجب العمل به وان لم يكن من مرويها فيلزم ان ما خجاءه على الحس وعلى الاصح واعلا  
الحس صحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل ما يفهم من مزيتهما الاتفاق على صحة هذا  
نهاية ما يمكنه في تقرير هذا العمل واما العبارة فاذا انضمت اليها تجد انها تنفس علاملية  
السلام والله اعلم **قوله** ابن فورك قال المصنف فورك ممنوع الصرف فالهم يدخلون الكاف  
عوضا بالتصغير ومثله زيدك قلت ليس هذا علة منع الصرف على ما عرف في العربة **قوله**  
انه صادق ان اراد انه لم يعتمد الكذب فيسحل النزاع وان اراد انه لا يجوز عليه كتمه  
والغلط فالكلام فيه وهذه الانواع لا يقال عليه لو سلم حصول ما ذكر لم يكن محل النزاع  
اذ الكلام فيها هو سبب العلم بالخلق والله اعلم **قوله** اما ان يكون في اصل السند قال للص  
في تزيين اصل السند واوله ومنشأه واخره ونحو ذلك يطول ويراد بجبهة الصحة او براد  
البيان الاضرب المتام **قوله** وهو طرفه الذي فيه الصحاح قال للص الذي يروي عن  
الصحيح وهو التابع وانما نتكلم في الصحاح لان المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد  
والصحابة كلام عدول وهذا بخلاف ما تقدم في حد الغرر والمشهور حيث قالوا ان الغرر  
لا بد فيه ان لا ينقض عن الشيء من الاول الى الاخر اه اطلاقه يتناول ذلك وجهه ان

الطبع



الكلام هناك في وصف السند بذلك والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى  
 وفيه ما يحتاج اليه في هذا المقام والله اعلم **قوله** كان يروى عن الصحاح اكثر من واحد  
 قال المصنف اى يروى عن الصحاح تابعي واحد فهو الفرع المطلق سمو الستم التفرع اولا  
 بان رايه عن جماعة وان روى عن الصحاح اكثر من واحد ثم تفرع عن احدهم واحد فهو الفرع  
 النسيب وسمى مشهورا فالمدار على اصل انتهى قلت يستفاد من هذا ان قوله فيما تقدم  
 اوضح حصرا عدد ما فوق الاثنى عشر بالذم في الصحاح والله اعلم **قوله** لان الغريب الفرع  
 متواتر قاله قلت والله اعلم بين حكم هذا الترادف وقد قال ابن فارس في محل اللغة  
 غريب بعد والغريبة الاغراب عن الوطن والفرع الوتر والفرع المنفرد **قوله** تام لضبط الله  
 اعلم بعيني تام لضبط **قوله** والضبط ضبط مصدر وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يمكن  
 استرجاعه متى شاء قلت ان كان هذا هو التام فلا تحقق المراتب قال من لم يكن  
 بهذه الحية فهو شئ الخلف او ضعيفه ليس حديث بالصحيح ثم لضبط بالكتاب لا  
 يتصور فيه تام وتصوره بالجملة ففي التعريف تجهيل والله اعلم **قوله** ما يخالف فيه الراوى  
 من هو ارجح منه قلت يدخل فيه المنكر فالصولب ان يقول فيه الشك من هو ارجح منه والله  
 اعلم **قوله** وشقاوت مرتبة الخ قلت لا اعلم بعد القام رتبة دون القام لم يوجد في الحد  
 فليطلب بقبول هذه الاوصاف وكيف تستفاد **قوله** الغلبة الضم قال المصنف والغلبة ليست  
 يفيد وانما اوردت رفع توهم ادارة الشك لو عبرت بالضم انتهى **قوله** فما يكون رواية  
 في الدرجة العليا في العدالة والضبط الخ قلت هذا الشئ لا يضبط ولم يعتد به في  
 الصحاح والله اعلم **قوله** ودونها في الرتبة لتاثر ان يقول ان كان يزيد ابن عبد الله تام  
 في الصحاح فلا يصح جعله في الرتبة الدنيا وان لم يكن تلم لضبط فليس حديثه بالصحيح

الحق

فدور

فلم يدخل في اصل القسم فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط قلت هذا في ان المعرف  
 حد الضيق مطلقا لضبط لا الموصوف بالتمام **قوله** الا ان للمرتبة الاولى قلت منطراة الخ  
 مع الاوثر عن معرفة رواها الحارثي **قوله** ويلحق بهذا التفاضل الخ قال المصنف  
 ما انفرد به البخاري راجح ايضا لترجيح افضليتها فانهم اذا قهروا اختلافا عليها  
 استفيد مرجوحية غيورها وتوجيهها اى البخاري والمسلم اذا افتتوا وافادتهم في الجهور  
 بتقديم البخاري قلت ليس في هذا اكثر مما في الشرح في المعنى لكن في اللفظ **قوله** من هذه  
 الحية اى من حيث تلقى كتابها بالقبول وقد يعرض عارض يجعل النوف فائقا له المصنف  
 قلت فيكون من حيشة اخرى وهو المنزوم من الحية والله اعلم **قوله** واما ما نقل عن ابي  
 النيب بوري انه قال ماتت اديم السماء اضع من كتاب مسلم فانما بقي ما يقتضيه صيغة  
 افعل من زيادة صحة الخ قال المصنف فان قيل ان العرف يقتضي في قولنا ما في البلد  
 اعلم من زيد قال ينادى ايضا قلنا لا نسلم ان عرفهم كما ذلك قلت يرد هذا قول الشافعي  
 في العمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبي على احد  
 افضل من ابي بكر قال الشافعي فهذا يقتضي افضل من كل من ليس نبي انتهى قال الحسن مسلمنا  
 لكن يجوز اطلاق مثل هذه العبا وان وجد مسلمات اذ هو مقام مدح ومبالغة وهو  
 يحتمل مثل ذلك قلت فينفوت فائدة اختصاص بالذكور وهو خلاف القصد قال  
 المصنف وفي العبا ان اشاق الى السكت على ابي كصلاخ بعد ان ساق كلام ابي علي  
 قال وهذا قول من فضل من شيوع الحديث لكن مسلم على كتاب البخاري ان كان  
 المراد ان كتاب مسلم يترجح بانه لم يارخه غيوا الصحيح فلا بأس به ولا يلزم ان يكون  
 ارجح فيما يرجح الى تفسير الصحيح وان كان المراد انه اصح صحيحا فهذا مردود





على كماله جمع بين كلامي الى على وبعض اهل العرب ولم يذكر بعد ما يكون جوابا عنهما  
 بل انما ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل العرب فقط وصل كلامي الى على غير معلوم  
 الجواب مما قاله التال ان قوله فهذا مردود من بقوله لم يثبت وجد الرد فيه وقد بينه  
 بقوله فالصفا التي يدور عليها الصحة لا ما حكى عن الدارقطني ان هذا الكلام ينضم  
 ارجحية البخاري على كتاب مسلم في كل من شرط الصحة التي هي الاتصال والعدالة  
 والضبط وعدم العلة وعدم الشذوذ وانتهى قلت ليس فيما ذكر حجة لان قوله لا يجري في  
 رتبة احتمال ان لا يكون سماع ان اراد عقلا ممنوع وان اراد اللازم المذكور فقله  
 في غنوده للعاصر الذي عدم القيمة من عاصره على ما لا يخفى على ذوي اللب واما قوله  
 فلان الرجل لا يحل ان اراد الدبر اخرج عنهم مسلم في غير التبعات وليس مقروفا يعني  
 فمخرج بل هما سوالا مرتبي ما في الكتابين مطلقا وقوله بل غالبهم من شيوخه صرح  
 المصنف في المقدمة بخلاف واما قوله فلان ما انتقد الخ فالنقد غير مسلم في نفسه انه  
 ليس من المتشبهين والله اعلم **قوله** فان كالحبي على شرطهما معا وليس له علة مقدم  
 ما اخرج به مسلم وحده لان قوت الحديث انما في النظر الى رجاله لا بالنظر الى كونه  
 في كتاب كذا وما ذكره المصنف من المقلد في الضاعة لا تشا الحكم والله اعلم **قوله** المصنف  
 وانا قلت او مثله لان الحديث يروي وليس عندهما جهرته بترجيح على ما كان عند  
 وما عند مسلم جهرته ترجيح من حيث انه في الكتاب المذكور فتعلا لافلهذا قال  
 او مثله قلت هذا بناء على تقدم من ان كون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجمته  
 على ما روي برجاله وتقدم ما **قوله** لا سيما ان كان في اسناد من فيه مقال يعني وان كان  
 عنه جواب الان من تكلم فيه ليس لمن لم يتكلم فيه في الجملة وليس لمن لم يتكلم فيه اصلا

**قوله** فان تعد العتب على قلت يحصل بهذا الخبر الحسن لان الله خير من علم **قوله**  
 فهو منقطعة **قوله** نحو حديث المشهور قال المصنف رحمه الراوي اذ لم يتم كرجل  
 يسمى منهما وان ذكر مع عدم تيميز فهو للمعمل ان لم يرد عنه الا واحد فهو له والآخر هو  
 فكثرة طريقة يصحح قال الص في تقريره بشرط في التابع ان يكون اقوى او مساو  
 حتى لو كان الحسن لذاته يروي من وجه اخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة قلت هذا معقوف  
 قوله ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسن لذاته لو تفرد فقوله لذاته احترازا  
 عما ذكر وهو الذي يروي من وجه اخر حسن لغيره كقول الزيدى وغيره كيعقوب بن **قوله**  
 فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه السمي بالحكم **قوله** حيث يحصل التفرع **قوله**  
 الواردة قلت يرد على هذا ما اذا كان التفرع فلا يجمع مشروط الصحة عندكم والله اعلم  
**قوله** وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع الخ قال في تقريره استشكل الجمع بين الصحة  
 والحسن فاجيب بان يحسن اسناد من فاورد انه يقول انه حسن صحيح لا يفرقه الا من  
 لهذا الوجه فاجيب باذكو ومنهم من اجاب بالترادف في المعنى قيل يرد باصل القضية  
 قيل ليس بشئ بل انه خلاف وهذا هو الجواب من قول من وفق بان الحسن للضبط والصحة  
 للسند لا ما قيل انه يدخل فيه الضعف والله اعلم **قوله** باعتبار اسناد من لا يرد  
 على هذا ما اذا كان الاسناد من على شرط الصحيح ومن تبع وجد صدق ما قلته  
 فها والله اعلم **قوله** لان الزيادة هذا تقسيم للزيادة لا القليل لما وقع في المتن هذا  
 هو الظاهر من السور فان اعترت المصنوع لا فهو انما في المتن وكما اللائق بالقليل  
 ان يقول لان البناء في الرواية هو لائق معارضة بارجح فالتقبل والتي تناف  
 بخلافه حيث مستقل ويعلم منه ان ما نافي فلا يحسن الاطلاق وليس في الشاذ ما يحسن

واضح وانما مقدم قوله والبيان في ذكر الخ فانما في تقريره لان الخالفه قد تقدم على بيان ذلك



فلذلك قدمت بقوله ما لم يتبع منافية قلت ليس في هذا زيادة فائدة وما في الشرح  
غير من هذا والله اعلم **قوله** في حد الصحيح وكذلك قال اعادة لاجل ذكر الحسن فانه يكون  
اولى ان يشترط في الصحيح **قوله** واجب من ذلك اولى ان قال كونه اعجب لوجود نص  
اعلمهم في ذلك قلت ليس هذا محل ما ذكره اعلمهم لانه فيمن يحيط بطبقة كلامهم في الثقة  
وهو عندهم العدل الظابط فلا يجب ان الله اعلم **قوله** وجعل نقص هذا الروي في  
قد قال لم لا يجوز ان يكون نقصان عن الظاهر دليلا على نقصا حفظ **قوله** وجعل  
ذلك لا قلت اذا حمل كلام الامام على ما في فيه فظاهره مع قبول الزيادة مطلقا لا على  
التفصيل المذكور ويتبادر من سوق الكلام من قوله وزيادة راويها الى هنا ان الخاتمة  
من حيث الزيادة ان يزيد الثقة بخلاف ما اوتق منه او يزيد الضعيف بخلاف الثقة  
والواقع ان المراد مجرد الخاتمة والله اعلم **قوله** فان خولف في الاول في المثال ان يكون  
يتم خالفه في الثقة غيره لان هذه الاوضاع عند السند وذو نحوه انما هي واقعة بالذات  
على التي لما فيه او من طريقه مما يقتضيه والله اعلم **قوله** قال ابو حاتم لا قلت هذا  
خلق ما قدم عن الشافعي لان النقص اخرج حديث ولم يكن ذلك دليل على جرحه به  
عرف ان المراد ما قلت لاقى النص والله اعلم **قوله** وعرف بهذا ان بيبي الشاذ والنكو  
عموما وخصوصا من وجه لا قلت يشترط في العموم والخصوص من وجه ان يكون  
بيبي المذكورين مادة اجتماع يصدق فيهما كل منهما وليس المذكورين كذلك  
توجيه ليس على حد ما عند القوم **قوله** وقد غفل من سوى بينهما لا قلت قد  
اطلقوا في غير موضع التكاليف على رواية الثقة ومخالفها لغيره من ذلك حديثه  
نزع الختام حيث قال ابو داود وهذا حديث منكى مع رواية لهما بن يحيى

وهو ثقة احتج بها اهل الصحيح وفي عبارة النسي ما يفيد بنوعين حقيقتي تحتها  
افراد مخصوصة عندهم وانما هي الفاظ تستعمل في الضعيف والله اعلم فجعلها للمصنف  
انواعا فلم يوافق ما وقع عندهم والله اعلم **قوله** والشاهد ما حصل بالحق كذلك  
اي سواء كان من رواية ذلك الصحاح ام لا قلت وهو **قوله** وقول ابن الصلاح لا قلت  
ما قاله ابي اقلح صحيح ان هيئة التوصل الى الشيء غير اليك والله اعلم **قوله** عند  
العارضة قال المصنف يعني اذا عارض حديث صحيح لذاته ولغيره قدم كذا لذاته  
على الذي لغيره قلت لم يراعوني ترجيحهم هذا الاعتبار ويعرف هذا من صريح البرهاني  
في الخلافات والغلبة في تخصيص الاخذ والله اعلم **قوله** لانه ان سلم من العارضة اي لم يات  
جرحا بزيادة قلت العارضة مصدر وللجرح الذي يضاده اسم فاعل ولا حاصل على هذا الاستعمال  
مع سير استعمال الحقيقة والله اعلم **قوله** فكل مقبولا مثلا قال المصنف في تقريره المراد اصل القول  
لا السامع فيه حتى لا يكون الاقوى ناسخا للاقوى بل الحسن ناسخا للصحيح لوجود اصل القول  
قلت في هذا مخالفة لما تقدم اعلاه من قوله تحصيل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند العارضة  
فان قال القائل هذا امر واقع في انشاء التقرير فلا يبحث فيه قلت فقول لا يخلوا ما ان يكون  
مقبولا مثلا او يكون مردودا تقسيم غير حاصر لانه جاز ان يكون معارضة دونة في القول  
وليس مردودا والله اعلم **قوله** بغير تعسف قال لان ما كان بتعسف فلا يخضع له ان يردده ويستقل  
الى ما بعده من الراتب **قوله** والنسخ رفع تعلق حكم تنسخ مشاخر عنه قلت فظن البيضاوي  
في هذا التقرير بان الحادث ضد السابق وليس رفع الحادث للسابق ياول من رفع  
السابق للحادث وهذا احد الوجوه التي رد القاضى بها هذا التقرير والله اعلم  
**قوله** او بالاسناد قد يقال هذا مالا معنى لان ركن العارضة تساوي للحجتي



في البتة فاذا كان احد السندين ارجح لم يتحقق العارضة **قوله** فصالح مقتضى طلب  
التابع ولا تنفي العارضة ان وجد والافتقار للحمل بالتابع **قوله** ثم المردود والاعتقال  
على هذا ان الشرح غير معنى الفصل **قوله** ومن حيث تقييد العلق قلت للانع لا يفرق  
بهذا وانما يقع من حيث صدق العلق بخلاف واحد كما في الصورة التي اختلفت فيها  
وخوها والله اعلم **قوله** في محذو اي في محل الخلاف انه محل سوء تعليقه ام لا **قوله** بالنص  
اي بنص امام من ائمة الحديث **قوله** حتى يسمى الصالح ان يكون ثقة عنده دون غيره فاذا ذكر  
يعلم حاله قلت والسر هذا يشي لان تقديم الجرح للتوهم على التعديل المخرج والله اعلم **قوله**  
فرضي كان يكون الراوي ليس على شرط وان كان مقبولا وهو ذلك **قوله** اما بالتجوز القتل  
فالي ما لا نهاية قلت محال عند العقل ان يجوز بين التابعي والابن ما لا يتامى كيف وقد  
وقع التناهي في الوجود الخارجي بذكر الشيخ صلى الله عليه وسلم **قوله** فالسبعة او سبعة  
قال او هنا السبعة لان الذي ورد فيه سبعة انفس اختلفت في اخرهم هل هو صحابي  
او تابعي فان ثبت صحبة كان التابعي ستة والافسبعة والله اعلم **قوله** يقبل مطلقا  
كان لا اولى لركه قوله مطلقا او تاخير قوله الكيفي والكوفي عن قول الشافعي لثلاث يوم  
الاطلاق انه سواد اعرف من عادته ما ذكره الا فيجوز ان ما عند الكوفي والكوفي السلام  
**قوله** فهو منقطع ويسمى ما سقط منه واحد منقطع في موضع وما سقط منه اثنان  
بالشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة ففي ثلاثة وان في اربعة ففي اربعة **قوله**  
يحصل مع قوله يدرك الى اخره تكرار والله اعلم **قوله** والتمس الثاني الخ قلت للتمس  
السقط الدلس والاسناد الذي وقع فيه السقط فلا يكون للحل حقيقيا والله اعلم  
**قوله** يحتمل وقع اللق الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به الشيخ محي الدين النووي

يعني

غير وانما علم **قوله** لا يجوز فيها قال ابن اربعة بالتجوز يجوز قوله الحسن حديث ابن عباس عن منزل  
البعثة فانه لم يسمع منه وانما ايراد اهل البيت الذين هو منهم وكذا المرسل الخ اذا صدر من  
من معاصر لم يلحق بهذا الشرط يوم ان له فهو ما وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل في الاما صدر  
عن معاصر لم يلحق والله اعلم **قوله** برفع قال الحسن البصري يحتمل ان يكون بمعنى من او  
مع قلت اما استعمال بمعنى مع فوارد غواهي بسلام وقد دخلوا في الكفر واما بمعنى  
من فم اقتضاه والله اعلم **قوله** ببداله اي ببداله اي ببدال الشيخ المروي عنه كان يروي  
اثنان حديثا فيرويه احدهما عن يمينه والاخر عن اخره ويتفقان بعد ذلك الشيخ **قوله**  
لكن قل ان يحكم بالحدث الخ لان ذلك وظنيته للجهل في الحكم **قوله** بشرط ان لا يستمر  
عليه يعني لا يبقى البديل على صورته لئلا يظن انه ورد كذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قوله** او ان كانت الخالة بتغيير حرف او حرف مع بقاء الصوت للخط في السياق الخ قلت  
لا ينظر في هذا الشكايو معنى ويخرج من الشرح نظر في اللق لان صريح الشرح ان الحرف لا يقع  
التغيير فيه بالنسبة الى حركة الحرف وصريح اللق ان يكون بتغيير الحرف وليس كذلك  
بله سواء ان كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة وان كان المراد اعم من تغيير الذات  
والهيئة فادرجه **قوله** ومعرفة هذا النوع الى الصحف والحرف قوله مطلق اي سولو كان  
في الفردات ام في المركبات قوله من يظن او يحس اي يروي نفسه انه يحس وليس كذلك  
**قوله** وسبق اليه عبد الغني هو ابن سعيد المهرى **قوله** ثم الصوري وهو تلميذ عبد الغني  
وشاخ الخليل **قوله** ومن لا يعرف حقيقة الامر وهو ان هذه مسميات لمس واحد **قوله**  
ومنتوا فيه اي فهم بهم **قوله** لانه قد يكون ثقة عنده بجره عند غيره قلت يلزم من  
هذا تقديم الجرح للتوهم على التعديل الثابت وهو خلاف النظر وقد تقدم على انه



لو عرف فيه جرح كان مختلفا فيه وهو مردود والله اعلم **قوله** ان كان القائل عالما مثل قول  
الشافعي اخبرني الثقة فهو مجهول المعنى خسة اقوال صحيح بعضهم عدم القبول **قوله** الا  
ان يوثقه غيره من ينزله عنه هذا اختيار ابن القطاوي قيد الوثوق بكونه من اعتمد المخرج  
والتعديل وقد اعمل المصنف ثم قال ان كان الذي انفرد عنه داو واحد من التابعين ينبغي ان  
يقبل خبره ولا يجوز ما ذكرناهم قبلوا به من الصحابة وقبلوا من رسل الصنف وقيل كلهم  
عدول واستدل الخليل في الكفاية على ذلك بحديث خير القرن قرنه ثم الذين يلونهم  
هذا الدليل يعني جاز في التابع فيكون الاصل العدالة الى ان يقوم دليل الجرح والاصل لا  
يزيل الاحتمال والله اعلم **قوله** اذا كان متاهلا لذلك قد يقال ما الفرق بين من ينزله  
عنه وبين غيره حتى يشترط اهل المنزلة للتوثيق دون غير المنزلة **قوله** ان كان فصلا  
قد قال في الصلاح بكونهما عدلين حيث قال في روى عنه عدلان فقد ارتفعت عنه هوى  
الجهالة اعني الجهالة للعين وقال الخليل اقل ما يرفع للجهالة رواية اثنين مشهورين  
بالعلم والنصف اهل ذلك قوله ما يستلزم الكفر في التكفير باللائم كلام اهل العلم وقال  
الشيخ محي الدين في التريب والتسهيل من كذب بدعة لم يجز به ان كان داعية لهذا  
هو الاظهر الاعدال وقول الكثرة او الاكبر وضعف الاول باحتياج صاحب الصحيح  
غيرهما بكثرة من المتدعي غير الدعا **قوله** فعلا في وصف الرواة لا ظاهر هذا  
قبول رواية المتدعي اذا كان ورعا فيما عدا البدعة صادق ضابطا سوادا كان  
داعية او قبيح داعية **قوله** من لم يرج جانب اصابته على جانب خطايه قلت ينافي  
هذا ما تقدم من قوله او سؤ حفظه وفي عبارة عن يكون غلظه اقل من اصابته وقد  
اصلحه بل غلظه من اصابته والله اعلم **قوله** وقال المصنف منهم مما لم يرج اما بان ترج

جائز

جانب خطايه او استويا قلت وهذا يؤيد ان قوله بما تقدم في حدس الحفظ **قوله**  
عن يكون خطاؤه كاصابته من السبع الصحيح بخلاف من اصابته فانها مخالفة لما هنا  
وليت يصحح من جهة المعنى لان الانسان ليس بمصوم من الخطا فلا يقال فيمن  
وقع له الخطا مرة او مرتين انه يستحق الحفظ وان كان يصدر عنه ان خطاه اقل من  
اصابته لانه لم يصدر عنه ان لم ترج اصابته **قوله** اذا غلب لنا والاخف متميز في نفسه  
اذ الاعراض لا يتصور فيها الاختلاف الذي لا يميز بعد **قوله** وكذا من استب الامرية قلت  
هذا اللفظ فيه ايهام لان ظاهر السوق انه حديث المختلط ولقطة من لم يعقل فلا تصلح  
لحديث وان اسعها فيمن يعقل ويكون قد انتقل من الحديث الى الراوي فيلحق بظاهر الله  
اعلم **قوله** ومتى توجب الخ قال المصنف اذا تابع الشيخ الحفظ شخصه فوقع انتقل من الحديث بسبب  
ذلك الى درجة ذلك الشخص وينقل ذلك الى اعلا من درجة نفسه التي كان فيها  
حتى يترجح على مساوئه من غيره متابعه من دونه قلت المراد بقوله فرقة او مثلا في  
من السند لافي الصفة **قوله** صار حديثهم حسنا الاول ان يقول صار الحديث لان الضمير  
للمختلط والمستور والاسناد فعلا ما قال يكون على وجه التغليب او تديرو مضاف وعلى  
ما قلت لا يحتاج لذلك والله اعلم **قوله** فهو مخطئ عن رتبة الحسن لذاته الخ قلت مقتضى  
النظر ان يرجح من الحسن لذاته لان المتابع بكره الباء اذا كان معتبرا في حديثه حسن وقد  
انضم اليه المتابع بالفتح والله اعلم **قوله** هو غاية ما انتهى اليه الاسناد الخ قلت لفظه  
غاية رتبة مفسدة المعنى لان لفظ ما المراد به الكلام كما فسر بقوله من الكلام فيمن  
التقدير التي غاية كلام انتهى اليه الاسناد فعلا هذا الذي حذف اللام من قوله عليه  
الصلوة والسلام من جملتهم كجمعة فيلحق **قوله** من القسم الثاني هو بعض من يخرج

الدرجة



عن الكتب القديمة ووقع الاختراذه عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحاح لم يؤخذ من الاسرار  
نيلنا من الب كذا قال المصنف من الوجوه المرجحة بانها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ان قالوا  
بكر الصحاح كابي بكر مثلا اذ ليس قبله السنة النبي صلى الله عليه وسلم ومنها اليهود في  
الاحتجاج لان الصحاح مجتهدون والمجتهد لا يقلد مجتهدا فيصرف الى سنة صلى الله عليه وسلم  
**قوله** اذا قالوا غير التابعي فكذلك يظهر ان هذا من التسمية بالادنى على الاعلى فاذا قالوا صلى الله عليه وسلم  
التابعي فهو كذلك من باب اوله والله اعلم **قوله** وهو ذلك قوله كذا فنعلم في عهد النبي  
لان هذا وان اوردته تحتها بهيتم ان لا يولد الاجماع او يقرر النبي صلى الله عليه وسلم  
فالاختجاج صحيح وفي كونه من التسمية بالادنى **قوله** سواء كان ذلك الى الولاية بنفسه  
ام بغية بان يكون صغيرا فيحمل الى النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** اوله من قول بعضهم هو ابو عمر  
الصالح رحمه الله تعالى **قوله** لانه يخرج ابن ام مكتوم قال المصنف اختراذه خيرا ان قوله من قال راي  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد عليه الا على ان المراد بالولاية ما هو اعلم من الولاية بالقرعة  
او بالفعل والاعلى في قوة من يري بالفعل وان عر من مانع من الولاية بالفعل وهو الذي قلت  
اختيار مجاز لا قسمة لا عبرة والله اعلم **قوله** وقوله به فصل بان يخرج من لقبه مؤمن  
لكن بغية ولم يؤمن باجله كاهل الكتاب اليوم من اليهود فهذا لا يتناولهم في قوله فلم يدخل  
في الجنة فيحتاج الى اضافة فصل مع الاصح ان يكون هذا فصلا وانما هو في امثلي  
بالبيان وان كان المراد مؤمنا باجله بغية من الانبياء فذا ان مؤمن به ان كان لقاءه  
بعد البعثة وان كان قبلها فهو مؤمن بانه سيعتق فلا يصح ايضا ان يكون فصلا لما ذكره  
بعد هذا والله اعلم **قوله** فيه نظر يعني انه على ما قلنا قال المصنف قلت مرجحا احد جانبيه  
هذا التردد ان الصحة وعدمها من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول

مقتضاها في الظاهر وحصوله في الظاهر يتوقف على البعثة كعبيد بن جحش قال للمصنف  
وكذا من روى عنه ثم مات مرارا بعد وفاته كمرسعة بن امية بن خلف فانه لم يمت مؤمنا  
به وروى عنه واستمر له خلافه عروا وتدا على الورد **قوله** الخلل في المسئلة يعني  
مسئلة الاطلاق **قوله** تحذيره مرسل قال المصنف وهو مقبول بل خلافه والفرق بينه وبين  
التابعي حيث اختلف فيه مع اشتراكهما في احتمال الرواية عن التابعي لانه احتمال رواية  
الصحاح عن التابعي بعيدة بخلاف رواية التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال المصنف  
ويظهر فيقال حديث مرسل يحتج به بالاتفاق **قوله** باخبار عن نفسه قلت قيد  
المصالح بان يكون معروف العدالة وكذا ابن الحاجب وغيره **قوله** غاية الاسناد  
لفظة غاية الزائدة كما تقدم **قوله** فذلك ظاهر بالنبي صلى الله عليه وسلم قلت خصوصية بالاعتق  
للبا للفظ والله اعلم **قوله** فقلهم ابن عبد البر في الصحابة الاول ان يقول قد علم منهم  
من انه لم يعتقدهم **قوله** وفيه نظر لقائل ان يقول انت صرح بانه عدم فيهم فاورد عن  
من هو وارد على ظاهره بان كان الاول ما قلنا والله اعلم **قوله** ان ثبت لا قبل كذا  
فكون المصنف فيما تقدم من ان الصحة من الاحكام الظاهرة يدل على انه لو ثبت لا يدل على  
انه لو ثبت لا يدل على الصحة لان ما في علم الغيب لا يكون حكمه حكم ما في عالم الشهادة  
قلت الحق ان الامور الحاصلة له عليه الصلوة والسلام بالكشف حكمها حكم الامور الحاصلة  
له بالعيان ولا علاقة بما ذكره في الصحة **قوله** هذه الان ذاك من الظاهر اي الذي يقابل الاعتقاد  
والله اعلم وان لم يلاقه ليس بجيد لانه تقدم له ان الحق يصدق بروية احدهما  
للاخر فكان الاول ان يقول وان لم يجتمع معه **قوله** غاية الاسناد لفظة غاية الزائدة  
كما تقدم **قوله** فيه اي في التسمية مثله اي مثل ما انتهى الى التابعي قلت في هذا صرف



الضمير خلاف من قوله فانه في قوله في المقطوع وفي مثل التتابع لا للمقطوع فعلى  
 ظاهره يصير التابع مثل للمقطوع ولا يخفى ما فيه فكان الاول ان يقول فيه اي للمقطوع مثل  
 اي مثل التابع فان ما يترى اليه يسمى مقطوعا والله اعلم **قوله** واما الخطيب فقال المنقل  
 لم قلت فيه نظري من محضين الاول **الخطيب** لم يذكر للمسندين تعريفا من قبل نفسي بل  
 ما ذكرنا في قوله لكونه ان ذلك قد ياتي بغيره ليس بظاهر المراد فانه الظاهر  
 ان مرجع الاشارة الى الوقوف بسند متصل وليس مراد استعمالهم للسند في كل ما نقل  
 اسناده نوقفا كما اوردوا ويبدان ان لفظ الخطيب وصرف الحديث من مسند مريد به  
 ان اسناده متصل يروي رواية بي من السند عنه الا ان الكثرة استعمالهم **من** انما  
 هو في اسناده النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام **قوله** والله اعلم **قوله** ان الشرح اولى  
 الخ لانه ترجح بامر معنوي فكان اولى **قوله** كذلك يعني من غير طريق ذلك المعنوي  
 بطريق اخرى اقل عددا من طريقه كما ان يقع لنا ذلك الاسناد بحيث قلت صوابه  
 ذلك الحديث **قوله** وفيه لم تقدم ان العلو النسب ان يترى الاسناد الى امام ذي حجة  
 علم وهذه المساوات ليست كذلك **قوله** يترى النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام فحقها ان يكون من  
 افراد المطلق والله اعلم **قوله** المصاحفة الخ قلت اذا كانت المصاحفة ما ذكرنا تدخل  
 في تعريف العلو النسب كما تقدم في المساوات **قوله** على المشرح او لا يقع في المساوات خلافنا  
 لمن هو شيخ زين الدين العراقي فانه نافع في ذلك كشيخ تقي الدين ابن الصلاح  
 ذكر في شرح الفية قوله في عكسه كفى وفهم عن ابيه عن جده لانه هو الجادة  
 السلوك الغالبة **قوله** ومنه يعود الصفي في ابيه الى الراوي فيكون جده ابيه الاجده  
 هو ابيه الراوي قلت وقد لحقت كتابه المذكور الخ قلت قد طالعت التخليص المذكور

من خلا

من حفظ المصنف واظهرت فيه ستة تراجم لا وجود لها في الوجود وهي حماد بن مسية جهني  
 عن ابيه عبيدة بن جعفر وعبد الله بن الحكم عن امه اميمة عن امها ربيعة وعبد الله  
 بن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن ابيه عن جده وبشر بن النعمان بن بشر عن ابيه  
 عن النعمان بن بشر وخالد بن موسى بن زياد بن جهور عن ابيه عن جده جهور  
 ولما دلت هذا وخلعت كتابا في هذا النوع وبنيت فيه ما كلف متصلا بالايام  
 مما فيه انقطاع اللباد وفصلت كل قسم على حدته وخرجت في كل ترجمة حديثا  
 الاما كما في اصل الكتب الستة وما كان في بعض الكتب التي لم يحظ بها اذ ذاك فنسبة  
 اليها والله اعلم **قوله** لم يضرهم منه انما اذا كانا غير نفسي فانه يضره وهو الصحيح  
 والفرق المهرل والبرهم ان البرهم لم يذكر اسم والمهرل ذكر اسم مع الاشتباه في اخبرها  
 الخ يعني عند الصنفين يرجع الى غير مذكور وتقدم ذكر الراوي في يوم عوده اليه فصار  
 للحل قلنا وكما حقه ان يقول فبا اختصاص احد هما الخ يعني كذب الاصل في قوله  
 كذب على ومارويت الا ان كان الفرع صلتا في الواقع والكذب الفرع في الرواية  
 ان كان الاصل في قوله كذب على او ما رويت الا ان عدالة الاصل يمنع كذبه فيجوز النسب  
 على الفرع وعدالة الفرع تمنع كذبه فيجوز النسب على الاصل ولم يتبين مطابقة الواقع  
 مع ايهما فذلك لا يكون قادحا والله اعلم **قوله** فالمسبة مقدم على النفي قلت ليس  
 هذا بعيد لان في مسألة تكذيب الاصل خبرها الاصل نافي والفرع مثبت والحكم فيها  
 للمثبت بل للنافي فالحق ان يقول لان الحق مقدم على المظنون او المجهول مقدم على التز  
 والله اعلم **قوله** واما قياس ذلك بالشهادة فمفسد الخ ظاهر جواب سؤال مقدم  
 وهو لا يفرق حتى يكون وادعا على العلة للجملة وهذا ليس كذلك **قوله** قاله عبد العزيز

بالرواية عن يميني والله اعلم قوله فان وقع منه ذكر هذا حشوا لا محل له في قوله الكذب احداهما

صحة

دليل



الخ قلت لك هذا اللفظ المصنف من غير تعرف فكان حق سجيل ان يقول حديثي  
 الف داود روى عن ربيعة عن الحسن بن الحسن بن احمد عن ابي **قوله** لان حديثي تطلق في الاجازة  
 تدليسا قال المصنف في تقريره لهذا يدل ما روى مسلم في قصة الرجل الذي قيل له الجلال  
 ثم يجيبه فيقول عند ذلك الشاهد انك الرجل الذي حدثنا عنك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومن العلوم ان هذا الرجل لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وانما  
 يريد بحديثي في جماعة المسلمين انتهى قلت هذا يدل على جواز الإطلاق لا على  
 الإطلاق تدليسا للشاهد عليه والله اعلم **قوله** والابن الذي قال للمصنف والطبقة التي  
 بيني وبينه للتقديم والتأخير لا يذكره الابن الا مقيدا بالاجازة فلما ذكرنا انتهى  
 استغنى للتأخير عن ذكره **قوله** في عرض التأخير قلت للمقام مقام الاحتمال التقدم  
 ذكرهم وهو اخصر **قوله** فشرط عملنا في زيادة مستغنى عنها وانما ذكرته الاسناد الذي  
 في المتن مع فقد قوله بخلاف غير العام فلو اضر كان اولى **قوله** ليحصل الامور الخ تقدم  
 ما فيه فلمراجع قوله مقام ارساله اليه بالكتاب قال للمصنف اي ما كتبه الشيخ وارسله  
 الى الطالب والمراد بالكتاب الشيء المكتوب وهو المعبر عنه بالكتاب قوله كان  
 يكون مبرها او مهلا تقدم ان البرهم من لم يسم الله به من سمى ولم يتميز **قوله** واختلفت  
 اشخاصهم قال بعض من ادعى الفضل في هذه الضاعة قوله واختلفت اشخاصهم  
 حتى اذا بدلت الفائدة فيه لان اشخاصهم لا يكون مختلفة فخذفه اولى قلت هذا  
 التعليل لا معنى له والفتور ان يقال لان لفظة الروايات وافقت اسماءهم في  
 عنه ويمكن ان يقال في جوابه ان ذلك بيان الواقع وكثيرا ما يقع ذلك للبلغاء  
**قوله** وقد صنف فيه اي في المؤلف وفيه تنبيه على خلاف الشرح ان اول من صنف

فيه عبد الغني في وجه ما اشتهر ان عبد الغني اول من صنف فيه من رواة الله اعلم  
 ومن ذلك حفص بن ميرة وجعفر بن ميرة قلت لا يصح ان يكون منه لان عدد  
 الحرف لم يكن ثابتة في الجهتين والله اعلم وقد زعم بعضهم انه لخطي وفيه نظر قال  
 المصنف في تقريره هذا تمسك من زعم ان القاري هو الخطي بان القاري كان صغيرا في  
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون مذكورا ووجه النظر انه لو كان صغيرا  
 لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه سمعه في البدر  
 بقرا فقال رسول الله لقد ذكر في ابنة انتيها او كمال صلى الله عليه وسلم هذا كان اولى  
 اذ لا يلزم من ذكره ان لا يكون صغيرا انتهى قلت الظاهر ان من قال كان صغيرا انما اراد  
 انه لم يكن بحيث يحضر النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاب بانه لو كان صغيرا ليقع الحديث  
 المذكور لما كان له ذكر على هذا الوجه وهو انه يقرأ القرآن في الليل الى اخره قوله والوقوف  
 على حقيقة المراد يعني هل هي محمولة على السماع او رسالة او منقطعة **قوله** وقال المصنف  
 وهو من اهل الاستقامة التام في نقد الرجال لم يجمع انما علماء هذا الشأن على  
 توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى قال المصنف في تقريره يكون سبب ضعفه  
 لسبب مختلفين وكذا عكسه انتهى قلت لم يقع المصنف على علم ذلك ولم يفرم المراد من  
 قيل هذا من المصنف وانما معناه ان اثنين لم يتفقا في شخصي على خلاف الواقع في الواقع  
 بل لم يتفقا الا على من فيه شائبة مما اتفقا عليه والله اعلم **قوله** كابي اسحق ابراهيم  
 بن اسحق اللدني قال المصنف اللدني نسبة الى المدينة والدني نسبة الى مدينة الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ولم يسمد عن هذا الاعلى بن اللدني فان والده من اهل المدينة  
**قوله** وانما هو المعداد بن عمر وقال المصنف وقد نب عمر لا كنده وليس منها وانما هو

انما اراد ان يكون بحيث يحضر النبي صلى الله عليه وسلم والوقوف  
 بان يكون صغيرا



براءة قول كنه فنبليها فاتفق له الوالد **قوله** التباستين وافق في قول  
 المص محمد بن بشر ومحمد بن السائب ابو البشر الاول ثمة والثاني ضعيف وينسب  
 الى جده فيحصل السر وقد وقع ذلك في الصحيح **قوله** كابي العلاء في قول المص العبداني  
 بالتحريك واليم والذال العجمة نسبة الى البلد وبسكونها والهمال الدال نسبة الى القبيلة  
 ومن الاول ما في الكتاب **قوله** معرفة اسماء الجردة قلت ان كان المراد بالجرادة لا تعيد  
 بكونهم ثمة او ضعفا او رجال كتاب مخصوص فلا ينظر في معنى قوله فمنهم من جمعها بغير  
 قيد **قوله** فكذا رجال الترمذي ورجال النسي جماعة من الغاربة من هذه الجماعة لا  
 ابو احمد الذولفي له لكل منها كتاب مفرد **قوله** ومن المهم معرفة الاسماء المفردة وهي التي  
 لم يشارك من تسمى شيئا منها فيضعف يعني بن ابي حاتم **قوله** واظنه يعني صفدي الكوفي  
**قوله** وفي قوله وهو في المتقدمين الذي قال المص لان المتقدمين كانوا يقنون بحفظ  
 انسابهم ولا يكون المدن والدين غالبا بخلاف المتأخرين **قوله** الطالب يفتش  
 الى ان الطالب تارة يكون بنفسه وتارة يكون بغيره كالاطفال لا يحضر من هم الجالس  
 والشاغل كذلك هذه زيارته على الصحيح الشيخ محي الدين في التقريب واليتيمى حيث قال ان  
 متى احتج الى مله جلس له **قوله** وكقبح قال المص في اتيه واجب عنه بان مراده  
 اذ لم يكن هناك امر يقتضي التحديث كان لم يكن هناك امثله وكان يكون قد صنف كتابا  
 واريد سماعه منه قلت فاذا لم يكن هناك ما لوجب التحديث ما ذكره فليس مظنة التاخر عند  
 والله اعلم فليبين علة النقص قلت مثل الانقطاع والوقف ونحوهما فقال بعض من يروي  
 علم هذا الفن ويستوي عليهما قلت ليس هذا من توهم ما ذكره والله اعلم معرفة سبب الحديث يعني  
 سبب كذا لاجل حديث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن  
 الكريم والله بالصواب والبرر مع والاب  
 تمت اعلم



**هذا شرح صحيح افندي**  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 قال الرازي من عاقل غافر العتبات عثمان بن علي من السادات غفر الله له ولوالديه  
 التائبان فاما هم في الدنيا والاخرة من الحسنة الحمد لله للمقدر بالحكم نصيب حلال  
 فرض وعصب وقسمة الشراكة الورثة والمناخنة وصلاحه على رسولنا التائب  
 من تعلم من مسألة الفقه فلا عشرين ومن تعلم مسألة من الفرائض فلا  
 مائة حسنة **انا بعد** فقد سئلت من عزت على مسئلة ونزعتي من طريق الاخرة  
 اجابته ان اشرح هذا الوجه بما يفيد العرفان فاجبت من كل اعلى السبل ومعرفة  
 بالبحر والنقص واعتقد اعلى ان الاحول واللاقق الابدان المتبع وسميته بغاية اليقين  
 الله تعالى اسئل ان ينالني به الغفران ومن يستغفر به من الخذلان قال المصنف رحمه  
 الرحمن للمدني قال الخليل وابن كيت انه اسم لواجب الوجود غير مشتق تفرد  
 به سبحانه رب العالمين جمع عالم وهو اسم عام لجميع المخلوقات اسمى به لانه علم  
 على حدوده وافتقاره الى محدث قديم والصلوة اي الاحسان من الله تعالى  
 على نبيه محمد واله اي اتباعه اجمعين قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا  
 اي تعاونوا من العلم في ذلك الفعل ليحصل بعبادة الفرائض جمع فريضة قد

تكملة

يسمى بما مقدر واما قيل لانها مقدره لانها مقدره لاصحابها فلامها للعهد  
 الخارجي وعلقها اي الفرائض الناس مفعول فاعلموا لان باب تفعل متى تعدي الى  
 المفعول الواحد تعدي بخلاف الثاني المفعولين مثل علم وتعلم وتنازع فانها  
 نصف العلم واما سمي على السلام علمها نصف العلم اما كثرة ثوابها اذ ثواب قائل  
 مسئلة منها ثواب عشر من غيرها واما الاعتبار التقدير اذ في بسطة كل البسط  
 ببلغ حجم فروعها حجم فروع سائر العلم واما الاشتغال بها على زيادة الثقة سكا نل  
 الناسخات وذوي الارحام وقال صلى الله عليه وسلم اول ما ينزع من امتي فالحسنة  
 بحجة من الحل صفة لمعول البتة قلنا دخل الفاني خبي ويصلي فهو علم الفرائض حتى  
 اذا تنازع اثنان فلا يجدان من يفصل بينهما فيكون ذلك سببا ليقسم الشاعة وعلم  
 ان الفرائض يتوقف طالبها لتصورها بتغيرها ليصيرها على بصيرة في طلبها  
 علم يبحث فيه عن احوال قسمة الشراكة بين الورثة ويتوقف على تصورها بغيرها  
 والفرض منها لان الطالب ما لم يعلم غاية العلم والفرض منه لكان طلبه عبثا والفرض  
 منها من العلم معرفة مقدار حق المستحق منها فالضمان راجع الى الورثة ان كان  
 طرف المستحق بيان المستحق والى الشراكة ان كان بيان الحق ليوصل الى مقدار  
 حق المستحق منها اليه اي الى المستحق ويحتسب منصوص معطوف على ليوصل عن  
 التصرف لانه عوض عن المضاعف اي تصرف المنقص اليه في مال غيره اي غير المستحق  
 فيتوقف بان تصور ما يوجبها لان العلم المقصود لا يتاخر عن سائر الاجب  
 تمايز الموضوعات وموضوعه اي موضع العلم القسمة المذكورة والتركبة في اللغة



ما يترك الشخص ويبقى وفي الاصطلاح ما بقى بعد الميت من ماله صافيا الى فارغا عن تعلق  
 حق الغير بعينه اختار بغيره عما يتعلق حق الغير بعينه كالعبد المهرهون بالمال  
 فحقه مولاة وكذا يدبى المتعلق بالمهرهون وكما لمع المجوس بالنفس فان ذلك لا يسي  
 تركه في الاصطلاح **فصل في يدبى** من تركه الميت بالتجهيز هو انما اذ جهاز الميت  
 من حين مات الى حين يدفن والتكفي بان يكفن الرجل ثلثة ثواب كالنوازل بلسها  
 بين اقربائه والمرأة ثلثة ثواب بلسها الزياقة ابوها ووسطا الى بلاد اسرافه ولا يفتقر  
 وما بينهما عدل قال تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما  
 موضوعه ان تفصله في باب الشائز من كتاب المتلوة ثم قضاء الديون فالدين وجوب  
 حال في الذمة بدلا عن شيء اخر من جميع ما بقى من تركته وانما قدمه على تنفيذ الوصايا  
 بالسنة التي رواها على رضي الله تعالى عنه حيث قال انكم تقرؤن الوصية مقدمة  
 على الدين وقد شهدت النبي عليه السلام قدم الدين على الوصية ثم تنفيذ الوصايا ثلث  
 الباقي ومن تركه بعد ان يعبر قضاء الديون فالوصية اما بالواجب او بالشرع وكل  
 منهما اما مقيدة او مطلقة فالملقة اما بقدر الثلث او اكثر فالكثير اقلها اجازة كل الورثة  
 غير الزوجين واما الاجازة لبعض الورثة غير الزوجين او اما بعدم اجازة كل الورثة ومنها  
 موضعها ثم قسمته التركة ترك للميت بين الورثة الذين يثبت انهم بالقران كقوله تعالى  
 للابوين لكل واحد منهما السدس وبالسنة كقول علي عليه السلام اطعموا الجملات الستين  
 وياجرها ثم تعد كالاخت لابن ثم اولادهم الى الورثة سنته اصل ذوى الشهام  
 الا صفا الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة اي قيمته وانما قدمهم على العصبه

لان العصبه

لان العصبه من يأخذ ما بقى والعصبه وهم الذين يستحقون جميع الماله حصة واحدة  
 واكثر فربها عن اصحاب الفرائض لان استحقاقهم جميع المال ليس بحصة واحدة بل بحصة  
 بالقران وبالرد اذا انفردوا عن اصحاب الفرائض اي وقت خلق العصبه عن ذوى الشهام  
 وما بقى فالحل حصة مملوكة منصوصة للحل المعطوفة على جميع المال اذا اجتمعوا الى  
 يستحق العصبه تركته تبقى عن ذوى الشهام وقت اجماع ذوى الشهام والعصبه مثالة ثلثا  
 رجل وتركه زوجة وبنتين واما واخا فللزوجة الثلث والبنيتين الثلثان وللأم السدس  
 فالمستحق من الاربعة وعشرين فللزوجة منها ثلثة مولاتين منها ستة عشر وللأم منها الاربعة  
 فبقى منها واحد وهو المالاخ للابوين لان عصبته واما ان لم يبق عن ذوى الشهام شيء فلا شيء  
 اصلا للعصبه مثاله ماتت امرأة وترك زوجها واما واخوين للام واخا للابوين فللزوج الثلث  
 وللأم السدس وللأخوين للام الثلث فالمستحق من ستة عشر فللزوج منها ثلثة وللأم منها واحد  
 وللأخوين للام الثلثان ولا شيء اصلا للأخ للابوين عند ائمة الخيفة لأن عصبته لم يبق سهم  
 لها منها اصلا واولادهم ولهم الذين لهم قرابة والميت سواء كان قريبا من حصة الاب  
 او من حصة الام او من حصة ما سوى صاحب مالههم مجهول النسب بان يكون من العرب  
 ولا من ولا وارث نسبى عند القعداء مولاى او من مقول القول تورثني فالجملية منسوبة  
 للحل بدل عن مقول القول بدل الاشتغال اوصال مؤكدة اذا مات اي وقت موته و  
 تعقل عني اذا جئت قبيل ذلك العقد مولا المولات لا فيكون القابل مولا ليرثه  
 اذا مات ويعقل عنه اذا جنى مالم يكن مجهول النسب ممن عطف بيت المال ومول  
 المولات غيب ولم يرجع القائل لانه يجوز نسخ هذا العقد قول او فعلا الا ان يعقل

فرض نسبية وعصوبة كانت اوقية  
 خلافا للشافعي والاكثرون قول تعقل اولاد الارحام  
 او لبعض مولا المولات الا ان قالوا



عنه وقلنا يزيد بن ثابت لأولى الأول العتاقة وبه أخذ الشافعي ولنا قوله تعالى  
والذين عاقدت أيمانكم فأنهم بهم أي من الميراث لأن المراد من المعطوف عليه هو  
الولدان والاقربون بيان النيب على جهة الاستحقاق وإنما فكذا المراد من المعطوف  
عليه ما عطف عليه والمقر له بالنسب على الغنى وهو الذي اقر له بالنسب على الغنى بان  
يتضمن الأقرار بنسبه من المقر اقراره بنسبه على غنى كما إذا اقر بجهول النسب بانه  
أخوه فإنه يتضمن اقراره على أبيه بانه ابنه بحيث لم يثبت نسب باقراره من ذلك الغنى  
كما إذا لم يصدق به في هذا النسب ومات المقر على اقراره خلافا للشافعي ولنا  
أن المقر اقرب بشيئي النسب والمال والأقرار بالنسب وإن يطل لأنه دعوى على غنىه و  
الدعوى على الغنى من غير جهة باطل فالأقرار والمال على حسب ما اقر به صحيح لأنه  
لا يعبده إذا لم يكن له وارث معروف من استحق جميع المال فاعلم أن اقرار الرجل  
لأبوه أو بالولد والوالد والزوج والمولى لأنه لا يعبده والشرط في صحة اقراره  
بالأب تصديق الأب وكون المقر من يولاه مثله لعدم كونه معروف النسب  
من غير في صحة اقراره بالولد إلا إذا كان صغيرا أو في يده مجنون أو مملوكا أو كونه  
المقر من يولاه مثله لعدم كونه معروف النسب من غير وفي صحة اقراره  
عدم كونه مولى عتاقة معروف أو أن اقرار المقر لا يجوز إلا بالأب والزوجة والمولى  
والموتى بجميع المال أي بما زاد على الثلث خلافا للمالك والشافعي إنما ماري عن ابن مسعود  
رضي الله عنه أنه قال يا معشر همدان ما قبيل من العرب أو بان يموت الرجل  
منهم ولا وارث له غنى كم فإذا كان كذلك فليضع ماله حيث يشاء ولم ينقل عن غير

تقديم الولد

خلافاً لمنزله

خلافاً لمنزله منزلة الأجماع فيبدء بأصحاب الفرائض أي بذوي الشترام فإن بقي شيء  
من أصحاب الفرائض ولم يوجد أحد من أصحاب الفرائض يبدء بالعصب النسب و  
إنما قدمت على النسب لقوة قهرها فإن سبها القبراة الحقيقية بخلاف النسب  
فإن سبها القبراة الحكيمة يورثها الشاكن في ذلك اليمان ذوى الشترام النسب  
يرد عليهم دون ذوى الشترام النسب ثم النسب وهو مولى العتاقة وإنما اخرج عن العصب  
النسب لقول علي السلام لذلك مولى الرجل في معتقه هو أخوك ومولك فاه شكر  
وهو خيول وشرك وإن كفر كمن خيولك وشركه وإن مات ولم يدع وارثا كنت  
أنت عصبته والمراد من الوارث هنا العصب بدليل أن ابنة خمره اعتقت عبد لها فأما  
وترك بنتا فجعل النسب عليه السلام نصف ماله لابنة ونصفه لمولاً لأنه بذلك علم تقدمها  
على الرد أيضاً وفي بيان الستة تلك فوالد مامل ثم عصبته مولى العتاقة ذكره وأما بقوله  
الشيخ بالذكون لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولا إلا من اعتق الحديث ثم النسب  
على الترتيب الذي فيها ثم النسب كذلك ومعتقه العتقة ثم عصبته على الترتيب الذي  
ذكره مثلاً إن شري أخ واخت أباهما فاعتق الأب عبداً ومات الأب ثم العتقة فاما الميراث  
للأخ وحده ثم بالرد يعني عند عدم هؤلاء العصبته الرد على ذوى الشترام الواحد بقدر  
سهم وعلى ذوى الشترام بقدر سهميه وعلى ذوى الأسم بقدر سهمهم ثم بذوى  
الأرحام أي يبدء بذوى الأرحام بعضهم فانه نسخ قوله والذين عاقدت أيمانكم  
في حق من لم يقرب أي عاقدت توهم ثم لم يول المولا أي يبدء بمولى المولات عند عدم أصحاب  
الفرائض النسب وعند عدم جميع العصبات وعند عدم جميع ذوى الأرحام ثم بالمقر

عند عدم أصحاب الفرائض النسب وعند عدم جميع العصبات وعند عدم جميع ذوى الأرحام ثم بالمقر

الذكر من النسب صفة بعد الصفة  
وهو كذا لا يقطع في نسبته للمولى العتاقة  
مطلقاً أي ذكره كان أو أنثى وهو معتق الحق  
ثم عصبته النسب ثم ذكره الباقي على ذوى الفرائض  
النسب دون النسب هذا قول علي بن أبي طالب  
فوقهم أي يبدء به



بالنسبة على الغنى أي يبداء بمولى المولى لا عند عدم أصحاب الفروض النبوية وعند عدم جميع  
العقباء وعند عدم جميع ذوى الارحام وعند عدم مولى المولائم بالموصى له بجميع المال  
أي يبداء عند عدم أصحاب الفروض النبوية وعند عدم جميع العقباء وعند عدم جميع  
ذوى الارحام ثم بالموصى وعند عدم مولى المولات وعند عدم المقر له بالنسبة على الغنى  
وإن لم يوجد أحد من هؤلاء المذكورين في أصحاب الفروض النبوية والعقباء وذوى الارحام  
والمولى المولات والمقر له بالنسبة على الغنى يوضع المال بمنزلة اللفظة في بيت المال الموصوف  
في يد اميرى وهو كل مال يوضع عند الامير ليعرق في مصالح المسلمين كسد الشفور وبنائها  
القناطير والمسور من الخشب وكثافة المفاتيح والدرسين وما أشبه ذلك  
**فصل في الارث يستحق ثلثه انثاء بالرم** حقيقة كما في أصحاب الفروض  
النبوية والعقباء وذوى الارحام او حكما كما في المقر له بالنسبة على الغنى والتمساح  
كما في صاحب الفروض النسبي والولا حقيقة كما في مولى الغناوة او حكما كما في مولى المولات  
ويمنع منه أي من الارث بأربعة والتفصيل على الغنى بالعدد بالتفصيل لحرمان  
الوارث من الارث يكون المورث نبيا ولجبره لا تاريخ المولى وجبره لا الوارث و  
الارتداد بالرق واخر كان كالقن والكاتب او ناقصا كما في المديرو لم الولد ولو  
من غنى موليها والقتل الذي يتعلق به حكم العصاة والكفارة واختلاف البيه  
والكاثر لا يرث من المسلم وفي العكس خلاف فقال في زيد بن ثابت وعامة الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم لا يرث ايضا وبه اخذ علمائنا واختلاف الدارين حقيقة  
كالخز والذى حكى المستأمن والذى المستأمن من دارين مختلفين والذار

بما نقل

أما يختلف انقطاع العصمة فيما بينهم لاختلاف العسل فلذا يتوارث المسلمون دارين مختلفين  
**فصل في الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة العقباء** المذكور في ثلثة مواضع  
والترابيع المذكور في موضعين والثلث المذكور في موضع والثلث المذكور في موضعين والثلث المذكور  
في موضعين والستة المذكور في ثلثة مواضع واصحابها إلى أصحاب الفروض المذكور انثاء  
عشر ثلثا اربعة من المذكور الاب والجدة الصبيح وهو ذكر لليدخل في نسبة إلى استام وثمان من النساء  
البنات وبنات الابن وانما قدم الاب على الجد والبنات على البنات لان مرتبة الجاهب مقدم على الجاهب  
والام والجد الصبيح المدلاق يوارث وقدم الام على الجد لتقديم الملقب او يكون الام حاضرا لها و  
الزوج والزوج قد قدم الزوج على الزوجة لانه الرجل الرجل خير من المرأة والاخت لاب وام والاخت  
لاب والاخت لام والاخت لام وانما قدمت الاخت للابوين لانها ذواتهم في ثم لاب لانها ذواتهم في ثم لاب  
**فصل في الاب ثلثة احوال** لانه اما ان يوجد معه ولد الميت او ولد الابن او لا الثاني والثالث والاول اما  
ان يوجد هو ذكر او انثى والاول الاول والثاني الثاني والام الميراث الحظ أي خاص الذي لا يخالفه ار  
العصوبة وهو الشدس مع الابن او ابن الابن لقول تعالى ولا يورثهم كل واحد منهما الشدس مما تولى  
ان كان له ولد فذا تنصيص على ان الاب صاحب فرض من مع الولد فرضه الشدس الا ان اسم الولد  
يقع على الذكر والانثى فان كان الولد ابنا او ابنة ابن وان سقط فللاب فرضه الشدس والاب  
لللاب لقول عليه السلام لطفوا بالفريسي لاهلها فما ابقت فلا ولا رجل ذكر من العقباء واولا الرجال  
من العقباء هو الابن ثم ابنته وان سقط وان كان الولد بنتا او بنت ابن وان سقطت فللاب فرضه  
الشدس والبنات الواحدة النصف وللثلاث الثلثان واولا في اللاب لانه اول رجل ذكر عند عدم  
الابن وابن الابن وان سقط فاشارة الشيخ بقوله والفريسي والتعقيب مع البنت او بنت الابن



قال لم يوافق عن المصنف الى بنت الميت ابنت ابن الميت كما في الابن واولادها الثانية في كل  
اسم الولد حقيقة لولا الصلابة وقدره من لفظ الولد المذكور في النص فلو اريد ولد الولد ايضا يلزم ارادة  
الحقيقة والحجاز من لفظ واحد عند اطلاق واحد هذا لا يجوز عند الحقيقة قلنا دخول ولد الابن بالامع  
فلا يجمع بينهما لئلا يخلو ولد الابن اريد بالنفس فلا يسمي بالجمع معها ايضا بل هذا من عموم النص فان  
الولد وولد الابن اشتركا في التفرع والاشارة فيكون المراد من النص ذلك القدر المشترك والحال  
الثالثة التعقيب للمصنف في الخامس الذي لا يخالفه العزم من عدم عموم الولد مطلقا وولد الابن و  
اسفل مطلقا لغيره كلام وان لم يكن ولد وورثه ابواه فلام الثلث مقفاه للاب مائة كما  
هو الاصل ان المال متى اضيف الى اثنين ثم يبيع احدهما بشئ منه بحيث الضرورة ان  
خرجه في كافي المصاريف والمرأسة فذلك تنقيص علم ان الاب عصبته عند عدم الولد وولد الابن  
ولم يوافق اب الاب بل من الجد كذا في كالا في جميع الأحوال الا في اربعة احوال الار  
ان بنى الاثني والعلا يستقرون بالاب بالجد الا في رواية وهامة عن ابي حنيفة والثانية  
ان الام مع احد الزوجين والاب تأخذ ثلث مائة ومع الجد تأخذ ثلث الكلى والثالثة  
ام الاب وان علت تستقل بالالا بالجد والرابع ان الاب يجر ولا الابن الى مولاه اذا  
عشق بخلاف الجد عند عدم الاب فلو لم ينفق لغيره المستقر لقوله تعالى كما اذا خرج ابوك  
من الجنة فلخرج من الجنة ادم وجوا عليه السلام ادم ابا هو جدنا الاعلى فاذا كان جدنا الاعلى  
ابا فجدنا الادنى او ان يكون ابانا ولقول تعالى يا بني ادم ولان الجد يدلي الى الميت بواسطة  
الاب والاصل انه كل ذكر يدلي الى الميت بذكر فذلك كالمحل القوم مقام المدا به عند عدمه فيكون  
خلقاً منه يستقل بالجد معاً مع الاب فيكون له في الجد اربعة احوال العزم للمصنف

وهو التدرج مع الابن اذ ابن الابن والغرض والتعقيب مع بنت وبنات الابن والتعقيب للمصنف  
عند عدم وولد الابن والسقوط مع الاب فصل البت لها ثلثة احوال النصف الواحد  
وان كانت واحدة قلها النصف والثلثان للثنتين فصاعداً وهو قول عامة الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم وبه اخذ الفقهاء ومن ابن عباس يعني الله تعالى عنهما ان حكم البنتين حكم الواحدة  
استدل بظاهر قوله تعالى فان كن تساء فوق اثنين فلهن ثلثا مائة فان تضافا فلهن ثلثا مائة  
الثلثين يكون من تساء وهو جمع وصريح بقوله فوق اثنين واكثر يضيح الجمع بقوله فلهن  
بالشرط لا يثبت بدونه ولنا ما ذكر الشيخ في العتق في باب الاصل واليمين وماله في مقام ترك  
العبودية قال فلما وصلت في اول هذا البناء من هذا النسخة الى العدد والمعدودات فلت قريت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامي واقفا بين يديه وقد سألني سائل وهو يسمع مما اقول للجمع  
في العدد وكنت اقول عند الفقهاء اننا وعند النحويين ثلث فقال عليه السلام اخذاً لهؤلاء  
وهؤلاء فقلت له يا رسول الله فكيف اقول فقال ان العدد يمين ثم اخرج ضمة درهم بيده  
المباركة ورمى بها على جسر كنا عليه درهمين بمغربة قال ينبغي لمن سأل في هذه المسئلة  
انه يقول للسائل عن اي عدد تسال فلهذا العدد المسمى شفعاً او عن العدد المسمى وترا  
فرضعوا على اثنين وقال هذا اقل الجمع في العدد والوتر وبهذا صهرتني فساد ما قبل  
ان حكم البنتين حكم الواحدة وان المعلق بالشرط لا يلزم نفي الحكم عند عدمه فيجوز  
ان يثبت الحكم ببريل اخر وهو قوله عليه السلام الاثنا عشر ما فوضها جماعة امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اخا الميت ان يعطي البنت الثلثين والامرات الثلث ويكون مائة ومثل  
ان يكون في قوله تعالى فلهن ثلثا مائة فلهن ثلثا مائة فلهن ثلثا مائة فلهن ثلثا مائة

في جميع احوال الجمع في العدد







ستة فالعليا ثلثة من الثلثة والوسطى مع توازيها واحد فلا سهم لها فيبني  
 الشهام والدوس مباينة وللعقب الباقية اثنا فلا سهم لها فيبني الشهام  
 والدوس موافقة بالنصف فيمن خذ نصف من وهو اربعة فيبني الاثنين والاربعة متحدة  
 فيبني اثنى الأعداد وهو اربعة في اصل المسألة وهي ستة تبسغ اربعة وعشرين فبها  
 تصح **فصل الام لها ثلثة احوال** السدس مع الولد وولد الابن لقوله تعالى  
 ولا يرثه لكل واحد منهما السدس او اثني من الاخوة فصاعد من اي جهة كانت اي  
 سواء كانت من الاعيان والاعداد او الاخيا متفقة او مختلفة لقوله تعالى فان كان له اخوة فلام  
 السدس ومعنى الاستدلال به على مقدمتين احدهما ان المراد بالاخوة ما يشمل الاخوات  
 ايضا على طريق عموم المجاز وذلك فرع اصله يشمل للمعنى الحقيقي للاخوة اعني  
 ابني اصله والمعنى المجازي اعني ابني اصله فيكون مجازا مرسلا وقيل ذكر الخاص وادارة العام  
 لا على طريق التغليب اذ لا يتناول الاخوات المتفرقة فبما ان المراد من الجمع  
 ما يتناول المشي لقوله عليه السلام لا اثنا وما فوقهما جماعة وثلث ما يبقى بعد فرض  
 احد الزوجين في مسئلتين زوج وابوين وهي ستة التي ترجع النصف الثلثة في ثلثة  
 وثلثها سهم للام والباقي سهم لاب او زوجة وابوين وهي من اربعة للزوج والزوج  
 الواحد يبقى ثلثة وثلثها سهم للام والباقي سهم للاب وهذا قول عامه الصحابة  
 خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنهما المستدلان بقوله تعالى فان لم يكن له ولد و  
 ورثه ابواه فلام الثلث لانا ان معنى قوله تعالى ان تلك ما ورثاه سواء كان جميع المال  
 او بعضه لانه لو ارث ذلك الأصل كفي في البيت فان لم يكن له ولد فلام الثلث كما قال

في حق البيت وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله فان كان نسأ فوق اثني فلم  
 نلنا ما ترك فلما قال عنها وورثه ابواه عرفنا انه انما جعل لها ثلث ميراث الابوين  
 ميراثها ما بقي بعد الزوج والزوجة عند عدم هو المذكور من الولد وولد الابن ومن اثني  
 من الاخوة والاخوة فصاعدا الالة تعالى **فصل** ابواه على الثلث للام بشرطين  
 عدم وعدم من في حكمه وكون الوارث ابوين فقط لان قوله تعالى فان لم يكن له ولد بشرط  
 قوله ورثه ابواه عطف على الشرط المعطوف وعلى الشرط بشرط المعطوف بشرطين كما  
 ينعدم بالعدم لهما لعدم بانعدام احدهما وثلث الكل في غيرهما اي في غير السدس عند عدم  
 اي عند عدم الولد وولد الابن وان سقط الاثنين من الاخوة والاخوات واحد الزوجين و  
 الاب ايضا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فاعلم ان للام احوالا  
 ليست لغيرها منها اه تأخذ كل المال وانفردت ونصف المال لومع الزوج وثلث المال لومع  
 الاب مثلا وربع المال لومع الاب والزوجة ونصيب المال لومع الاخت لا ابوين مثلا وثلث  
 المال لومع الاب مثلا وربع المال لومع الاختين لا ابوين والاخوين لأم مثلا وثلث المال  
 لومع الزوج والاخوين لا ابوين مثلا وتسع المال لومع الزوج والاخوين لا ابوين والاخوة  
 لأم مثلا وعشر المال وتسع المال لومع الزوج والاخوين لا ابوين والاخوة لأم مثلا **فصل**  
**الجن لها ثلثة احوال** السدس واحدة كانت او اثني من واحد متماز في بيتا  
 في الدرجة من اي جهة كانت ما رواه ابو سعد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 اعطى الحدة السدس وهكذا روى عن المغيرة ابن شعبه وقبيصة من رزيب وعن  
 عبادة ابن الصامت ان النبي عليه وسلم قضى بين الحديتين اذا اجتمعا في الميراث السدس



ينتمى بالتشواوروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطيعوا الجذات السدس  
 اذا لم تكن دونها ام ومن ابن سيرة قال كان عبد الله يورث الجذات وان كان عشر السدس  
 ويقول انما هو سهم اطعم من رسول الله طعمة وهو قول عامة الصحابة رضى الله عنه وهو من هذا  
 ويسقط الى الجذات سواء كانت ابوية او امية او مختلطات للام لا روى ان النبي عليه السلام  
 قال اطعموا الجذات السدس اذا لم يكن دونها ام والابن يامر بوجوه معطوفة على النور  
 الفاصل بين الفيمر والمطوق كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب ايضا بالاب لوجود الاول وان  
 انعدم معنى اتحاد السبب وهذا قول عثمان وعلى وزيد بن ثابت والى من يعقب وسعد بن  
 وقاص رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وهو من هذا وبالجد لانها تدلى به الامم الاب  
 وان علت كام ام الاب فانها تترت مع اب الاب لانها ليست من قبله اذ هي امراته وكذا  
 اذا كان الجد بابي الاب تترت معه ابوتها ام ابى الاب وام ام الاب فالضابط فيه ان كل  
 جقة تدلى الى الميت بواسطة لا تترت مع تلك الواسطة وتسقط الجقة البعدى من اى  
 جهة كانت اى سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب بالقرابة قابلية للميت كذلك  
 اى مثل البعدى فى ايهما من اى جهة كانت وارثة كانت اى القرابة كالام الاب عند عومه  
 مع ام ام الام او بجولة كام الاب عند وجوده مع ام ام الام وفى هذه الصنوق المال  
 كله للاب لان البعدى فى ايهما من اى جهة كانت وارثة كانت اى القرابة فجولة القرابة  
 والقرابة فجولة بالاب ولا اعتبار بقرابة القرابة فاذا كان حق ذات قرابة واحدة  
 والاخرى ذات قرابتين او اكثر بقسم السدس سهمان انصافا باعتبار الابدان عند  
 الى يوسف وهو قول سعيدان الثورى حلاقا محمد وزفر والحسن فانه يقسم السدس

عندهم

119  
 عندهم بينهما ان لا نأوا او ارباعها ونحوها باعتبار الجذات وجه قوله محمد ان الاستحقاق  
 باعتبار الاستبالات باعتبار الاستحقاق الا ترى ان المحرم لا يخرج من ان يكون شخصا  
 لكن لا انعدم فى حقه بسبب الاستحقاق ارجع الى كالمعروف من اجتماع فى حقه سببا  
 او اكثر فهو شخص واحد صوة ولكن فى الحكم متعدد باعتبار تعدد السبب كما اذا  
 ترك المحرم له وهى اخته لابيها فانها تترك بالسبب جمعها فاعلم انه اذا اجتمع فى شخص  
 واحد لغيره او لغيره قال عمر بن سعد رضى الله تعالى عنهما انه يوجب الترتيب فقال  
 كله للذى له قرابة او اكثرى وقاله وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس رضى الله تعالى  
 عنهم لا يوجب له وبأخذ الميراث باعتبار القرابتين او اكثرى لمن ترك ابني عم احدهما  
 اخ لام فعندهما المال كله لابن العم الذى هو اخوه من امه ولا يشي للآخر وعند السدس  
 له باخوة لام والباقي بينهما نصفان بالتعصيب خلافا للولا وان لم يكن لقرابة الام مدقلا  
 والولا والفرق بين الصورتين ان الاخ من الام فى النسب يرت بالعصوبة فيما كان  
 يصرف اليه فرضه وتكون الباقي بينهما على السواء بالعصوبة وفى الولا لا ارت له بالفرض  
 ضيقه يمكن صرف فرضه فخرج جانب من يدل لقرابة الام اما الاخ من الابوين رجحت  
 بهما عصوبة على الاخ لانهم ان الفرضيتين اختلفوا على قوله بما فيما اذا ترك ابن عم لاب وام  
 وابن عم لاب هو اخ لام قال يحيى بن ادم المال كله لابن العم الذى هو اخ لام لانه يجعل  
 العمومة كالاخوة فابن العم الذى هو اخ لام عندهما فى معنى الاخ لاب وام فيكون مقدما  
 فى العصوبة على ابن العم لاب وام كما اختلفوا فيما اذا ترك الاب وام الاب وام الام  
 وذات القرابة الواحدة ام ابى الاب فتلك السدس لها وتلكاه للحد ذات

لا يوجب لام السدس من هذا وان كان كل الاب الامم وام

فقالوا ينبغي ان يكون لام الام من نصف السدس فتوضيح  
 تعدد القرابات اذ القرابة تزوج ابن بنتها بنت بنتها  
 فقولها ولا فتكون ذات قرابتين ام ام الاب وهى  
 ايضا ام الام



القريبين عند محمد وزفر والمسيح وحسنه التي يوحى اليه ادم والاربابه فيه عن جنيته  
 منه الله وذكر الحسن من اصحاب الشافعي ان قوله لي جنيته رحمه كقول ابي يوسف ذلك هو الشافعي  
 بقوله محمد يفتي **فصل** في الزوج له حالان الربع مع الولد او ولد الابن وان سقط  
 لقوله تعالى فان كان له من ولد فلكم الربع مما تركن والنصف عند عدمهما اي عند عدم  
 الولد وولد الابن وان سقط لقوله تعالى ولكم نصف ما تركن ان لم يكن له من ولد  
 فالمراد من مقابلة الجمع بالجمع مقابلة كل فرد بفرد **فصل** في الرجعة لها حالتان ايضا  
 اي كالروح القوي مع الولد او ولد الابن وان سقط لقوله تعالى فان كان لكم ولد فله من الثمن  
 مما تركتم والربع عند عدم الولد وولد الابن لقوله تعالى وللمرء الربع مما تركتم  
 ان لم يكن لكم ولد واحده كانت اي الزوج اذ كلتي من واحدة لانها اذا وقعت الزاوية  
 ولم يكن الرجوع كان ذلك للزوجين **فصل** في الاخت للاب وام هذا ما  
 التصف للواحد لقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك والثلاث للثنتين لقوله تعالى  
 فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان فصاعدا فاذا استحققت اثنان الثلثين فاستحققت  
 وما فوقهما لذكرا فلهما والعصوبة بالاخ للاب وام للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى  
 وان كانوا اخوة رجلا ونسأ فالذكر مثل حظ الانثيين والعصوبة مع البنت معطوف  
 على بالاخ للاب وام او بنت الابن في الباقي لقوله تعالى عليهما اجعلوا الاخوات مع البنات  
 عصبة فكلمة مع القران والقران يتحقق بين الشخصين بغية المشاركة والحكم كلفظ  
 التدوير ومن فاته صلوة العبد مع الامام اي فاته الصلوة المفارقة بصلوة امام  
 الا ان يقول قوما معانفون هي عصبة دون البنت والحالة الخامسة سقوطهم بالابن

وابن الابن

وابن الابن وبالاب وبالجد عند ابي حنيفة وانما اخرجت الى الحال السابقة للاخوات للاب  
 لان الاخوات للابوين ذوات الحواشي للاب يشتركت في السقوط بالذكورين رومالاختصاص  
**فصل** في الاخت للاب لها سبعة احوال النصف الثلث والسدس والسقوط  
 العصبية والعصوبة ايها والسقوط فاشا ربوبه النصف للواحدة والثلاث للثنتين  
 فصاعدا اي فللذكر اربع صاعدا على اثنتين عند عدم الاخت للاب وام هذا ما  
 عرفت من النصوص في الاخوات للابوين والسدس مع الاخت الواحدة لهما اي للاب وام لان  
 حق الاخوات الثلثان وقد اجدت الاخت الواحدة لهما النصف فبقى من حق الاخوات  
 سدس فتعطي للاخوات للاب ليكمل حق الاخوات والعصوبة بالاخ للاب للذكر مثل  
 حظ الانثيين وهو قول علي بن زيد وعامة الصحابة لان ميراث الاخوة والاخوات للابوين  
 اجر جري ميراث ولاد الصلب وميراث الاخوة والاخوات لا يجري ميراث اولاد  
 الابن ذكورا ومقام ذكورهم وانما هم مقام اناتهم والعصوبة مع البنت او بنت الابن في الباقي  
 ايضا لان من قوله علي السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ويسقط مع الاثنتين  
 للاب وام لان الاختين للابوين قد اسعوا في حق الاخوات الثلثين فلم يبق لهما من ميراث  
 الثلثين فلم يبق للاخوات للاب بشئ الا اذا كان معهن اخ للاب فيعصمن في الباقي للذكر  
 مثل حظ الانثيين وهو قول عامة الصحابة خلافا لابن مسعود فاعلم ان الفرق بين  
 قالوا بنوا العلات مع بني الاعيان كما ولاد الابن مع الصلبي فاختلفوا في تعصيب ذكر اولاد  
 الابن انما هم اقرب منه للحيوة ولم يجعلوا الاخت للاب عصبة بابن الاخ للاب للحيوة  
 بالاختين للابوين لست سعة ما لفرق بينهما وبنو الاعيان اي الاخوة والاخوات

١٢



لابوين وبنو العلات اي الاخوة والاخوات لاب كلهم سقطون بالابن وابن الابن  
وان سقط وبالأب بالانفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله هذه الحالة السابقة للا  
جوات لاب والخامس للاخوات لاب ولم يماستقوهم بالابن فلقوله تعالى وهو يرثها  
ان لم يكن لها ولد وليس له ولد اخذت فالمراد من الولد الابن واما ابن الابن فكل الابن  
بالاجماع ولما استقوهم بالاب فلان من شرط تورثهم كون الميت كلاله لقوله تعالى ولا  
نفيكم في الكلالة والكلالة ما خلا الولد والوالد له انهم يسقطون بالاب والابن ثابت  
دلالة كالتأب عيانا ولما استقوهم بالجد في أشهر الروايتين عن أبي حنيفة ليقسام  
الاب عند عمره وقال زيد بن ثابت بنو الاعيان والعلات يرتون مع الجد وهو قول  
أبي حنيفة وفيه انحصار الروايتين وأبي يوسف رحمه الله والشافعي وأما  
واقول زيد بن ثابت والقائلون بالمقاسمة سواء كثر من كثر وعظم وعظمى وعلى ابن عمر  
لقول علي بن سالم افرصكم ولد قال محمد بن عبد الرزاق لما ولد في شرجه وعليه  
الفتوى على خلاف ما ذكر في نسخة لان من داب الفتى اذا كان ابو حنيفة في ظرف و  
صاحب في ظرف ان يحتاقوا انما شاء كما اختار شمس الأئمة الشرحسي قول أبي  
يوسف ومحمد فقال وعليه الفتوى قلند كرم الله شيخنا القم المبتدى وفي شخص  
خلق اما وجد واخت لاب وام اولاب فعند ابو بكر الصديق رضي الله عنه لأم الثلث  
والباقي للجد وعند عمر رضي تعالى عنه انما بينهم الثلثا وعند علي رضي الله عنه للام  
الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وعند ابن مسعود وللأخت النصف والثلث  
للأختين الأم والجد نصفاً من أربعة وعند زبدي بن ثابت للجد مع بنو الاعيان والعلات

هذا هو الوجه في قوله تعالى ولا يرثها ان لم يكن لها ولد

انفع النسيب من ثلث الكل والمسمى بان ينزل فيها منزلة الاخ ان عدمه من  
سماح ولخت وجد وثلثت اخوة وجد والاقله معها انفع الاقرباء من السدس وثلاثها  
يبقى والقسم يكون وحد ولخت وكحد وثلثت اخوة وكحد وثلثت اخوة وام  
وبنو العلات يخلون القسم مع من النسيب اضرر الحد كحد واخت لابوين واختين لاب  
وبنو العلات ايضا يسقطون بالأخ لاب وام وبالأخت لها اي لابوين اذا صارت عصمة  
مع البنت او بنت الابن وان سقط لقول علي بن سالم ان ابن ابني الام يتوارثون دون  
بنو العلات وان ميراث الاخوة والاخوات الابن وام اجري ميراث اولاد الصلبة وميراث  
الاخوة والاخوات لاب اجري ميراث اولاد الابن ذكرهم في مقام ذكرهم وانما هم مقام  
انائم واولاد الابن ذكرهم ان كانوا نبي محبون بالابن الصلبة فكذلك بنو العلات محبون بالأخ  
لاب وام وبالأخت لها اذا صارت كوكهونان فيصير عصمة مع البنت او بنت الابن  
**فصل في اولاد الام** اي بنو الاخوات وهم الاخوة والاخوات لأمهم ثلثة  
احوال السدس للواحد لقوله تعالى وان كان رجل فوَّرت كلالا لمعصاة وله اخ او  
اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد منه الاخ والأخت لأم اجماعا والثلث للابنتين  
فصل في اي فللمرأه عرد لم صاعدا على الابنتين ذكرهم وانما هم في القسم سوار  
لقوله تعالى ثم شركا في الثلث المطلقه عيانا عن المساواة ويسقطون بالولد ذكر  
كان او انني وولد الابن كذلك وبالأب وبالجد بالانفاق لان ميراثهم مشروط بكون  
الميراث من ميراث كلاله او ميراث حلاله بقوله تعالى وان كان رجل فوَّرت كلالا  
امراة وله اخ واخت **فصل في** في العصمة النسيب قدرها على البينة بامر لها



کتابخانه جامعہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

2



من الاناك من جهة كونها من ذى الارحام لا من جهة انها محبوبة بالغيب او ذلك لا يمنع  
من ميرور ما عصبته باخبرها او عن تقدم مقامه كنت الابن مع ابن ابنة وجوده القليل  
واخو ما عصبته لا نصير عصبته باخبرها كالم والعمة كالم كالم والعمة وكذا ابن الاخ مع  
مع بنته في ابن العم مع بنته سواء كان الابوين اولاد او احدهما الابوين والاخر لاب لابن  
ليست في معنى من لها فرض فلا يلحق بها واما العصبه مع غيب فكما انى صدرت عصبه  
مع انى اخرى ولها الى كل انى ثنتان اللخت لاب وام والاخت لاب تميزان عصبه  
مع البنت او بنت الابن وان سفل لقول علي لهم اجعلوا الاخوات مع البنات  
عصبه **فصل في العصبه السببه** وهو قول على ورد به اخذ علما ان اخر  
اي اخر هذا الجنس من الورثة مولى العتق وهو المقتق على صفة اسم الفاعل ثم  
عصبه على الترتيب الذي ذكرنا في العصبه السببه ان لم يكن المقتق موجودا في الورثة  
بيد مقتقه من ابيه ثم اصله ثم جده ابيه ثم جده جده ابيه ثم جده جده ابيه  
كله النسب اي تشارك ووصله كوصله والمرأة لا ترت بالولاء الامن عتقها بان عتقت  
امراة عبدها ثم مات المقتق الاول ثم الثاني لها ايضا او مكاتبها او مكاتب مكاتبها فان  
قالت امراة لغيرها مكاتبك على الف درهم مثلا فقبل ذلك العبد ذلك فاذا ارى  
يدل الكتابة يكون ولاق للمرأة وكذا اذا كانت هذه المكاتب عبدا فولا مكاتب المكاتب  
لها ايضا اذ لم يكن المكاتب الاول او مديرها او مديرتها بان يقول امراة لغيرها  
انت جبري مدي او اخو ثم اردت مولاة الله ولحقك بدار الحارب وقضا الفاهي  
به نفق مديرها ثم حاب مملو قولا لراه بها وكذا ان اشترى هذا المدي بعد

هذا هو المقتق  
من ماله  
في ماله  
في ماله

للم

للم مقتقه عبدا ثم مدي ثم مات المدي الاول ثم مات الثاني فولا المدي الثاني لها ايضا او  
من جبري مدي للمقتق اليها معتقها اسم المقتق صوت المسئلة بان امره او زوجتها  
مقتقه الغير فولدت منه ولدا يثبت نسب الولد منه ويكون حرا تبعا لامه وولا الولد  
لمولى الام ثم ان الراة لو اعتقت العبد جبراعت اخرها امه واولاده من مولى الامام البراهقي  
لومات المقتق ثم مات ولده وترك مقتقا بابه فيرثه لها او مقتقا معتقها او من جبري ولاء  
اليها معتق معتقها بان امره اي اعتقت عبدا ثم اشترى المقتق عبدا وزوج مقتقه الغير  
فولا الولد الذي بينهما المولى الام ثم ان للمقتق لو اعتق عبده جوما بالاعتاق واولاده مقتقه  
الى نفسه ثم يرجع منه الى مولاته ثم متى جبري ولا اولاده الى مولاه لا ينتقل ابدا الى مولى الام  
كذا ولا اولادها الذين ولدتهم بعد عتق الاب يكون لمولى الاب ولا ينتقل ابدا الى  
مولى الام ثم ان اب الاب للبحر خلافا لغيره ان كان الاب ميتا ويشمل جبري الولد ورجوع  
الولاء الى المولى الاسفل تفسر فكذا ان يترج مع العبد بمقتقه فكلد منه ولدان يكون  
الولد حرا وولاه لمولاه وان ملك هذا الولد اياه لعق عليه وصار له ولا الاب  
وجبر الاب ولا اولاده المدين ثم غيب هذا الولد المقتق من مولى الامام الى هذا الولد  
واما ولا الولد الذي ملك اياه فباق لمولى امه لا حره الاب الى نفس الولد عند اعتنا  
واما كذا الشافعي لان الانسان لا يكون مولى النفس ومن ملك ذارحم حرم وانما  
صددها لانه لو ملك حرمها غيب في حرم لم يقتق عليه بان ملك ام زوجته او ابها  
ولو ملك ذارحم غيب لم يقتق عليه ايضا كاولاد الاعمام والعمات والاعول  
عتق عليه اراد عتقه او لم يرد فيكون ولاؤه اي ما كذا في الرجم لقوله عليه السلام





من مذكر دارم محرم منه عتق عليه وفي لفظ اخر فهو شركت بنات حوام قولن  
 بين عبد وصره للعبية عشرة دينار او لذكرى ثلثون دينارا فاشترتا ابائهما بخسبي  
 وصوى عليهما ثم مات الاب وترك مالا فاشترى به ابنته ابنته ابنته والباقي بين  
 مشري بنى الاب اخا سبالا لثلاثة اخماسه للذكرى وخصاه للفقير ولوترك للعتق  
 ابني عم للعتق احد لهما اخ لام فامس العم الذي هو اخ لام من ابن العم الذي ليس خلام  
 وان لم يكن لعمه الام مدخل في الولا كما ان الاخ لا يورث وان لم يرث لبقرة الام شيئا  
 رجعت بها عصبية عصبية **فصل في انا اجتماع** عدد من العصب النسي  
 في درجة واحد قسم المال على عدد رؤسهم احيا لاعداد ابائهم اللواتي حتى لو  
 ترك ابن اخ لابوين او لاب ابني اخ اخ لابوين او لاب فاما لابنهم على ثلثة اسهم  
 لاعداد سهمين وكذا لو ترك ابن عم لابوين او لاب وثلثة بنى عم اخ لابوين او لاب  
 فاما لابنهم على اربعة اسهم لاعداد سهمين وكذا لو ترك ابن ابن ابن عم الاب لاب  
 وام وابن ابن عم الاب لاب وابن عم الاب لاب الاخر وثلثة ابنا ابنة الاخر فاما  
 ابنا ابنا عمي الاب لاب على خمسة اسهم لاعداد سهمين وللعلى ثلثة اسهم والاشي  
 لابن ابن ابن عم الاب لاب ولم لان من له قرب الدرجة اولى ممن له قوة القرابة **فصل**  
 في الججب هو في اللغة النع وفي الاصطلاح منع شخص مخصوص عن ميراثه كله  
 كما في ججب لمرثا او لعصنه كما في ججب النقص بوجود شخص اخر لا شاركه  
 في اصل ذلك فهو على نوعين ججب نقصان وهو ججب عن سهم كشي الى سهم  
 اقل وذلك اي ججب النقصان للمزوج فانما يججب من النصف الى الربع بالولد

وولد الابن وان سفل والام فانها يججب من الثلث الى السدس بالولد وولد الابن  
 وان سفل وبالثنتين من الاخوة والاحوات وبالاب مع الزوج والى الربع بالاب  
 مع الزوجه وبنت الابن فانها يججب بالصلب الراحق من النصف او من الثلث  
 الى السدس والاخت لاب فانها يججب بالاخت الواحدة لابوين من النصف او من  
 الثلث الى السدس كما مر بيانه في احوالهن وججب لمرثا وهو ان يججب عن ميراث  
 بالكلية والوارثون فيه اي في ججب لمرثا فميراثهم لا يجيبون على صفة الجهور  
 اصلا وهم اي الفيرق الذين لا يجيبون اصلا الابن والاب والزوج والبنت والام والزوجه و  
 فلو ترك ثلثون بحال ومحمرون بحال اخرى وهم اي في فرق يرثون بحال ومحمرون اخرى  
 ما عداهم وهذا بنى على اصلي احدهما ان اخرا من يرسل قرابته الى الميت بشخص  
 لا يرث مع وجوده ان المستحق الكل كجبهة واحدة كالاب والجد او اخذ السب كالام  
 والجدة وثانيهما ان يججب الاقرب الا بعد من العصبه كابن عم لاب وابن ابن عم لاب وام  
 والمحمرون بالرق والصل واحلاف الدس او الدارين لا يججب اصلا عند عامة الفقهاء  
 خلافا لابن سعود رضي الله تعالى عنهم فان عنده ججب النقصان والمجوب بخلافه  
 ججب كام الاب لا يورث مع الاب ولكن تججب ام ام الام **فصل في المخارج** اي  
 مواضع خروج الفروض من الاعداد الفروض المذكورة نوعان النوع الاول النصف  
 والثلث والنوع الثاني الثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث  
 نسبة الاعلى الى الادنى والتضعيف نسبة الادنى الى الاعلى فان ابتدأت بالادنى  
 من الفروض قلت ضعف الثلث ربع وضعف الربع نصف وقلت ضعف السدس



تلك وضعف الثلث ثلثان وان ابتدأت بالأعلى قلت نصف النصف ربع ونصف  
 الربع ثمن وقلد نصف الثلث ثلث ونصف الثلث سدس وخارجها الى  
 اى خارج العرصين سميتهما الى ما سبها في المعنى ويشاكلها في اصولها  
 الحرف كالسدس من ستة والثلث او الثلثين من ثلثة كالثلث من ثمانية والربع من  
 اربعة لا النصف فان خرجته من اثنين لانه ليس الاثناسميما فيقسم الفراض  
 من سبعة اصول من اثنين كزوج واخت وثلثة كاختين للويين واختين لام واربعة  
 كزوج واب وام وستة كحرة وحده وثمانية كزوج وبنت واثنى عشر كزوجة  
 وبخت للويين واخ لاب واربعة وعشرين كزوجة وبنتين وعم فان كان ما في  
 المسئلة من تسهم من نوع واحد بان لا يجلط بشئ من نوع الاول الخ نوع الثاني فان  
 كان صفا واحدا فاصلها الى اصل المسئلة من مخرج ذلك النصف الواحد كالنصف  
 مع الاثنين كزوج واخ فالمسئلة من اثنين وكالربع مع الاربعة كزوج وابن فالمسئلة  
 من الاربعة وكالثلث مع الثمانية كزوجة وابن فالمسئلة من ثمانية وكالسدس مع الستة كزوجة  
 مع العلة كالام والاح وكالاختين والعلم فالمسئلة من ثمانية وكالسدس مع الستة كزوجة  
 وابن فالمسئلة من ستة والاى ان لا يكون ما في المسئلة من نوع واحد منفردا  
 فاصلها الى اصل المسئلة من مخرج جنسها الاقل كالسدس والثلث مع الستة  
 كام وام وعم فالمسئلة من ستة وكالثلث والنصف مع الثمانية كزوجة وبنتين  
 وعم فالمسئلة من ثمانية وان كان اى ما في المسئلة من نوعين فانه كان ما كان من النوع  
 الاول مع النوع الثاني النصف من النوع الاول فانه الى المسئلة من الستة ثلثان فخرج

النصف اثنا وخرج الثلث والثلثين ثلثا مبيانية فاذا ضرب **الثلثان**  
 في الثلثة تصير ستة كزوجة وايضا بين مخرج النصف والسدس موافقة فاذا ضرب  
 وفق احدهما في الاخر تصير ستة كزوج وام وعم وكزوج واختين للويين وكزوج وام و  
 اخوين للويين وان كان اى ما كان مع الثلث الربع فانه من اثنين عشر لان مخرج الربع اربعة  
 فخرج الثلث والثلثين ثلثة وبين الاربعة والثلثة مبيانية فاذا ضرب الاربعة في الثلثة  
 تصير اثني عشر وايضا بين مخرج الربع والسدس موافقة بالنصف فاذا ضرب وفق احدهما  
 في الاخر تصير اثني عشر كزوجة وام وعم وكزوجة واختين وعشرين للويين واخ لاب و  
 كزوجة وام واخوة للويين وان كان اى ما كان مع الثلث الثمن فانه من اربعة عشر لان  
 لان مخرج الثمن ثمانية وخرج الثلث والثلثين ثلثة وبين مخرج الثمانية والثلث مبيانية  
 فاذا ضرب الثمانية في الثلثة تصير اربعة وعشرين وايضا بين مخرج الثمن والسدس  
 موافقة فاذا ضرب وفق احدهما في الاخر تصير اربعة وعشرين كزوجة وام وعم  
**فصل في القول** في اللغة الميل الى الجوار ومنه قوله تعالى ذلك ادنى الا تقولوا  
 اقرب ان لا يعلو الى الجوز روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم الا يعلو الى الجوز وادخل عاليت الفريضة اذا ارتفعت وسمى عولا اما  
 لوجود الزيادة وارتفاع اجزاء المخرج عليه او لباينه من الجوز والميل عن الفريضة المعتدلة  
 في الاصطلاح هو ان يزداد على المخرج بشئ من احواله من سدسه وثلثه وثلثه  
 وخوفا اذا ضاق اى المخرج عن فرض اى متضايق عنه الوفا بالفرز من المجتمعة  
 فيه يرفع الى عدد اكبر من ذلك المخرج ثم يتم حتى يدخل النقص في فراغه جميع



المورثة على نسبه واحدة فالقول ثابت بحديث عمر رضي الله تعالى عنه وكانوا  
 يجتهدون وينظرون وكان ابي من ادنى اجتهاده الى صحة العباس بن عبد المطلب  
 رضي الله عنه وقال علو الميراثي ونابعوه ولم ينكروا عليه ابنة والصحيح عليه  
 علامة الصحابة بن يدره قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حق عمر بن مارد عمر فلان  
 معه وفي رواية ابن مارد الحق فمعه اعلم ان جميع الخارج سبعة كما مر في الخارج  
 اربعة منها اى من السبعة لا نقول اصلا ان لا يحتاج الى القول الا اذا ضا وهي الاثنان  
 والاربعة والثمانية في الخارج لا تنفرد وتلك منها اى من السبعة قد تقول الستة قد  
 تقول الى عشرة وترا وتنفق يعني في قول الى سبعة وترا كزوج واخيتن للابوين والاقامة  
 شفعاً كزوج واخيتن للابوين وام الى تسعة وترا كزوج واخيتن للابوين واخيتن  
 لام والاعشرة شفعاً كزوج واخيتن للابوين واخيتن لام وام اما اثنا عشر فقد تقول  
 الى سبعة عشر وترا لا شفعاً في قول الى ثلثة عشر كما مره واخيتن للابوين وام الى  
 خمسة عشر كما مره واخيتن للابوين واخيتن لام الى سبعة عشر كما مره واخيتن للابوين  
 واحوين لام وام اما اربعة عشر فقد تقول الى سبعة وعشرين عولا واحدا في  
 المسئلة المبسرة وهي امراء وبنات وابوان وانما سميت مبسرة لان عليا لما بعد  
 ميراث الكوفة ليخطب بسلسل عنها باجأ في الخطبة على البديهة فقال له السائل  
 منيتا اليس للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى على خطبة تعجب الصحابة  
 من سرعة جوابه لدقه فهمه رضي الله تعالى عنه **فصل** اعلم ان هذا الفصل  
 مقدمه لباب التصحيح فان معرفته على مصرفه هذا الفصل وفائدته ان تصح  
 موقوف

المسئلة من اقل عدد ممكن احد العددين ان كان مساويا للآخر وانما استرط المسئلة  
 وانما لان الثلثة بين العددين القائمين على التحقيق الا اذا كانا مستويين  
 فيهما تماثل كثلثة وثلثة وخمسة وخمسة وكسوة وسوة والا ان لا يكون احد العددين  
 مساويا للآخر وان افق الاقل الاكبر ومعنى اخناؤه انه ان طرح مقدار الاقل من الاكبر  
 مرتين او مرات لم يبق من الاكبر شيء فيهما تداخل كثلثة وتسعة فالك اذا اتيت  
 الثلثة من التسعة تلك ما انتفت التسعة والا ان لا يبق الاقل الاكبر فانه افنا  
 عدد ثالث لان الوفاق بين العددين انما يتحقق بمخرج يخرج من كل واحد منهما موكلا  
 واحد منهما انما يصور يكون ومخرجه عاد اليهما فيهما توافق كعشرين وثمانينه مع الاربعة  
 فانها تعني الثمانية بطرحها عنها ممرتين والغيرين بخمس مرات وان افناها الواحد  
 دون العدد فالعدد نصف حاشيته اذا اجتمع فالواحد ليس بعدد فان لم يبق  
 حاشيته النصف واعلاها الاثنان فاذ افنا تصيرا اثنين ونصف والواحد ليس بنصف  
 الاثنين والنصف واما الاثنان فافوقهما فعدد للاحاشية اسفل الاثنين واحدا  
 حاشيته اعلاهما ثلثة فالحاشية اربعة فالاننا تضعها فيهما تبيان كسوة وعشرة  
 فان الواحد يعني التسعة بالطرح تسعة والحقبة بعشرة وطرح موه الاخرين  
 ان معرفة التوافق والبيان ان يلقى من الاكبر مقدار الاقل من الحاشيين متعلق  
 بقوله يلقى مراد فان اتفقا في واحد فيهما التباين كالثمانية وثلثة عشر فانه  
 من ثلثة عشر الى الثمانية خمسة التي مثل الخمسة من الثمانية يعني ثلثة ثم التي مثل  
 الثلثة من الخمسة يعني اثنا ثم التي مثل الواحد من الاثنين يعني واحد فان اتفقا  
 في عدد فيهما التوافق في ذلك العدد لان مخرج جزء يتفقان فيه في الاثنين



بالنصف وفي الثلث بالثلث لان الامين يخرج النصف وفي الثلث يخرج  
 الثلث كالعشرة مع اثني وعشرين فهما موافقة بالنصف وكالتسعة مع خمسة  
 عشر فهما موافقة بالثلث وبهذا الى العشرة فمسا في العشرة وما زلتها  
 فوجد من الكسور التسعة المنطقية هي النصف والثلث والربع والخم والستين  
 والبع والثلث والتسع والعشرة فما ورأها الى العشرة يتوافقا من الكسور الاصل التي لا يمكن  
 التعبير عنها الا بالاضافة الى مجزئها اعني في احد عشر مثلاً يتوافقا مع احد عشر  
 كاسين وعشرين مع ثلثه وثلثين فان العدد الذي نفسهما احد عشر وهو خرج جزء  
 من احد عشر وفي خمسة عشر يتوافقا مع ثمانية وثلثين مع سبعة  
 وخمسين فان تسعة عشر نفسها معافهم متوافقا مع تسعة عشر **فصل**  
 في التصحيح وهو في الاصطلاح هذا الفن يطلق بالاشتراك على هذين احدهما يصحح  
 المسائل على اصول وتاينها قسمة التركة اصل المسئلة محام في تصحيح المسائل الملق  
 المذكور بل على السبعة اصول لانه اى انسان ان استفاد من سهام كل فريق من المستحقين  
 عليهم اى على الفريق بلا كسر فلا حاجة الى الصير كايون وتبين فاصل المسئلة من ستة  
 فكل واحد من الارب والام سدسها وهو اربعة والبنيتي ثلثاها وهو اربعة  
 فكل منهما اثنا عشر على رؤسهم بلا انكسار والا اى ان لا يستقيم سهام  
 كل فريق عليهم ولما ان يكون الكسر على طائفة واخذ فقط او اكثر من طائفة  
 واحد فان كان الاول اى ان كان الكسر على طائفة واحد فان كان بين سهام  
 اى سهام الفريق ورؤسهم اى رؤس الفريق موافقة بكسر من الكسور المنطقية  
 او الام فيضرب وفق عدد اى عدد رؤس الفريق في اصل المسئلة كايون وعشر

يخرج من ثلث عشرة مائة وخمسة واربعين فان ثلثه عشر فلهما مائة وخمسة واربعين

يتا واصل المسئلة من ستة فكل واحد من الاربين سدسها وهو واحد  
 البنيتا ثلثاها وهو اربعة لا يستقيم عليهم لكن بين سهامين وهي اربعة و  
 رؤسهم الى نصفها وهو خمسة فخيرناها في الستة التي اصل المسئلة بموافقة  
 فيضرب كل عدد اى عدد رؤس الفريق في اصل المسئلة كايون وثلث اخوة  
 الام فاصل المسئلة من ستة فالاربين نصفها وهي ثلثة والحمد سدسها وهو واحد  
 ولا اخوات ثلثها وهو اثنان لا يستقيم عليهم ولكن بينهما مائة فتنضرب كل عدد رؤس  
 الاخوات لام وهي ثلثة في اصل المسئلة وهي ستة فصلا الحاصل ثمانية عشر فتصح منها  
 المسئلة وان كان الثاني اى ان كان الكسر على اثنين من طائفة واحد فما دفع من  
 الكسرين اعدادهم اى اعداد رؤس الفريق ان كان اى الكسر ثمانية فتنضرب فحصل  
 الحاصل ثلثين فتصح منه المسئلة والا ان يكون بين سهام ورؤسهم احد الكسور  
 اعداد رؤس الفريق في اصل المسئلة كايون وثلث جداول وثلثة اعمار فاصل المسئلة من  
 ستة فالبنا ثلثاها وهو اربعة لا يستقيم عليهم ولكن بين سهامين ورؤسهم موافق  
 بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهي ثلثة والجداول السدس الستة وهو واحد  
 ولا ستم عليهم ولكن بين سهامين ورؤسهم مائة فخذنا جميع عدد رؤسهم  
 للاعام الباقي ولا ستم عليهم ولكن بين سهام ورؤسهم مائة فخذنا جميع رؤسهم  
 ثم تبنا هذا الاعداد والاخرى بعضها الى بعض فوجدناها مائة فخيرنا احداهما  
 وهو في اصل المسئلة وهي ستة فصلا ثمانية عشر فلهما الصالح المسئلة وان كان الكسر  
 مداخلا صر الكسور الاعداد اى اعداد رؤس الفريق في اصل المسئلة كايون وعشر

في الاصل والاربين سدسها وهو واحد



وتلك حداسي اثنا عشر عا فاصلا من اثني عشر للزوجات اربع وهو تلك في **المسألة**  
**وهي ستة مسائل فاصلة عشرتها اربع المسألة** والاسم عليهم فيها مباينة فاخذنا  
 جمع عدد رؤسهم والمجدات سدس وهو اثنان عليهم فكهما مباينة فاخذنا جميع  
 عدد رؤسهم والاعام الباقي لاسم عليهم فيها مباينة ثم نسبتا هذه الاعداد  
 المفرد فوجدنا الثلثة والاربعة مداخلتي في اثني عشر الذي هو اكثر الاعداد ففرضنا  
 في اصل المسألة وهو اثنان عشر فصار الاربعة واربعين فجمع منها المسألة وان كان  
 او اكثر وافقا فيضرب وفق احد الاعداد اى عدد رؤس الفریق في جميع العدد  
 الثاني ثم يضرب ما بلغ في وفق العدد الثالث ان وافق اى وافق ما بلغ الثلث  
 والا اى ان لا توافق ما بلغ الثالث ضرب ما بلغ في جمعة الى جميع العدد الثالث  
 ثم يضرب ما بلغ في العدد الرابع كذلك في وقعه والاعم جمعهم ثم يضرب المبلغ في اصل  
 المسألة كاربعة وثمانين كاربعة زوجات وكال عشرة بنات وخمس عشرة حرة وستة  
 اعام فاصلا اربعة وعشرون للزوجات اثنا عشر لاسم عليهم وسهما مباينة  
 فاخذنا جميع عدد رؤسهم والبنات ثلثاها لاسم وسع فيها مواضع النصف  
 فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهو سبع والمجدات سدسها لاسم عليهم فيها مباينة  
 مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم والاعام الباقي لا يتم عليهم فيها مباينة  
 فحفظنا عدد رؤسهم **فصل الثامن** في الاعداد والاعام الباقي لاسم عليهم الرؤس خمسة  
 اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر فطلبنا بينهما التوافق فبين اربعة والستة  
 موافق بالنصف فيضرب وفق الاربعة وهي اثنان في الستة فيبلغ اثني عشر

فيه وبين التسعة موافقه بالثلث فيضرب ثلثها وهو ثلثة في اثني عشر يبلغ ستة فليكن  
 ثم بينهما وبين خمسة عشر موافقه بالثلث فيضرب ثلثها وهو خمسة في الستة وثلثين يبلغ  
 مائة وثمانين ثم ضرب في اصل المسألة تبلغ اربعة الاف وثلثمائة وعشيرة ففرضنا المسألة  
 وان كان اى الكسر تبايعا فيضرب احد الاعداد اى عدد رؤس الفریق في جميع العدد  
 الثاني ثم يضرب ما بلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب ما بلغ في جميع الاعداد الرابع ثم  
 يضرب ما اجتمع في اصل المسألة كاربين وسدس وعشرين وسبعة اعام فاصلا  
 من اربعة وعشرين للمراتب ثمانية وهو ثلثة لاسم عليهم فيها مباينة فاخذنا  
 جميع عدد رؤسهم والمجدات سدسها وهو اربعة لاسم عليهم فيها مباينة ففرضنا  
 فاخذنا عدد رؤسهم وهو والبنات ثلثاها وهو ستة عشر لاسم عليهم فيها مباينة  
 موافقه بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهو خمس والاعام الباقي لا يتم  
 عليهم فيها مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم فثبت لنا عدد الرؤس اثنا وثلثة  
 وخمسة وسبعة وبين هذا الاعداد مباينة فيضرب الاثنان في الثلثة يبلغ ستة ثم يضرب  
 المبلغ في الخمسة يبلغ ثلثين ثم يضرب المبلغ في السبعة يبلغ مائتين وعشرة ثم يضرب  
 المبلغ في اصل المسألة فيبلغ خمسة الاف واربعين ففرضنا المسألة **فصل اذارق**  
 نصيب كل فریق كالزوجات والبنات والمجدات والاعام مثلا من المصحح اى عدد المصحح الذي  
 استعلم على الكل فاضربت ما كان لكل فریق من اصل المسألة فاضربت في اصل  
 المسألة اى من المفروب الذي منر مية في اصلها فاحصل من هذه الفریق حصه كد  
 الفریق بيان في المواضع اربع زوجات وثمانى عشر بنتا وخمس عشرة حرة وستة



اعوام وكان للزوجة اربعة وعشرين ثلثه يضرب فما ضربته في اصل المسئلة وهو الماله و  
التماعون مبلغ خمس مائة واربعة وثلثا ستة عشر ضرب فيما ضربته في اصل المسئلة ويسمى  
المضروب مبلغ العيني ثمان مائة وثمانين والجدات اربعة تضرب في المضروب تبلغ سيمائة  
وعشرين وللأعمام واحد تضرب في المضروب صادمائة ثمان مائة واثنا اوردت ان تعرف  
نصيب كل واحد من اعداد ذلك الغير تسمى التصح فاقسم ما كان لكل فيكون من اصل المسئلة على  
عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في مضروب اي فما ضرب في اصل المسئلة لاجل  
التصح فالخاضع من ضرب الخارج في المضروب نصيبه اي نصيب كل واحد من الغير بيان في  
المسئلة المواقعة كان سهام الزوجات ثلثة فاقسمها على عدد رؤسهن وهي اربع نصيب كل زوجة  
ثلثة الاربع ثم اضربها في المضروب في اصل المسئلة وهي مائة وثمانون يبلغ مائة وستة وثلثين  
وذلك لكل واحد من الزوجات وكان سهام البنات ستة عشر فاقسمها على عدد رؤسهن وهي  
ثمان عشر نصيب كل بنت ثمانية التساع اضربها في مائة وثمانين يبلغ مائة وستين وذلك  
لكل واحدة وكان سهام الجدات اربعة فاقسمها على عدد رؤسهن وهي ثني عشر نصيب كل  
حدة ثني ذلك خمس اضربها في مائة وثمانين مبلغ ثمانية واربعين وذلك لكل واحد منهن  
وكان سهم الأعمام واحد فاقسمه على عدد رؤسهم وهي ستة نصيب كل عم سدس ثم اضربه  
في مائة وثمانين مبلغ ثلثين وذلك لكل واحد من الأعمام **فصل في الرد** وهو في غير الفرضين  
وهو الباقي من الفرض على فسخ الفرض لشيء عند عدم العصبته وهو ضد القول وذلك لان  
في القول يفعل المهرام على المخرج وينقص حق أصح الفرض في الرد يفضل المخرج  
على ما ويزاد اذ حق بعض أصح الفرض واما قال الشيخ وهو ضد القول لم يقل

نعم

بعض القول لوجود الوسطة بينهما كما اذا كان المسئلة عادله للمولية وردية ما فضل عن الفرض  
فاللام للعهد القول من عن المضاف اليه اي من فرض ولا عصبته قالوا وحاله يرد ذلك الفاضل  
على ذوالفرض النية واما قيدها بالنسبة فتخرج الزوجات لانقطاع قسمة ما باخذها فيفسد ما بقدر  
حقوقهم دون السه وهي الزوج والزوجة تامة من انه لا يصيب لها من الرد وفيه خلاف لعن  
رضي الله وقل ابن سعد يرد عليهم الأعلى ستة لعم الرومي وبنت الابن وجود الصليبا  
الاخت لابه وجود الاخت لابويل ولا ذلام مع الام والجد مع ذوالسهم وبه اخذ احمدين  
حمله وقال المالك وان دفع لواند رس بيت المال يرد الفاضل على ذوي الفرض النية بنية  
فردتهم ولنا قوله تعالى واولوالارحام بعضهم اذ بالبعث الى بعضهم اولى بمثلث بعضي سبب  
الكرم والستة وهو انه رجل عليه سلام على سعد بن وقاص رضي يعود فقال امانه لا يرث  
الا ابنة افاوضي بجميع ما للحديث الى ان قال الثلث والثلث كثير وقد اعتقد سعد  
لان بنت تراث جميع المال ولم ينكمه عليه السلام ثم منعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه  
لا وارث له الا ابنة واحدة فيكون ذلك دليلا على صحة القول بالرد ومساواة الوصية  
الرد اربعة لانه ان الشئ ان لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة واما ان  
يكون من يرد عليه صغارا واحدا او اكثر من صف واحد فان كان الاول الى ان كان يرد  
عليه متقا واحدا جعل المسئلة من رؤسهم كسهم او احدين لام او احدين يبي جعل  
المسئلة موثقة وذلك لان اهل الرد لما كانوا من جنس واحد كانوا متساوين في الحق  
وبجميع المال عادلهم على السوية فيقسم على عدد رؤسهم قطعا لا مسافة كما في العصب  
وان كان الثلث اي ان كان من يرد عليه اكثر من صف واحد جعل المسئلة من رؤسهم



اي من ايضا الذين عليهم البتة المأخوذة من اصل المسئلة فيجعل المسئلة من اثنين اذا كان في  
 المسئلة سدس كزوج ولغت لام او من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كالام والاخت  
 لام او من ثلثة اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبت وام او من خمسة اذا كان فيها  
 او سدس كبتين ولم او نصف وسدس كبت وبت ابن وجوه او نصف وثلث كانت  
 لابوين والحق وثلث لام يجعل المسئلة من اثنين ايضا اي كافي مسئلة البتتين وان كان  
 فيها اي في المسئلة من لا يورد عليه اي احد الربيعين فلما ان يكون من يورد عليه ضفا واحدا  
 او اكثر من نصف واحد فان كان الاول اقل كان من يورد عليه ضفا واحدا يعطى فرض من  
 لا يورد عليه من اقل خارجة ثم تقسم البتة من ذلك المخرج على عدد روس من يورد عليه كما  
 كنت تقسم الباقي جميع المال على عدد روسهم ان افردوا وعمن لا يورد عليه فان استقام  
 الباقي من ذلك المخرج على الباقي اي على اعداد روس من يورد عليه فما اى فتمت الاستقام  
 كزوج وثلث بتا فاقبل مخرج فرض من لا يورد عليه اربعة فيعطى للزوج ربع المسئلة وذلك  
 سهم بقى ثلثة تستقم على عدد روس البتة فالمسئلة يصح من اربعة لان سهام كل فريق  
 متقاسم بلا كسر فلا حاجة الى القريب والا اى ان لا يستقيم البتة على الباقي فاه واقف  
 روسهم اي روس من يورد عليهم البتة من ذلك المخرج فيضرب في فقرها اي وفقه رؤوسهم  
 في مخرج فرض من لا يورد عليه كزوج وست متا فاقبل مخرج فرض من لا يورد عليه اربعة فاذا  
 اخذ الزوج واحد منها بقى ثلثة فلا سقم على عدد روس البتة ولكن سهامها موافقة  
 بالثلث فضرب وفق عدد روسهم وفا اثنين في الاربعة سلع ثمانية فالزوج  
 سهما اثنين وثلثا ستة والاى ان لا توافق رؤوسهم الباقي فيضرب كلهما ان

كل رؤوسهم كزوج وخمس بتا فاقبل مخرج فرض من لا يورد عليه اربعة فاذا احد الزوج واحد  
 من ثلثي ثلثة فلا يستقم على عدد روس البتة ولكن بينهما مباينة فيضرب كل رؤوسهم في  
 الاربعة يبلغ غيرهن ومنها تصح المسئلة وان كان الثاني اى ان كان من يورد عليه الكفى  
 من نصف واحد فيقسم الباقي من مخرج فرض من لا يورد عليه على مسئلة من يورد عليه فان استقام  
 الباقي من ذلك المخرج على مسئلة من يورد عليه فما اى فتمت الاستقامة كزوج واربعة جدا  
 وست اخواه لام فاقبل مخرج فرض من لا يورد عليه اربعة فاذا اخذت الزوجة ربعها بقى ثلثة و  
 مسئلة من يورد عليه ايضا ثلثة لان للجدات السدس وللأخوات لام الثلث فالثلثة الباقي  
 من مخرج فرض من يورد عليه سقم على مسئلة من يورد عليه ولكن بين نصيب الجدات وبين  
 رؤوسهم مباينة فاخوفا كل رؤوسهم وكذا بين نصيب الاخوات لام وبين رؤوسهم موافقة  
 بالنصف فردا وعدد رؤوسهم الى نصفها وهو ثلثة فرضنا هاهنا في كل عدد رؤوس  
 الجدات سلع اثني عشر ثم ضربناه في الاربعة التي هي فرض من لا يورد عليه فيبلغ ثمانية  
 واربعة ومنها تصح المسئلة والا فان لا يستقيم الباقي على مسئلة فيضرب جميع مسئلة  
 من يورد عليه في مخرج فرض من لا يورد عليه لان مسئلة من يورد عليه بمنزلة رؤوسهم فان الباقي  
 كما يقسم على الرؤوس يقسم على المسئلة والبتة اذا لم يستقم على رؤوسهم يضرز الرؤوس  
 وفي مخرج فرض من لا يورد عليه فكذا اذا لم يستقم على مسئلة يضرز مسئلة في مخرج فرض  
 من لا يورد عليه فالمبلغ كحرفين كاربعة زوجات وتسع بتا وست جدات فاقبل مخرج  
 من لا يورد عليه ثمانية فاذا اخذت ثلثها بقى سبعة ومسئلة من يورد عليه خمسة لان ثلثي  
 وسدس الستة هي فلا يستقم السبعة على خمسة فيضرب جميع مسئلة من يورد عليه







وهي خمسة فيخرج فرض من لا يرده عليه وهو ثمانية فيخرج الاربعين فرض من لا يرده عليه ثم  
يضرب سهم من لا يرده عليه وهو واحد في مسئلة من يرده عليه وهي خمسة فيحصل خمسة وهي فرض من  
يضرب سهم الجدة من خمسة وهو واحد فيما بقي من فرض من لا يرده عليه وهو سبعة  
فيحصل سبعة فرض من لا يرده عليه يضرب سهام البنات وهي اربعة فباقي من فرض من لا يرده  
عليه هو مائة ثمانية وعشرين فرض من لا يرده وفي هذا المثال بين روس الغرق وايضا بينهم  
مباينة ولكن بين اولى الزوجات والجدة موافقة بالنصف فوضب نصف واحد في جميع الاصل  
ملع اثني عشر ثم بنت وبني رخص البنت موافقة بالثلث فيضرب ثلث احد في جميع  
الفرض مائة وستة وثلاثين فرض في الضروب ثم يضرب في الاربعين ملح الف واربعين اربعين  
فتم ما تصح المسئلة فيضرب سهام الزوجات من الاربعين من اربعين وهي ثمانية وعشرون في ستة  
وتليها ملح فلكل بنت فثاني فيلكل زوجة خمسة واربعون ثم يضرب سهم البنات من اربعين  
وهي ثمانية وعشرون في ستة وتليها ملح الف ثمانية فلكل بنت مائة واثنا عشر ثم ضرب  
سهم الجدة من اربعين وهي سبعة في ستة وتليها ملح مائة واثني عشر في ثمانية فلكل  
حد اثنا واربعون **فصل في النسخ** النسخ بمعنى النقل والتحويل والازالة ور  
التغيير تحت مشايخ ما في الغير من الانتقال والتحويل وارت الوارث وفي غير  
الغرضي عبارة عن انتقال التركة من وارث الى وارث اخر قبل القسمة والى تفصيل هذا  
اشار بقوله وهو صدقوا بما عتبار الخبير ان لا ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة  
الوارثة اطارث بعض الورثة لو صار بعض الانصبة الانتقال بعض الاصل الى بعض الورثة  
ميراثا اي ملكا بعضهم قبل القسمة او قسمه الركة فلا اصل هو ما يتفرع منه ويستثنى  
عليه غيب والمراد هنا القاعد الكلية اي الامر الكلي المنطبق على الجزئيا يعرف منها احكام

الجزئية

الجزئية ان تصح مسئلة الميت الاول بالقواعد السابقة يعطى سهم كل وارث من التصحيح ثم  
تصح مسئلة الميت الثاني سلكا القواعد ايضا فان استقام ما في يد من التصحيح الاول  
على التصحيح الثاني فيها لم يفت الاستقامة فلا يستلج الى العزب ببيان ما اوردح  
المثاله المسئلة الاول منه وهي زوج وبنت وام رديم لانه بقي من اثني عشر سهم ولاصا  
له محب رده على من يرده عليه فرددنا المسئلة الى اقل فخرج الزوج وهو اربعة فاذا اخذ منها  
واحد بقي ثلث فلا سهم على الاربعه التي هي سهام البنات والام ولكن سهام ابائهن فيضرب  
هذا السهام التي هي بمنزلة الروس في ذلك الاقل ملح ستة عشر فخرج منها اربعة والبنات تسعة  
والام ثلث ثم تلك الاربعه التي هي الزوج مستقيمة ورثة المسئلة الثانية وهي امرأة وابوان فزوج  
واحد منها ولامة ثلث ما بقي وهو واحد ايضا ولايبه اثنا مكان في يد الزوج من التصحيح الاول  
على التصحيح الثاني فقد صح المسئلة من التصحيح الاول والاى ان لا يستقم ما في يد من  
التصحيح الاول على الثاني فان كان بينهما اي بين ما في يد من التصحيح الاول وبين التصحيح  
الثاني موافقة نصرب وفق التصحيح الثاني جميع التصحيح الاول كما في باب التصحيح ببيان  
فما اوردته الشيخ من المثال الثالثة منه ابن وبنت واحد وما انكر ما في يد الميت الثاني  
مئة تسعة وهي نيت على المسئلة الثالثة التي هي من ستة وبني ما في اليد وبني المسئلة  
الثالثة موافقة بالثلث يضرب ثلث السعة في ستة عشر وهي التصحيح الاول فملع اثني  
وثلاثين وهو خرج المسئلة ثم يضرب من كان له شيء من التصحيح الاول في ثلث التصحيح الثاني  
وكان للام من التصحيح الاول ثلث نصرب في ثلث التصحيح الثاني وذلك اننا يضرب ستة  
ومن ورثة الزوج المحلقة سهم نصرب في اثنين يحصل اثنا ولامة كذلك ولايبه اثنا

يُحصل بيان



يغزب في الثاني سلع اربعة في التبع الساس ورثة البنت للمجد سهم في ثلث ماني  
يوه بنت كذلك ثلث يحصل ثلث لها وقد كان للمجد من السبع الاول عشرة يحصل لها  
والاسى والبنت ثلثه من سلع الثلث سلع تحت عشر فلكو لكل البنت ستة وثلث ثلث  
والا امان لا يكي سها موافقة فيضرب كله اكل التبع الثاني في كل التبع الاول بيان صا اوده  
السهم من الثلث المسئلة الرابع منه ربع واحد ان فاسل من اثنين ونصف من اربعة انكر ما في يد  
ليس من تسعة وهو يد على المسئلة الرابع ماني اليد ويو المسئلة الرابع ميانة فيضرب السبع لثا وذلك  
الاربعة في التبع الاول وهو اثنان وثلثون سلع مانه ثمانية وعشرين فمنها تبع السد ثم يغزب م كان كيه  
من التبع الاول في كل التبع الثاني من كان له شيء الثاني في كل ماني يد الجدة كان للمراه من ورثة الزوج ان  
يغزب في الاربعة سلع ثمانية فهو لها واللام كذلك ضرب في الاربعة سلع ثمانية فهي لها والاب اربعة  
ليغزب في الاربعة سلع ستة عشر وهي للعقب من ورثة عشر يغزب في الاربعة سلع ماني  
وفي التبع الثاني ورثة الجد لزوجها الثاني من الاربعة ضرب في كل ماني للجد وهو السبع  
ثمانية عشر والاضوي كذلك ويغزب سها من ورثة الميت الاول من سلع مسئلة في الضروب التي في  
الثاني على تقدير البانية اوى وقعة على تقدير الموافاة فلكو حاصل من ضرب سها كل وارث منهم في  
هذا الضروب في سلع المذكور ويغزب سها ورثة الميت الثاني في سلع مسئلة في كل ماني  
مادة على تقدير البانية اوى وقعة على تقدير الموافاة فلكو حاصل من ضرب سها كل واحد منهم في هذا  
المضروب حصه من ذلك السلع وان ما نالك من الورثة قبل القسمة اربع كذلك جعل السلع  
الذي من المسئلة الاول الثانية مقام نص المسئلة الاولى وجعل المسئلة الثانية المعلقة بالميت  
الثالثة مقام المسئلة الثانية في العمل لان الميت الاول والثاني صاريتا واحدا في الميت

الثالثة ثانياً يجعل المسئلة الرابع والخامس كذلك الى غير النهاية وهكذا في كل نهاية يكون  
وبنت وامر فما الزوج قبل القسمة عن امراه وابوين ثم ماتت الميت قبل القسمة ايضا بنيت  
وبنت ووجد وهي ام المراه الى ماتت اولام ماتت هذه الجدة عن زوج واخوين ويصح من مانه  
قمانية عشرين كما عرفت ومنها مسئلة مامونة وهي البون وبنتان ماتت احد البنيتي  
فصل المسئلة عن حد واصلت واخت لابوين ومنه المسئلة سميت مامونة لانها وقعت في خلا  
المأمون ولم يجرها الشيخ بن اكم ولها حكاية وهي ان المأمون اداد ان يولى رجلا على العقب وكل  
من اراد العقب كاد سئالة المأمون المعلق عن ذلك المسئلة فلم يجبه عنها احد حتى وصف له ابن اكم  
فاسمهم ظا دخل عليه وكان اسم الخلق فاسمهم المعلقة ففهم ذلك عن ابن اكم فاسمهم فقال يا امير  
المؤمنين سلى فالتقود علم الامور في وخلق فسالة المأمون عن فعدد المسئلة فقال يا امير المؤمنين  
اجزى عن الميت الاول اصل ام امراه ففهم المأمون انه قو علم المسئلة ففهم القضا **فصل في ذكر**  
**الادعوى في الفقه** خلاف الاسعد الجبني وفي الاصطلاح قريب ليس لى سهم والعقبه كان  
اكثر العناية يعني الله تعالى عنهم يورث ذوى الارحام وبه اخذ اصحابنا البون  
يوسف ومحمد وزفر غني هم وهم اولاد البنت واولاد بنت الابن وكور امانا ثانياً ان جواد الفاء  
وان علو الجيدات الفلكات وان علو اولاد الاخوة وان سفلوا اذكروا كانوا اوانا ثانياً وبنت  
الاخوة فان سفلوا وبني الاخوة لهم وان سفلوا هم العوات والاعام لام والاضوات والى الاولهم  
بالبراء الاقرب فرج الاقرب على توقيت العقب لان ذوى الارحام قوسو العقب والعقب  
تسقم الى اربعة اصناف فلكو فواسد بها وقد تكون خمسة باعتبار اولاد لصف الرابع وقد تكون  
سته باعتبار وتي عموم ابوي الميت وحواها واولادهم **فصل في الصف الاول اولاد**







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله العليم الخليم والصلوة على رسوله الكريم وعلى آله واصحابه الذين فازوا  
بامتة بخط جسيم سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين ابتداء الصلوة بالسلمة للتمتع والبركة فان  
لفظ الاسم ثم زايد لدفع الالتباس بين القسم والجار كالجزء من الجزاء  
للتعلق متذر مؤخر والله وصف في الاصل من آله بمعنى عبد لكنه غلب  
استعمال بحيث لا يتعمل في غيره فصار كالعلم اجري مجاز في اجزاء الاوصاف  
عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال التركة ومعناه المستحق  
للعادة والرحمن عام بحسب المعنى لانه الذي يرحم المؤمن والكافر في  
الدين بالرزق خاض بحسب الاطلاق لانه لا يطلق الا على الله تعالى والرحيم  
عام بحسب الاطلاق فانه يطلق على غير الله تعالى ايضا خاض بحسب  
المعنى لانه الذي يرحم المؤمنين في الآخرة بالجنة وارد في السجدة بالحمد  
عملا بمقتضى الحديث واقتداء بكتاب مبين وارد في الحمد بالصلوة على  
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم استمداد من حمزة العلية للتوسعة  
بيننا وبين مولى النعم في الافاضة وامتثال الامر صلى عليه وسلم  
الصلوة على آله الطيبين الطاهرين العارفين عن الكدورات الباطنية و  
الظاهرية الامر حيث قلنا عم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
قال

قال القاضي الامام شهاب الدين ابو حامد بن محمد بن احمد بن محمد بن علي بن  
ابي طالب قدم ستره عن التعلق بالدين والديانة ونور صيرته  
فيما اتي علمت لي في الفرائض اصلا مختصرا يهدي الى يوصل حفظه وفهمه  
الى بيان نصيب كل وارث من ائمة اي من تركته الميت بلا تقويل فيه بل لك  
ولحسنه وتكثير اوراق الكتاب ليصير المتعلم به اي بذلك الاصل فريضا الى  
ما هو في الفرائض وهي السهام المقدرة في كتاب الله تعالى رضى اي مرضيا على  
معرفة تلك السهام في اقل من شهر متعلق بيسير ولا يحتاج الى تقويل الدهر عطف  
على يسير فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تقليل لقوله علمت اي  
علمت لانه عم قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها علم بانفس العلم  
يقبل باعتبار الثواب وقيل باعتبار انه متعلق بأحد سببي الملك وهو الفهم وسري  
واول علم ينزع من امتي وينسى اي يكون متروكا متبوضا بقبض العلماء فهو علم الفرائض  
**فصل** يبدأ من تركه الميت التركة في اللغة ما يتركه الشخص ويبقيه  
في الاصطلاح ما بقي بعد الميت من ماله صافيا من تعلق حق الغير بعينه قوله  
بعينه احتراز عما يتعلق حق الغير بعينه كالعبد الجاني والمهرمون فانه لا يسمى تركة  
في الاصطلاح بالتجهيز والتكفين والتجهيز ما يحتاج اليه الميت حتى القبر  
فعلى هذا يكون التكفين اخلافا للتجهيز لكن ذكره على سبيل الانفراد للاختصاص  
فيه اعلم انه الكفن ينبغي ان يكون وسطا بحسب العدد ثلثة للرجل و  
الخمس للمرأة وبحسب القيمة وهو ما يلبيه في حال حيواته واذا كان له ثوب  
يلبسه بين اقرانه وثوب يلبيه في داره وثوب يلبيه في الاعياد يكفن به

بأحدى حالتى الانسان  
اغنى حالة الممات وقيل باعتبار  
انه متعلق ب...



لا تؤولك اهل والثاني ادنى فالتوسط اولى وهذا المذكور هو كفى السنة  
 وكفى الكفاية هو للرجل ثوبان جديدان او غسيلان والمرأة ثوبان جديدتان  
 او غسيلتان هذا عندنا وعند الشافعي اقله ثوب بستر عورته وقيل  
 جميع بدنه وكذلك للرجل ثلثة وجاز لي الخمس ولا يستحب والمرأة و  
 المشكل خمسة ويراعى في القيمة حال الميت فان كان مكدوا من جيات الدنيا  
 وان كان متوسطا من متوسطها وان كان مقلا من خيستها ثم قضاء الديون  
 اي يبداء بقضاء ديون الميت من جميع ما بقى بعد تجهيزه والمراد من الديون ما  
 كانت حقوقا للعباد وما حقوق الله تعالى كالصلوة والصيام وحج  
 الاسلام والنذر والكفارة فان اوصى بها الميت وجب عندنا تنفيذ  
 من ثلث ماله الباقي بعد قضاء ديون العباد وان لم يوص بها لم يجب عند  
 الحنفية وعند الشافعي يجب ان لم يوص ثم تنفيذ الوصايا من ثلث  
 الباقي اي بعد الديون سواء كانت الوصية مطلقة او معينة قيل  
 انه كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان اوصى  
 بثلث ماله او بربعه كان الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم ثم  
 قسمة التركة بين ورثته الذين يثبت اربهم بالكتاب كالمذكورين في القرآن  
 والسنة كمن ذكر في الاحاديث نحو قوله عزم اطعموا الجدات السدس و  
 اجماع الامة كالمجد وابن الابن وبنت الابن ولا مدخل للقياس في  
 المقدار **فصل** الارث يستحق بثلثة اشياء بها بالرحم  
 اي القرابة مطلقا والنكاح والولادة وهو اما بالعنق او بالموالات

وموت موالي الموالات شخص مجهول الثب قال لا فرانت موالي ترثني اذا  
 وتعتل عني اذا جئت وقال لا فر قبلك فيمتنع هذا العقد عندنا وعند  
 الشافعي يستحق الارث بالاسلام ايضا جئت مات ولا وارث للميت  
 بالاسباب الثلثة او فضل يثنى من ذوى الفرض ولا عصبة للميت  
 وانتظم بيت الام عادل يهرق الحقوق الى المستحقين فان الموضع في  
 بيت المال على تقدير انتظامه ارث المسلمين عنده واما اذا لم ينظم  
 فالصحيح المرجح به المفقى به من مذهبه انه يترد الغاضل من ذوى الفرض  
 عليهم ويورث ذوى الارحام ان فقدوا ايضا لا يورث بالموالات عنده  
**فصل** ويمنع من الارث اربعة اشياء بالترق واخر كان كالقن او  
 ناقصا كالمكاتب والمذبر دام الولد والقتل الذي لا ينطق به وجوب  
 القصاص وهو القتل عمدا بغير حق واما اذا قتل مورثه قصاصا فحدا  
 او دفعاعا نفسه فلا يكون ميراثا بل يرث او يتعلق به وجوب الكفا  
 كالقتل خطأ وعند الشافعي لا يرث القاتل مطلقا واختلاف الديني  
 فلا يرث والكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر والمرث لا يرث احدا  
 والمسلم يرث من كسب اسلامه عند الحنفية دينه الله عنه وعند  
 صاحبيه يرث مطلقا وعند الشافعي لا يرث المرتد ولا يورث **و**  
 اختلاف الدارين اما حقيقة كالحرة والذمي او حكما كالمستأمن  
 والذمي اعلم ان اختلاف الدارين يمنع الارث فيما بين الكافر  
 دون المسلم وان استبرأهم الفارق مانع الارث على الاصح فاذا مات



جماعته ولا يدري إياهم مات أو لا جعلوا كأنهم ماتوا معا فالكل واحد  
منهم لو رثته الأحياء ولا يرث بعض الأموات من بعض **فصل** و  
الوارثون ثلثة أصناف ذوى السهام المعروفة أى القدر في كتاب  
الله تعالى والعصبة الذين يأخذون جميع ما بقى عن ذوى السهام مطلقا  
سببا كان أو نسبيا فخرج ذوى الرحم لانه لا يأخذ ما بقى من ذى سهم نسبيا  
وإذا انفردوا عن غيرهم من الورثة يأخذون جميع المال بجهة واحدة بخلاف  
صاحب الفرض لخالص العصبية فإنه يأخذ جميع ما بقى من ذوى السهام بعضه  
بالفرض وبعضه بالورث كمن ترك بنتا وزوجة فإن البنت تأخذ جميع  
ما بقى من ذوى السهم نسبيا وهو الزوجة ونسبيا وهي نفسها وعند الأفراد  
تأخذ جميع المال لكننا بالجهة واحدة بل بعضه بالفرض وبعضه بالورث  
وذوى الأرحام قرايات للميت ممن ليس بذي سهم ولا عصب ولا يرثون أى  
ذوى الأرحام معهم أى مع أصح الفروض والعصبة الآ مع الزوج والزوجة  
حصر الوارثين في الأقسام المذكورة مع أنه في آخر مختصره عدتمولى المولات  
من الورثة وهو ليس منها **فصل** ذوى السهام عشرة الأب والجدة  
الصحيح وهو الذى لا يدخل في نسبة إلى الميت أم كاب الأب فى حاله  
عند عدم الأب ولما جدد الفاسد وهو الذى يدخل في نسبة إلى الميت  
أم سواء كان من طرف الأم كاب الأم أو من طرف الأب كاب أم الأب ففى  
ذوى الأرحام والبنت وبنت الابن والأم والجدة الصحيحة وهو الذى  
يدخل في نسبها إلى الميت جد فاسدا أو من طرف الأب كأم الأب وأما

من الورثة وهو ليس منها  
الصحيح وهو الذى لا يدخل في نسبة إلى الميت أم كاب الأب فى حاله  
عند عدم الأب ولما جدد الفاسد وهو الذى يدخل في نسبة إلى الميت  
أم سواء كان من طرف الأم كاب الأم أو من طرف الأب كاب أم الأب ففى  
ذوى الأرحام والبنت وبنت الابن والأم والجدة الصحيحة وهو الذى  
يدخل في نسبها إلى الميت جد فاسدا أو من طرف الأب كأم الأب وأما

الزوجة

الجدة الفاسدة وهو الذى يدخل في نسبها إلى الميت جد فاسدا من طرف  
الأم كأم أب الأم أو من طرف الأب كأم أب أم الأب ففى من ذوى الأرحام  
والزوج والزوجة والأخت من أى جهة كانت أى من جهة الأب والأم أو  
من جهة الأم والأخ من الأم **فصل** ثم الأب له أحوال ثلث أحدها حالة  
يستحق الأب الأرث فيه بالفرض المحض أى الخالص عن التعصب وهو حالة  
أن يكون للميت ابن أو ابن الابن وأن سفل وثانيها حال يستحق الأب  
الأرث فيه بالفرض والتعصب معا وهو أن يكون للميت بنت أو بنت  
الابن وأن سفلت وثالثها حال يستحق الأب الأرث فيه بالتعصب  
المحض أى الخالص عن الفرض وهو أن لا يكون للميت ولد ابنا كان أو بنتا  
ولجد أب الأب وأن على ذلك أى له أحوال ثلث كالأب عند عدم الأب اعلم  
أن الجد ليس كالأب فى أربع مسائل **السئلة الأولى** أم الأب لا توث  
معه وترث مع الجد والثانية أن الميت إذا ترك الابن واحد الزوجين  
فللام ثلث مابقى بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الأب جد  
فللام ثلث جميع المال الأعند أبى يوسف فإن لها ثلث الباقي أيضا والثالثة  
إذا بنى الأعيان أى الأخوة والأخوات لأب وأم وبني العلات هو الأخوة  
والأخوات لأب كلهم ينسقطون مع الجد الأعند أبى حنيفة والرابع أن أبا القوت  
مع ابنه يأخذ سدس الولاء وعند أبى يوسف والباقي للابن وليس  
للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا فرق بينهما أى بين الأب والجد عند  
الإمة إذا لا يأخذ أن يشك من الولاء عندهم **فصل** والأم لها حالتان

ينسقطون مع الأب أم الأم

ورثتها ولا ولد الابن ابنا كان



الأول ثلث حالة لها ثلث الكل فيها والثانية حالة لها سدس فيها ولا يجزئها  
 من الثلث إلى السدس إلا الولد أي ولد لثلاث بنات أو ولد لابن  
 وإن سفل ابن كان أو بنت أو الاثنين من الأخوة والأخوات فصاعداً  
 من أي جهة كانت أي من جهة الأب والام أو من جهة الأب ومن جهة  
 الام أو بعض من جهة وبعض من جهة أخرى وذورة الاثنين وإن شترهما  
 وذورة أحدهما وإن شتره الأخرى سواء ولللام أيضاً أي كالثنتين الشا  
 بقتين في المسئلتين تلك ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة من ترك زوجاً  
 وبنتين أو زوجة وبنتين للمسئلة الأولى من ستة نصفها الزوج وهو  
 ثلثه وتلك ما بقي بعد فرض الزوج وهو واحد للام والباقي وهو اثنا  
 للاب وفي المسئلة بالحقيقة الأب يعصب الام فيكون الباقي بعد فرض  
 أحد الزوجين بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين **فصل** في الزوج له  
 حالتان الأولى حالة له النصف فيها والأخرى حالة له الربع فيها لا يجزئ  
 من النصف إلى الربع إلا الولد أي ولد الزوج مطلقاً وإن سفل **فصل**  
 والزوج له حالتان الأولى حالة لها ربع فيها والثانية حالة لها  
 الثمن فيها ولا يجزئها من الربع إلا الولد أي ولد الزوج. ابن كان أو  
 بنت من هذه الزوجات أو من غيرها أو ولد الابن وإن سفل ابن كان  
 أو بنتاً **فصل** في الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة  
 الثلث والثلثان والشدس والنصف والربع والثمن فالثلث منها  
 أي من الستة فرض النصفين فرض الام إذا لم يكن للثمن ولداً أو ولد

أي ابن كان أو بنتاً من هذا الزوج أو من غيره أو ولد الابن مطلقاً

وإن سفل

وإن سفل أو الاثنين من الأخوة والأخوات من أي جهة كانت وفرض الاثنين  
 من أولاد الام فصاعداً مذكورين كانوا أو مؤنثين أو أحدهما مذكر أو الآخر مؤنثاً  
 وهكذا عند الزيادة عن الاثنين ذكورهم أو ناثهم فيه أي في الثلث سواء يعنى  
 يقسم الثلث من المذكور والمؤنث منهم عند الاختلاف على التسوية ولا يفضل  
 المذكر على المؤنث **فصل** الثلثان منها أي من الستة فرض أربعة  
 أصناف فرض البنيتين وما فوقهما عدم الابن وفرض بنتي الابن وما فوقتهما  
 وإن سفلتاً عند عدم بنت الصلب وعند عدم الابن لأن الابن يسقط  
 بنات الابن وعند عدم ابن الابن وإن سفل فانه يعصبهن وفرض <sup>الحيث</sup>  
 لاب وام وما فوقتهما عند عدم الاخ لاب وام فانه يعصبهن وعند عدم بنات  
 الصلب وبنات الابن وبنات الابن فإن الأخوات مع البنات عصبة كالسبحي  
 وعند عدم الابن وابن الابن وإن سفل والاب وعند عدم الجد الصحيح عند  
 أبي خيفة فإن الابن وابن الابن يسقطون بنو الاعيان وبنو العلات بالانفا  
 وأما الجد فيسقطهم أيضاً عند أبي خيفة دون صاحبه ويقول أبي خيفة لثني  
 عند الخيفة وعند الشافعي إذا اجتمع الأخوة والأخوات من الابوين أو من الاب  
 مع فإن لم يكن معهم ذوفرض فالجد خير الأعمش من المقاسمة وتلك كل المال  
 ويستويان إذا كانوا مثلي الجد وهو كاخ في المقاسمة فإذا كان مع الجد اخ  
 واحد أخذ المقاسمة نصف نصف المال ففي خير له من الثلث وإذا كان معه  
 أخواته فهما وبيان وإذا كان معه ثلث أخوة فالثلث خير له لأن نصيبه  
 بالمقاسمة ربع وإذا كان معه اختان لاب وام أو ثلث أخواته فالمقاسمة



خير له وان كانت معه اربع اخوات في سواد وان زادت الاخوات على الاربع  
كان الثلث خياله وان كان معهم ذوفرض فان لم يفضل شيئا بنتين وام زوج  
او فضل دون السدس بنتين وزوج فيفرض ذوفرض للسئلة وان فضل  
قدر السدس بنتين وام فيأخذ الجدة ويسقط الاخوة والاخوات في الخوال  
الشابقة كلها فان فضل اكثر من السدس فلجد افضل الامور الثلاثة من  
المقاسمة وسدس كل المال وتلك ما يبقى جد وزوج اخ المقاسمة خير له  
جد وتلك اخوة وبنتين السدس خير له جد وخمسة اخوة وام تلك ما يبقى  
خير له ولو اجتمع مع الجد الاخوة والاخوات من الابوين ومن الاب ايضا فالجد  
خير الاميرس او الامور ويعد اولاد الاب على الجد اضاراه في الحس فاذا اخذ  
حصته فان كان في اولاد الابوين ذكر فلا يثنى لاولاد الاب فان لم يكن فان كان  
من اولاد الاب والام اخوة واحدة فتأخذ الى النصف وقد يبقى شيئا لاولاد  
الاب بجد واخوة الاب وام واخيتي من الابوين سهمان الاب ففهمنا للثا  
ففي خمسة للجد سهمان وللأخت من الابوين سهمان ونصف فيبقى لكل من  
الاخيتي لاب الربع ولو كانت في هذه المسئلة اخت واحدة لاب لم يبق  
لها شيء لان الجد يأخذ ههنا بالمقاسمة نصف المال وهو خير له من تلك  
فيبقى نصف اخر فهو للأخت لاب وام فلم يبق للأخت لاب شيء وكذا  
للمال اذا كان من اولاد الابوين اختان فانهما تأخذان الى الثلثين  
فلا يفضل شيئا منهما اعلم ان الاخوات يمين عصبة بالجد فان الجد بمنزلة الاخ  
فلا يفرض لهن الا في الكدربة وهي زوج وام وجد واخوة الابوين اولاد

فلا يفرق

فلا يفرق النصف وللام الثلث وللمجد السدس ويفرض للأخت النصف وتقال المسألة  
الى تسعة وانما جعلت ههنا صاحبته فرض كيلا يصير محرمة بالكلية مع انه  
لامانع من جعلها صاحبته فرض ثم يقيم نصيب الجد الى نصيب الأخت فيقسم  
بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لان المقاسمة خير له ولو كان بدل الأخت ثلثا  
سقط اذا عول للعصبة ولو كان اخيتي فالزوج النصف وللام السدس وللمجد  
السدس والباقي لها ولا عول ولو ترك بنتين وامتا وجدا واختا سقطت الأخت  
لانها عصبة محضه مع البنت ووجود البنت مانع من جعلها صاحبته فرض  
وفرض الأخيتي لاب وما فوقهما عند عدم الأخ لاب والأخت لأب وام  
والأخت لاب وللم بنت الصب وبنت الابن والابن وابن الابن وان سفل  
والاب وعند عدم الجد عند اب حينه **فصل** السدس منها اي من الستة  
فرض سبعة اصناف فرض الأول في حال وهو اذا كان للميت ابن او ابن ابن وان  
سفل وفرض لجد اب الاب وان علا كذلك اي في حال المذكور السدس عند  
عدم الاب وفرض لام في حال اي اذا كان للميت ولدا وولدا ابن وان سفل  
او الاثنان من الاخوة والاخوة فصاعدا السدس وفرض وفرض الواحد من  
اولاد الام السدس مذكرا كان او مؤنثا وفرض الجدة الصحيحة السدس اي واحدة  
كانت الجدة او اكثر يستحق سدسا واحدا وان لم يخلف لدا ولا ولدا لابن ولا  
اشيتي من الاخوة والاخوات واذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام ام الاب  
واخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام وهي ايضا ام اب الاب **ميت**  
تقسم السدس بينهما عند الشافعي الى كوسف النضاف **م** **م** **م**  
وعند

الذين عدلهم سبطا فيكون الاخوات لأم وام  
فرض وام والاخ لأب وام

في الجدة والجدات



تقسم الشدس بينهما عند الشافعي وإبي يوسف باعتبار الأبدان وعند محمد  
أثلاثا باعتبار الجهاث لثلاث لذات قرابتين وثلاث لذات قرابة واحدة كما إذا ترك  
ابن عم أحدهما أخ لأم فإنه يأخذ ذلك الأخ الشدس بالفرض والباقي بينهما نصيبا  
بالعصبة قال الإمام السرخسي لا رواية عن أبي حنيفة في صورة تعدد قرابة أحد  
الجدتين وذكر في فرائض الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من أصح  
الشافعي أن قول أبي حنيفة ومالك والشافعي كقول أبي يوسف وفرض بنت لابن  
وبنت الابن مع بنت القبل الواحدة الشدس تكلمة الثلاثين يعني أن نصيب  
البنات بالنص الثلثان والواحدة العلية لها النصف فإذا أخذت نصفها بقي  
في الثلاثين الشدس فتأخذ بنات الابن ليكمل الثلثان فيستوفي البنات  
حقوقهن وفرض الاخت من الأب والأخوات من الأب الشدس مع الاخت الواحدة  
من الأب والام تكلمة الثلاثين يعني أن نصيب الأخوات بالنص الثلثان والاخت  
لأب وأم إذا كانت واحدة لها النصف فإذا أخذت نصفها بقي من ثلثان الشدس  
فتأخذ الأخوات لأب ليكون الثلثان كالأخوات حقوقهن **فصل**  
النصف منها أي من الستة وهي الثلث والثلثان والشدس والنصف  
والثمن وفرض خمسة أصناف فرض بنت الواحدة الصلبية إذا لم يكن  
أخوها وفرض بنت الابن الواحدة عند عدم بنت القبل والابن وابن  
الابن وابنة الابن فإنها قامت مقام الصلبية عند عدمها وعلى هذا اليت  
وفرض الاخت الواحدة لأب وأم عند عدمها غيرها وعند عدم البنت  
الصلبية أو غيرها والابن وابن الابن وإن سفل أو الأب والجد الصحيح عند

إلى حنيفة وفرض الاخت الواحدة لأب عند عدم الاخت لأب وأم وعند عدم غيرها  
وعند عدم المذكورين في الاخت لأب وأم وفرض الزوج في حال أي إذا لم يكن للميت  
ولدا وولد الابن وإن سفل **فصل** الربع منها أي من الستة المذكورة وفرض  
الصنفين فرض الزوج في حال أي إذا كان للميت ولدا وولد الابن وإن سفل  
وفرض الزوجة والزوجة أي واحدة كانت أو متعددة لها ربع واحد في حال  
أي عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل **فصل** الثمن منها أي من الستة  
فرض صنف واحد فرض الزوجة والزوجة في حال أي إذا كان للميت ولدا  
وولد الابن وإن سفل **فصل** في العصباء وهي جمع عصبة عصبة الرجل  
في اللغة قرابة لا بد وفي الاصطلاح ما تر في تقسيم الوارثين العصبية أما  
نسبة أو بسببية والنسبة مطلقا تقدم على البسبية والنسبة ثلثة  
اقسام عصبة بنفسه وعصبة مع غيره وعصبة بغيره وأما العصبية بنفسه  
فكل ذكر لا يدخل في نسبة إلى الميت انتهى قال النبي صلى الله عليه وسلم أقرب  
العصباء الولام بالملوات ومأخذ الكلام مجازا فله بقوله الابن ثم ابن الابن  
وإن سفل ثم الابن ثم الجد اب الأب وإن علا ثم الأخ من الأب والام ثم  
الأخ من الأب وعند الشافعي للجد والأخوة في درجة ثم ابن الأخ من الأب  
والام ثم ابن الأخ من الأب وإن سفل ثم العم من الأب والام ثم العم لأب ثم  
ابن العم لأب وأم ثم ابن العم لأب وإن سفل ثم عم اب الميت مطلقا  
ثم ابنه وإن سفل ثم عم جد الميت مطلقا ثم ابنه وإن سفل تقدم الأقرب  
فالأقرب منهم على هذا الترتيب فإن ابن أخ لأب أولى من ابن ابن الأخ



الاب وام كما هو مخرج في شرح للشيخ وكذا ابن العم اب اولي من ابن ابن  
 العم اب ولم وان كانت العصبية متساوية في الدرجة فمن كان ذا قرابة أولى  
 من ذي قرابة واحدة مذكراً كالأموثا اما المذكور فكما مر في المتن من ان الاخ لا  
 وام اولي من الاخ لاب واما اللواتي فكالاخت لاب وام اذا صار عصبه  
 مع مولى بنت ابى من الاخت لاب ثم مولى العتاقة أى المعتق وهو العصبه <sup>للمعتق</sup>  
 أى ما وقع عليه العتق ثم عصبه مولى العتاقة على الترتيب المذكور فيكون عصبته  
 النسيبة مقدمة على عصبته النسبية وابنه مقدم على ابن ابنة آخر الترتيب  
 المذكور وعند الشافعي اخ المعتق مقدم على جده وكذا ابن اخيه والمراد لا  
 ترتب بالولادة من غيرتها كمنك بنات جبر تولدت من بى عبد وحسن المعتق  
 عشر ودينار والكبرى ثلثون ديناراً فاشترى بها اباهما بخمسين <sup>ففتق</sup>  
 عليهما ثم مات الاب وترك ثلثين من المال فالتكثان من ذلك المال بينهما اثلا  
 بالفرض والباقي وهو الثلث للاخريين مشيرين الى الاب اخماساً بالولادة ثلثة  
 اخماس للكبرى وخمسان للصغرى لان الكبرى قد اعتقت ثلثة اخماس  
 الاب بثلثين والصغرى قد اعتقت خمسين ثم ان الكبرى والصغرى  
 ان تزوجا اباهما بالولادة اذا جئ جنونا مطابقاً قال الشيخ الاسلام مؤلف  
 زاده كان شيخنا ابوبكر الحنيدى يحكى عن ابى موسى الحافظ ان كان يقول  
 هذا من الغريب التى يسئل عنها وهو ان يكون بنت الرجل وليته او عتق  
 عتقها او مكاتبها او مديبرها او مديبر مديبرها او من جبر لانيها  
 معتقها او مكاتبها او معتق معتقها سورته عتقها كما اذا اعتقت امرأة

عبداً فاشترى ذلك العبد عبد الآخر واعتقه ثم مات للمعتق الثاني وليس له عصبته  
 نسبه وقد مات قبله للمعتق الأول وعصبته فيرثه لتلك المرأة بالعصوبة  
 من جهة الولاء وكذا الحكم في مكاتبها وصورة مديبرها ان دبرت امرأة عبداً  
 ثم ادلت وتحت بدار الحجب وحكم القاضي بحرية عبدها المديبر ثم اسلمت  
 ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المديبر ولم يترك عصبته نسبه فحضر  
 المرأة عصبته وتوثر عنه بالولاء وحكم مديبر هذا المديبر كذلك أى حكم القاضى  
 بعق مديبرها بسبب لحاقها بدار الحرب فاشترى عبد او دبره ثم مات ورجعت  
 المرأة ناسبة الى دار الاسلام اما قبل موت مديبرها او بعد ثم مات المديبر  
 الثاني ولم يترك عصبته نسبه فحضر المرأة ترك منه بالولاء وصورة جبر معتقها  
 الوالى وان عبد امرأة تزوج باذنها جارية قد اعتقها غيبها تولد بينهما ولد  
 وهو حرة تبع لأمته فان الولد يتبع أمه في الرقبة والحرية وولادته لمولى أمه فاذا  
 اعتقت تلك المرأة عبداً جبر ذلك العبد من مولى الأمه باعتقها إياه ولادته  
 له الى نفسه ثم من نفسه الى مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وترك  
 معتقه ابنة قولاه لها وصورة جبر معتق معتقها الولاء ان امرأة اعتقت  
 عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً وزوجه بعقته غيب فولد بينهما ولد وهو  
 حرة وولادته لمولى أمه فاذا اعتقد ذلك العبد المعتق عبداً جبر ما عتاقه  
 ولادته لمعتقه الى نفسه ثم من نفسه الى مولاه ولو اعتقت الأم وهي حامل  
 فولدت لا ينقل الولاء عن موالها ابداً ان مولى العتاقة متأخر عن العصبه  
 النسبية مطلقاً فينبغي ان يذكر بعد هذا **فصل** اربعة من الرجال <sup>يعصرون</sup>





اربع من الشاة لما فرغ من العصبه ثبتي منها الابن يعصب اخته ويسقط  
 من دونه في الدرجة وابن الابن يعصب بنت ابنت الابن ويسقط  
 من دونه في الدرجة وابن الابن يعصب بنت ابن الابن ومن فوقه  
 ان لم يكن ذات سهم ويسقط من دونه وعلى هذا فقس والاخ من الاب  
 والام يعصب اخته والاخ من الاب يعصب اخته في ذلك للذكر مثل حظ  
 الانثيين واما المشرك فيسمى حارية ايضا وهي زوج وام او جدة واخوات  
 لام واخ او اكثر واخ واخت او اكثر واخ واخت او اكثر والابوين وعند  
 ابي حنيفة لا يشترط الاولاد ابوين اذ لا يبقى بعد الفروض شيء وعند الشافعي  
 يشارك اولاد الابوين اولاد الام في الثلث ذكرهم وانما هم سواء ولو كان  
 يدهم اولاد الاب يسقطوا ولا يعصب الاخوات من دونها فلو خلف اختين  
 ابوين واختا لاب وابن الاخ لاب فلما التكتان والباقي لابن الاخ **فقط**  
 الاخوات لاب وام تقيى عصبته من البنات وبنات الابن وكذلك الاخوات  
 لاب اي هي عصبته من البنات وبنات الابن لقولهم اجعلوا الاخوات مع البنات  
 عصبته اى اجعلوا جنس الاخوات مع جنس البنات عصبته ومن سواهم اولاد  
 البنات اي البنات بنات الابن والاخوات لاب وام والاخوات لاب من اولاد  
 العصبته كأولاد الاخ لاب وام اولاد بنفرد ذكرهم بالميراث دون الاناث  
 يرلد من لان من لها من الاناث واخوها عصبته لانقيى عصبته باخيها <sup>كالعلم</sup>  
 والعمة المال كله للعلم ولا يشترط للعمة لقولهم لمحق القران بالعلم فاما ابنته  
 القراني فلا ولي لغير ذكر **فقط** واذا اجتمع عدد من العصب في درجة

وعدة

واحدة كنكث بنين لابن وابن واحد لابن اخر قسم بينهم بالتسوية على عدد  
 رؤسهم لا على عدد اباؤهم وامهاتهم فيقسم المال على اربعة اسهم لكل واحد على  
 سريه يكون بينهم ثلث بنين ابن يعصب ابيه وسهم لابن واحد لابن اخر يعصب  
 ابيه **باب الحجب** والاستقاط الحجب في الثلثة المنع وفي اصطلاح اهل  
 هذا العلم منع شخص مخصوص عن ميراثه اما كله او بعضه بوجود شخص  
 اخر وهو على نوعين احدهما حجب نقصان وهو حجب عن سهم اكثر الى سهم  
 اقل وذلك اى حجب النقصان بخمسة نفر من الورثة للزوج والزوجة والام  
 وبنت الابن والاخت لاب فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع  
 الى الثلث بوجود الولد او ولد الابن والام يحجب من الثلث الى السدس بالولد  
 اولد الابن او الانثيين من الاخوة والاخوات فصاعدا وبنت الابن تحجب  
 مع بنت الصليب من النصف الى السدس تكمله للثلاثي والاخت لاب تحجب  
 مع الاخت لاب وام من النصف الى السدس ايضا ولما علم انفا صيرها ما سبق  
 لم يتعرض للمنفح حجب عن الميراث بالكلية وهو الاستقاط ستة نفر  
 من الورثة لا يسقطون بحال عن الميراث الابن والاب والام والبنت و  
 الزوج والزوجة وتسقط الجدة من جهة الام او من جهة الاب بالام  
 لان الوارثين ان اتحدوا في سبب الارث فالاقرب يسقط الابعد سواء  
 كان الابعد مدينا الى الميت اى متبا اليه بالاقرب اولاد تسقط الجدة  
 البعدى من اى جهة كانت الجدة القرني من اى جهة كانت سواء كانت  
 القرني واثا كالموت ترك ام الاب وام ام الام فان ام الاب واثا قرني



تحت البعدى وهي ام الام او محوثة كالوترك الاب وام الاب وام ام الام  
 والاب مع انها محوثة بالاب تحجب ام ام الام فالام كلمة للاب وعند الشافعي  
 البعدى من جهة الام لا تسقط بالنزول من جهة الاب بل شاركها في السدس  
 وسقط الاجداد بالاب والجدات من جهة الاب سقط بالاب وتسقط  
 بالجد ايضا لان المدعى اذا استحق جميع المركة بجرته واحدة يسقط  
 المدعى سواء احتد في السبب اولا الا ام الاب وان علت فانها يرث بالجد  
 لانها ليست من قبله ويسقط اولاد الابن بالابن ويسقط الاخ لغير الاخت  
 لاب بالاخ لاب وام وبالاخت لاب وام اذا صارت عصبة مع البنات ان  
 بنت الابن ويسقط بنو الاعيان وبنو العلات بالابن وابن الابن والاب والجد  
 كما ذكرنا وتسقط الكلالة اي بنو الاخيان وهم الاخوة والاخوات من الام ابنة  
 نذر من الورثة بالاب والجد والولد مطلقا وولد الابن مطلقا وان سقط  
 واذا استكملت البنات الثلاث تسقط بنات الابن الا ان يكن معهن  
 او اسفل منهن غلام فيعبر من هذه الصورة اذا استكملت الاخوات من  
 الاب والام الثلاثين سقطت الاخوات من الاب الا ان يكون معهن اخ  
 هن فيعبر من ومن لا يرث بحال اي المحرم عن الموات كالوقوف والقاتل  
 لا يحجب شخص بحال لا يحجب حرمة ولا يحجب نقصان والمحبوب يحجب  
 حجب حرمان كما ذكرنا في سقوط الحدة البعدى لا بالتقرب ويحجب حجب نقصان  
 ايضا لاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كانا لا يرثان  
 مع الاب ولكن يحبان الام من الثلث الى السدس وعند الشافعي بشرط

ميت  
 بتبني  
 اصل السيد  
 من ستة  
 صحيح المسئلة  
 من ثمانية عشر

حجب الحرمان الارث فمن لا يرث لا يحجب حجب الحرمان لكن يحجب حجب النقصان  
 كالمثال المذكور **فصل** يقسم الزمان وهو نوعان النوع الاول النصف  
 والربع والثلث والنوع الثاني الثلثان والثلث والسدس من سبعة اصول من  
 اثني وثلاثة واربعه وستة وثمانية واثنى عشر واربعه وعشرين  
 كل مسألة فيها النصف فقط كن ترك زوجا وابا فاصلها من اثني ومياها  
 الثلث فقط كن ترك اما وابا والثلثان فقط كن ترك اخي من لاب وام  
 اولاب وترك ابن الاخ لاب وام اولاب من ثلثة ومياها الربع فقط كن ترك  
 زوجة وابا من اربعة والسدس فقط كن ترك ابا وابنا من ستة والثلث  
 فقط كن ترك زوجة وابنا من ثمانية اذا كان في المسئلة من النوع الاول النصف  
 والربع معا كما لو تركت بنتا وزوجا فالمسئلة من اربعة واذا كان في المسئلة  
 النصف والثلث معا كن ترك بنتا وزوجة فالمسئلة من ثمانية واذا كان في  
 المسئلة من النوع الثاني الثلث والثلثان معا كن ترك اخي من الام  
 واخي من لاب وام فالمسئلة من ثلثة او الثلث والسدس معا كن ترك  
 اخي من الام واما او الثلثان والسدس معا كن ترك اخي من لاب وام واما  
 او الثلث والثلثان والسدس معا كن ترك اخي من لاب وام واخي من الام  
 اما فالمسئلة من ستة واذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع  
 الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس جميعا كن تركت زوجا واما واخي  
 لاب وام واخي من لام او ببعضه كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط  
 كن تركت زوجا واخي من لام واختلط لام بالثلث فقط كما اذا تركت

١٢٢



زوجا واختين لآب وام او اختلط بالسدس وحل كما اذا تركت اما بنتا او  
 اختلط بالثلاث والثلاثين معاكن تركت زوجا واختين لآب ولم واختين لآم  
 او اختلط بالثلاثين والستين معاكن تركت زوجا واختين لآب وام واما  
 اختلط بالثلاث والستين معاكن تركت زوجا واختين لآم واما المسئلة  
 من ستة واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلاث والثلاثين  
 والستين كما اذا خلف زوجة واما واختين او بعضهما اذا اختلط بالثلاثين  
 من فقط كزوج وبنتي او بالثلاث فقط كزوجة وام او بالستين فقط كزوجة  
 وواحد من اولاد الام او اختلط بالثلاثين والثلاث معا كزوجة واختين لآب  
 وام واختين لآم او اختلط بالثلاثين والستين معا كزوجة وام واختين  
 لآب وام او اختلط بالثلاث والستين معا كزوجة وام واختين لآم فالمسئلة  
 من اثني عشر واذا اختلط النصف من النوع الاول ببعض النوع الثاني كما اذا اختلط  
 بالثلاثين فقط كزوجة وبنتي او بالستين فقط كزوجة وام وابن او بنت  
 والستين معا كزوجة وبنتي واما المسئلة من اربعة وعشرين والاختلط  
 الربع والنصف بما ذكرنا اشار بقوله والربع مع السدس من اثني عشر والنصف  
 مع السدس من اربعة وعشرين واعلم ان من صالح من الورثة على بنتي  
 من التركة وخروج من البيي يجعل كانه لم يصالح ولم يخرج من البيي  
 في حق اصل المسئلة كزوج صالح على في ذمته من المهر وخروج من البيي  
 وام وعم ويجعل اصل المسئلة من ستة نصفه وهو ثلثة للزوج وثلثة  
 وهاتان للام والبنت وهو واحد للقم فيطرح من الستة نصيب الزوج

زوج ام اب بنت

ام اب بنت

وهو ثلثة

وثلثة وينقسم باقي التركة على سهام الام والقم اثلاثا سهما للام وسهم للقم  
 يجعل الزوج المصالح كالعدم حتى يكون اصل المسئلة من ثلثة فيعكس حال الام  
 والقم **باب القول** وهو في اللغة الرفع وفي الاصطلاح ان يزيد سهام الورثة  
 على اصل الفريضة اي المسئلة فتعال اي ترفع وتزاد الفريضة لاصلها اي على  
 اصلها حتى تساوي المسئلة سهام المسئلة الورثة يدخل النصف على جميعهم  
 على جميع الورثة اعلم ان المسئلة لا تعال للعجبة والقاتع لصاحب الفرض  
 اذا ضاق بالخروج عن فرضه والخارج سبعة اربعة منها لا تقول وهي الاثنان و  
 الثلاثة والاربعة والثمانية وثلثة منها تقول وهي الستة واثنى عشر واربعة و  
 عشرين اما الستة فقد تقول الى سبعة منه اي من القول ام واختان لآب  
 وام واختان لآم وللام السدس وللأختين لآب وام الثلثان وللأختين لآم  
 اصل الفريضة من ستة تقول الى سبعة بسهم واحد وقد تقول الى ثمانية  
 اي من القول الى ثمانية زوج وام واختان لآب وللزوج النصف وللام  
 السدس وللأختين لآب الثلثان عالت بسهمين الى ثمانية وقد تقول الى تسعة  
 منه اي من القول الى تسعة زوج وام وثلث اخوات متفرقات اي لأخت لآب  
 وام لأخت لآب والأخت لآم للزوج النصف وللام السدس وللأخت لآب  
 وام النصف ايضا ولكل واحد من الأخت لآب والأخت لآم السدس ايضا  
 اي كالام لقول بثلثة اسهم الى تسعة وقد تقول الى عشرة زوج وام واختان  
 لآب وام واختان لآم للزوج النصف وللام السدس وللأختين لآب وام  
 الثلثان وللأختين لآم الثلث تقول باربعة اسهم الى عشرة واما اثني



عشر فقد تعول في ثلثة عشر في زوج وابوين وبنت وقد تعول في خمسة عشر  
 في زوج وابوين وبنت الابن وقد تعول في سبعة عشر في زوجة  
 وام واخيتي لاب واخيتي لام واما ابنة وعيتر من فقد تعول في سبعة  
 وعشرين في زوجة وابوين وبنتي في المسئلة البنية عولا واحدا وانما  
 منسبة لانها مسئلة عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه على منسبة الكوفة فا  
 عنها بديهة فقال السائل متعتا اليس للزوجات الثمن فقال علي كرم الله و  
 وجهه صا د ثمنها تسعا ومضى في خطبة فتعجبوا من فطنته **باب الرد**  
 الرد ضد العول اذ في العول تفضيل السهام على المخرج وفي الرد تفضيل المخرج  
 على السهام اذ افضل من المخرج المال عن فرض ذوى السهام ولم يكن هناك  
 عصبة نسبية ولا سببية فانه يرد على كل سهم بقدر سهمه الاعلى الزوج  
 والزوجات فانه لا يرد عليهم ما ينشئ لانها اجنبيان باخذان فرضهما ويران  
 وهي اى الرد على ما عدا الزوجي قول الامام عبيد الله بن عمر وعلى واكفى الصحابة وقال  
 عثمان يرد على الزوجي ايضا وفي البيهقي ما فضل عن فرض احد الزوجي  
 يرد عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال لانه في زماننا لا  
 يصرف الى المستحق ظاهر اعلم ان الرد يقع على سهم وعلى سهمي وعلى ثلثة  
 سهم وعلى خمسة سهم ولا يتجاوز الرد من ذلك اى لا يقع الرد على ستة سهم  
 وما فوقه فاحصل الاصل اى اصل المسئلة من السهام التي تقع الرد عليها فان  
 وقع الرد على سهم فالمسئلة من واحد وان وقع على سهمي فالمسئلة  
 من اثنين وان وقع على ثلثة فمن ثلثة وان وقع على اربعة فالمسئلة

من اربعة وان وقع على خمسة سهم فمن خمسة بالاختصار بيان مسائل الرد  
 منها البنت الواحدة تترك جميع المال نصفه بالفرض ونصفه بالرد على سهم واحد  
 فبنتها من واحدة وبنتان تتركان جميع المال بالفرض والرد على سهمي فبنتها  
 من اثني وام واخ لام يتركان جميع المال بالفرض والرد على ثلثة سهم فالمسئلة  
 من ثلثة بنت وبنت الابن يتركان جميع المال بالفرض والرد على اربعة سهم  
 فالمسئلة من اربعة وثلث اخوات متفرقات يرش جميع المال بالفرض و  
 الرد على خمسة سهم فالمسئلة من خمسة واذا كان مع من يرد عليه من  
 من لا يرد فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل الخارجة واجعل مسئلة من يرد  
 عليه من سهمه **باب ذوى الارحام** وتوريت ذوى الارحام من ضمن الرد  
 اولى هم بالميراث اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ذكورا كانوا او  
 اناثا ثم لجد الفاسد كاب الام وان علا ولجد الفاسد كام ابا لام  
 وان علت ثم بنات الاخوة من اى جهة كانت واولاد الاخوات من اى  
 جهة كانت وبنو الاخوة لام وان سفلوا ثم العما والخالات من اى جهة  
 كانت والاخوان من اى جهة كانوا والعلم من الام من ذوى الارحام واولاد  
 العما والخالات والاخوان والعلم لام وان سفلوا وعم اب الميت لام وعمته  
 وخاله وخالته وعم ام الميت من اى جهة كانت وعمتها وخالتها  
 واولادهم وان سفلوا من ذوى الارحام ويقدم على ذلك اى على الترتيب  
 المذكور الاقرب فالاقرب من كل نوع منهم اى من ذوى الارحام في الدرجة  
 على ترتيب العصبة واذا استوت درجاتهم ولم يكن فيهم ولد وارت



او كان كلهم ولد وارث وكان خير قرابتهم متحدا ولم يكن في احدهم قوة قرابة تهم  
 قسم لاله بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على عدد رؤسهم لا على عدد ابائهم وامها  
 كبرت بنت الاخ لاب وابن بنت الاخ لاب وكبرت الاخت لاب وام وابن  
 الاخت لاب وام واما ان كان احدهم يدعى بالميت بالعصبة او بذي الرحم  
 فهو اولى بالميراث من الاخيرة بن كبرت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت  
 لانها بنت صاحبة الغرض وكبرت العم لاب وام وابن العم لاب وام وبنت  
 العم لاب وام لانها بنت العصبة وان كان بعضهم من طرف الاب وبعضهم من  
 طرف كمال ترك عم لاب وام وخال لاب وام فالثلثان لقرابة الاب والثلث  
 لقرابة الام كذا لو ترك عم لاب وام وخاله لاب وام فاللعمه الثلثان نصيب  
 الاب والخاله الثلث نصيب الام وان كان احد قوه قرابة فذو القوه او  
 مذكرا كان او مؤنثا كافي للثلاث المتفرقات وللاولاد المتفرقة والاخوان  
 المتفرقين اولهم بالميراث من كان لاب وام والاخرى سواء من كان لاب  
 ومن كان لام لانه اقوى بالابوين ومن كان لاب اولى بالميراث من كان لام  
 فالعمه لاب وام اولى من عمه وعم لام والعمه لاب اولى من العمه لام وكذا  
 والاحوال **فصل** مولى المولات يرث ممتي والاه وعاقله ومما  
 على ان يتوارثا ويكون كل واحد منهما عاقلا من الاخر او يرث احدهما  
 دون الاخر ويكون عاقلا عنه ولا يرث الاخرى لها ما شرطا يعني ان شرطا  
 الارث من الجائزين فرث كل واحد منهما من الاخر وان شرطا الارث  
 من احدهما يرث الاخر منه فقد ويشترط ان يكون من يورث عنه

معتق الغير وان لا يكون غريبا وان مجهول النسب وعند بعضهم لا يشترط ان يكون  
 مجهول النسب ويدخل في هذا العقد اولاد الصغار ومن تولد له بعد ذلك وله  
 ان يفسخ هذا العقد بالقول بحضرة الاخر والفعل بغيبه الاخر بان يوالي غيره  
 فان عقل عنه او من ولده ليس له ذلك وان لم يعقل عنه ولم يتحول بالولاء  
 الى غيره حتى مات ولم يترك وارثا مقدما على مولاه فماله لمولاه والمرأة في هذا العقد  
 العقد كرجل وان والت امرأة وولدت ولدا لا يعرف له اب بتعها في هذا العقد  
 وهو اولى المولات اخر الورثة ولا يرث مع اقارب الميت ولا مع مولى  
 العتاقة وعصبة ويرث باحد الزوجين البكر من فرضه فان لم يكن مولى  
 المولاة ولم يوجد احد من المذكورين فالمال كله لبيت المال واعلم  
 ان مولى المولاة مقدم على المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت  
 نسبه باقران من ذلك اذ اقامت المقر على اقران والمقر له مقدم  
 على الوصي له بما زاد على الثلث ولا ميراث عند الشافعي  
 لهؤلاء الثلثة تمت الكتب بعون هذا الملك  
 الوهاب كنية الفقيه الحقي من لا محمد بن محمد بن  
 غفر له ولوالديه والاستاذي امين بامير

تاريخ سنة ١١٠٠



سمر لذكر كرم محمد الوحي

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على خير خلقه محمد وآله وصحبه  
اجمعي هذه حواشي علقها على النجدة تأليف شيخنا شيخ الاسلام  
ولخفاظ ابى الفضل احمد بن علي بن محمد بن علي بن احمد بن حجر العسك  
المهرى تغذ الله برحمته ورضوانه بعضها حيي قراءة عليه الشرح المشار  
بعضها حيي اقراءه والله السفل ان ينفع بها بمنه وكرمه **قوله** واشهد ان لا  
اله الا الله عظم الجلالة الفعلية على الاسمية محافظة على الصيغة المتعدية بها  
في الحمد الله الشهيد في الصلوة والذكر خارجها في الخطبة وغياها وجهة الوصل  
بي الجمليتي ان كلا منهما الساتية وذكر الله سبحانه اذ الاولى بيان علية عمل  
صفاته وورد بهذا الصيغة افراد دعا القنوت في رواية السائي المحدث  
الفصل بالصمد المصلاة سمي ابو محمد كتابة لمحدث الفاضل بي الراوي والوا  
وابو محمد هذا هو الحسن بن عبد الرحمن خلاد الرام زمري ينسب الى لامه  
احدى كور الأهواز من بلاد خراسان بضم الخاء المعجمة وسكون الواو بعدها  
زاي معجمة مفتوحة ثم نينى مهملته ثم مشافوق بلاد دي فارس والبصرة ويقال  
لهلوف ايضا روى ابو محمد هذا عن احمد بن حماد بن سيف وبقي القريب  
من سنة سنتين وثلاثمائة قاله ابن التميمي وارضى عني وفاته بالسنة  
المذكورة **قوله** وهو ابو عبد الله النسابورى احتوز عني بشاركة في  
الشرح بالحكمة ابى احمد محمد بن محمد بن محمد بن احمد محدث خراسان هو  
نسابورى ايضا متقدم على ابى عبد الله لان وفاته سنة ٧٨٠ م ووفاته

عبد الله سنة عنه وابو عبد الله هو محمد بن عبد الله بن حمدويه ابن نعيم  
المعروف بابن الشيخ بالتشديد الحافظ الكبير المشهور صاحب التصانيف ولد  
سنة ١١٠٠ م وله ترجمته حافلة في التواريخ المشهور وكتابه المشار اليه هو كتاب  
علوم الحديث **قوله** ابو نعيم الاسبهااني بالباء التي مع بيى الباء والفاء في لسان  
ولذا كتبت تارة بالباء وتارة بالفاء وهو الامام الحافظ الكبير احمد بن عبد الله  
بن احمد بن اسحق المحدث الجليل الصوفي صاحب كتاب حلية الاولياء الذي  
لم يصنف في باب مثله وغني عن التاليف البيهقي حجة تنهية توفي سنة  
١١٠٠ م ولما الخطيب ابوبكر فهو احمد بن علي بن ثابت حافظ المسر وعمر بن عبد  
البر حافظ المغرب ماتا في سنة ١١٠٠ م وابى عبد البر اسنما **قوله** القاضي عياض  
ابن عمر بن موسى بن عياض الحصى السبي بن فتح السيوف المملوك وسكون الموحدة  
نسبته الى سبته بالراء بالاندلس الامام الحافظ الكبير صاحب التصانيف المشهور  
كالشارق والاكمال شرح مسلم والسعاخذ عن ابى علي بن سكرة ومحمد بن عثمان  
وهشام بن احمد وخلق او اجازله ابو علي الغساني ونفقة بابى عبد الله محمد بن  
عيسى التيمي وغني روى ابى القاسم بن سكرال وخلق وله اليد الطولى  
في العلوم وله البلاغة الزايفة والسحر الجيد في سنة عنه وكتابه الذي  
نكون شيخنا هو كتاب الماعى الى اصول الرواية والسمع والماع بكر الخمر  
اصل الاسان **قوله** لليباخي بي الجيم والشيى بلفه الفرس نسبة مائة  
بلدة بتراب ادى بجان هو ابو حفص عمر بن عبد المجيد **قوله** فلا يحصى كم  
ناظم له يشير الى جملة كثيرة من اشغل به نظما او اختصارا واستداركا



واقتراراً ومعارضة واختصاراً الأكثى كل من النافلي والخيرين ومن ذكرهم  
 فمن نظر القاضي لثوى بضم لثاء الجدة وتشديد الياء المشا تحت مثل يا البتة  
 والمافظ أبو الفضل العراقي يفتح النون وممن اختصر العلماء التزكافي شيخ العراقي  
 الإمام النوى في التقريب والسير وفي الارشاد غالباً وبعضهم استدرك كالنوى  
 في موضع يسيرة وكابن ديق العبد كذلك وكالبليقي في محاسن الاصطلاح  
 وبعضهم استعمل ابن الصلاح فاجاب عن بعض الاستدراك كانت كما هو معروف  
 من طالع كلامهم **قوله** ان يراده اي الشرح **قوله** ووجهها اي التحية بينهما الزني قسم  
 من اقسام الكلام اي اذا قسم الكلام الى خبي واستحجار وهو الاستفهام وامر و  
 لهو وتوبيه وهو المسمى بالانسان عند من قسم الكلام بان جعل ما احتل الصدق  
 الكذب هو الخبر وما لا يحتل الانشأ فالكلام باشتماله الصدق والكذب  
 اسفاً ذلك فيما عدا **قوله** وعني هنا بالخبر ليكون اشمل فابتن له من حكم ثبت  
 للحديث في ضمنه لان الحكم الثابت للخاص ضمنه والاشميلة بالنظر بالنظر الاول  
 فالتعريف كل منهما كالتيج بالاضطرار للترادف واما بالنظر الى الثاني وهو التبيين فوجه  
 التعريف بالخبر ان ما ثبت للمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت للمروي  
 عن غيره النبي صلى الله عليه وسلم بطريق اول وهذا لا يفيد عبارة شيخنا  
 والعبارة الواضحة هنا ان يقال وعني هنا بالخبر لان الحكم الثابت له ثابت  
 للحديث ضمنه على القول الثالثة وبطريق اولى على الثاني وللترادف  
 على الاول يلزم على التوجيه التعيين بالخبر على الثاني ان يكون مقصود الكتاب  
 غير مستفاد منه الا بطريق مفهوم الموافقة الاول وهو خلاف مقصود مصنف

قوله في ضمنه لان الحكم الثابت للخاص ضمنه والاشميلة بالنظر بالنظر الاول  
 فالتعريف كل منهما كالتيج بالاضطرار للترادف واما بالنظر الى الثاني وهو التبيين فوجه  
 التعريف بالخبر ان ما ثبت للمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت للمروي  
 عن غيره النبي صلى الله عليه وسلم بطريق اول وهذا لا يفيد عبارة شيخنا

الكتب **قوله** طريق المتن طريق الحكمة هي الرواة الذين وصل اليها منهم والحكاية  
 ذكر اسماءهم وكيفته اداهم المتن **قوله** غير ذلك كما يقولون بنفسه في القرنين  
 والقول يتبعه في ثلاثمائة وبصغته عشرة عتة اصحاب بدر وتسد كل قائل دليل  
 حافية ذكر ذلك العدد فافاد العلم اي بدعوى قائله فمن تأمل لعله القا  
 الاستدلال القائلين ظهوره ان دليله لا يفيد دعواه وان منها متوجه  
 لم يهضم دليل على دعوته كما هو مختص في كتب الاصول وليس هذا موضع بسط  
**قوله** اذ الزيادة البليغ في حصول المقصود او نحوها من العبارات **قوله** هنا مطلوبة عبارة  
 فيها خزانة واللاتق ان يقال اذ الزيادة هنا بتحصيل المقصود او يقال اذ  
 لزيادة البليغ في حصول المقصود او نحوها من العبارات **قوله** وقد يقال ان شرط  
 الاربعة الخ عكس التعارف في كتب الاصول المتأخرة من ضبط علم حصول  
 الشرايط بحصول العلم بمضمونه الخبر فيقولون حصول العلم من خبر مضمونه  
 اية اجتماع شرائط التواتر في ذلك الخبر اي علامتها **قوله** في بعض المواضع  
 على انه يكفي في اطلاق اسم الغير بان يكون الامثال في طبقة من الاستا  
 فان لم يكن في شيء من طبقاته اثنان فهو مشهور لا غير مشهور اذ الاقل يعني  
 كالاشي في بعض الطبقات يقضي على الاكثر كالزائد على الاثنى في باب الصلوات  
 ومعنى قصده عليه كون ذلك الاسناد لا يعطى حكم الاكثر ولا يسمى بالاسم  
 الموضوع **قوله** للعلم اليقيني اراد باليقين هنا الضروري **قوله** فاضح النفي  
 وقوله فيما بعد المعتمد ان خبر التواتر يفيد العلم الضروري واطلاق اليقيني  
 مراد بالضروري اصطلاح غريب والملايم لاصطلاحهم ان وصف العلم



بالبقي لرفع الهمام التجوز باطلاق العلم باليقين لرفع الهمام التجوز  
باطلاق العلم على ما يشمل اليقين والنظر ضرورياً كان ذلك العلم  
الموصوف باليقين او نظراً لقوله في تعريف اليقين انه الاعتقاد الجازم غيبي  
مانع لدخول الاعتقاد الذي ليس واجب وكان من حقه ان يقول لموجب  
اي من حس او عقل او عادة وهذا تعريف العلم الشامل للهروري والنظري  
فهو مدافع لتخصيصه اليقين بالهروري **قوله** لان العلم بالتواتر اي الحاصل من  
التواتر وسببه **قوله** اذ الهروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد  
لكن مع الاستدلال والنظري يفيد لكن مع الاستدلال ببيان غيبي محترقة  
والبيان المحترقة مثل ان يقال اذ الهروري هو العلم بالحاصل بلا استدلال والنظري  
هو المفاد بالاستدلال على المطلوب نفسه وهو العلم بالمدلول لا على افادته  
التي وصف للدليل كما لا يخفى **قوله** ومن احسن ما يقرر به كون للتواتر وجوداً  
وجود كثر في الاحاديث الخ يقال عليه لا يلزم من القطع بصحة نسبت الكتب  
الى مصنفها كون ذلك القطع حاصل من التواتر فقد يكون حصوله بخبر الاثبات  
المحقق بالقرائن والافضل اصحيح البخاري الذي هو اوضح كتب الحديث  
للهروري لان بالسماع للتوصل اليه يري بل وغالب الكتب المشهورة لا تبلغ  
فيما يعلم عدد روايتها عن مصنفها كذا ينقل الاسناد في عصرنا الهمام  
عدد التواتر ويجاعى هذا بان كون من علمت روايته دون التواتر لا  
يستلزم كون الرواية في كل عصر او في بعض الاعصار دون عدد التواتر  
فكم من سماع ما قبل ان يسمع منه وكم من سماع لم يضبط جميع منه

بل لا احد

بل ولا احد منهم في طبقة سماع فوات ذكر روايته بحوته وهكذا في كل عصر كما  
اجيب بمثل هذا الايراد حيث اورد على القوليت بتواتر القرآن الكريم بالقرأة  
المعروف مع الخصارها في السبعة او العشرة بل قد سمع القحيح من البخاري غيبي  
الغير عدد بعضهم التواتر غيبي ان الغير تأخرت وفاته فعلم الناس على  
الاخذ عنه كما صرح وهو بذلك واسمهم وقد افق نحو ذلك في بعض الكتب  
والثاني ان قوله وهو المشهور ليس اصطلاح للمحدثين لما قدمه من ان التواتر  
لا يبحث عنه في علم الاسناد بل هو اصطلاح اصول والمشهور عند المحدثين هو  
مقابل للتواتر كما سيبين عنه التقييم في كلام المصنف فهو اخص مطلقاً  
المشهور عند الاصوليين وهذا خلاف ما جرى عليه ابن الصلاح ان التواتر من  
المشهور وعلى هذا فقصد شيخنا بالمشهور في التقييم ما يسمى مشهوراً او متواتراً  
على ما قدمه حيث قال فكل متواتر مشهور من غيبي عكس قوله على راي جماعة  
لا يخفى مخالفة نظام المتنين راي فيه وسقوط التنوين للاضافه في عبارة  
الشراح قوله اما قلته وجوه من قولهم فلان غير من النظم اي يقل وجوده  
**قوله** واما لكون غيبي راي قوي لمجيئه من طريق اخر من قولهم من الاعين اي  
اي من قوي وغلب سلب **قوله** قلنا قد خطب به عمر على المنبر بخبره الصحابة  
هذا الاطلاق السؤال لان جهة الايراد تنزه علقته عن عمر ولا يلزم من خطبة  
عمره على المنبر ان يكون رواه غيبي علقته اذ لا يلزم من السماع الرواية وقوله  
افهم يعرفونه لانكروه انما يلاقى السؤال ان لو كانت جهة الايراد تنزه عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وبتقدير ذلك ايضا فالتعقب المذكور محجة



**قوله** لا يلزم ان يكونوا سمعوه من غيره اي من غير عمر بن الخطاب سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم او من صحابي عنه اذ يحتمل احتمال الاظهار انهم قبلوه من عمر رضي الله عنه لعل مرتبة في الدير وفي الصفحة **قوله** ابن رسيده هو بفتح الروايتي معجمة مسفر ابو عبد الله محمد بن عمرو بن محمد الفارسي الاندلسي **وقوله** وسعيد اي ابن ابي عرقته **قوله** على ما سيقم اليه الغريب المطلق ينبغي ان يقول من الغريب المطلق والغريب النسبي لان الذي ياتي هو تقسيم الغريب الى فرد مطلق وفرد نسبي قوله وهو ما يجب العمل به عند الجمهور بيان الحكم المقتول لا يعرف له بحكمه الكفاء بفتح تعريفه من تعريف ضده وهو الردود اذ يؤخذ منه تعريف المقتول بانه ما ربح صدق المجتهد **قوله** والثالث وهو ما يثبت بالصدق ولا بالكذب اما ان يكسره به ما يدل على صدق ناقلة او ما يدل على كذبه ولا يعزرن به ما يدل على واحد منها قوله على المختار وهو ما ذهب اليه الامام والزمه والامدي وابن الحجب **قوله** والمخالف في التحقيق لفظي لان من جوزه لا يهضم ما تقدمه من الاستدلال على المدعى وهو كون الخلاف لفظي لان كون ما احتف بالقرائن ارجح فاختلا عنها لا يستلزم افادة العلم فقد يكون مفاد الظن الراجح على الظن الخال بل بخبر حال عن القيرنة ما علم فلخلاف او معنوي لاللفظي **قوله** الا ان هذا اي تلقى العلماء بالقبول قوله فالاجماع حاصل على تسليم صحة هذا الاجماع وان كان عن ظن من كل من المجتهدين فظن مجع عنهم لعصمتهم عن الخطاء لا يخطئ فيفيد القطع بالصحة وهو العلم **قوله** والاجماع فاحمل على ان لافرية فيما يرجع الى النص الصحة هل تلك الفرية

١٩٩  
على علو شان رجالهما من العدالة والقبط وهو لا يستلزم القطع بالصحة او كون احادتهما اصح الصحيح او المزنية في القطع بالصحة لتلق الاثمة بالقبول محل تردد كما اقتضاه كلام النص **قوله** الاستاد ابو اسحق اي من الختاني اشارة الى رد قول الامام الثوري ان ابي الصلاح خالفه المحققون فيما قاله وقد قال البلقيني في محاسن الاصطلاح ان بعض حفاظ المتأخرين نقل ذلك عن الاستاذ ابي اسحق والشيخ ابي حامد والقاضي ابي الطيب وتلميذه الشيخ ابي اسحق الشرازي والشرخسي من الحفظة والقاضي عبد الوهاب من المالكية وكثير قوله ابن فورك بضم الفاء اوله فارسي والكافي في اخيه للتصغير في لغة الفرس ومعنا العربية فيور تصغير فار وظهر من هذا انه لا ينصرف للجملة والعلمية قوله ويكنى اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد ح القطع بصدقه مراده التسلسل بالاثمة للحفاظ مع كونه في الصحيحين وطرقه متعدد ده لخصوص الاثمة الذين مثلهم لان الشافعي رضي الله لا رواية له في الصحيحين وظاهر قوله فلا يبعد الخ ان وجود واحد من الثلاثة يبعد معه القطع بالصدق لان الخ في فادته القطع يمنع افادة تلك القيرنة او القرائن القطع **قوله** الفرد الشبي يكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معي وكما يكون التفرع النسبي الى شخص قد يكون بالنسبة الى بلد معي كان يقال هو من افراد الكوفيين او الساميين وان اراد قائل ذلك انه رواه واحد منهم فهو من الزيد المطلق قوله لان الغريب والزيد مترادفان لغة على ما لا نفرد فيه **قوله** فافروا هما من حيث قلة الاستعمال لا وكثرة قصدهنهم الى الاشعار بالزرقا بيبي



ارادتهم الفرد للطلق وادادتهم الفرد النسبي **قول** واما عند استعمال الفعل  
 المشتق فيقولون ارسله فلان سواء كان مرسلًا منقطعًا لا فرم  
 لو قالوا قطع فلان لا وهم انه اوردته مقطوعا اي من كلام التابعي للمنقطع  
 لان القطع لازم لا يمكن اتصال ضمني الراوي به فلذا اقتصر على استعمال  
**قوله** من الحديثي قديمهم احتراز عن الاصوليين فانه لا فرق عندهم بين  
 المرسل والمنقطع **قوله** وجر الاحاد مبتدأ اي خبر الاحاد الاشياء ينقل  
 عدل تام الضبط وقوله غني فعل لفت تان له ايضا وقوله هو ضمني فصح  
 كما سيأتي فيمرحده والفتح لذاته خبر المبدأ **قوله** وهذا اول تقسيم المقبول  
 اي هذا ابتداء الكلام في تقسيم المقبول الى اربعة انواع هي الصحيح لذاته  
 والفتح لذاته اي بل غني والحسن لذاته والحسن لذاته اي بل لغوي لانه  
 الخبر المقبول اما ان يشمل باعتبار ناقلة على اعلی صفت المقبول بان يكون ناقلة  
 عدل تام الضبط بحيث يقال في حقه انه قد يضبط تارة ولا يضبط اخرى فيندرج  
 تحت تام الضبط رواه الصحيح لذاته على اختلاف مراتبهم في العدالة والضبط  
 والاثبات لان الصحيح لذاته اقسام بعضها اصح من بعض كما سيأتي في كلام  
 للمص **قوله** والثاني اي ما لا يشمل على اعلی صفات المقبول بان قصد عن  
 ذلك وجها فاما ان يكون معرف العدالة والصدق ولكن يخشى عليه من جهة  
 سوء حفظه او لا يكون معرف العدالة والصدق بان يكون مستورا فخر الجاهل  
 معرف العدالة والصدق الذي يخشى عليه من جهة سوء حفظه اذا اورد له  
 طرف كنهه الميراث من ما كان يخشى عليه من سوء حفظه فحكم بمشحة

حديثه وقد مثل ابن الصلاح ذلك بحديث محمد بن عمر وعلمة عن ابني سلة عن ابني  
 هيرث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان الشق على امتي الامر بهم بالسوء  
 عن كل صلوة قال ابن الصلاح محمد بن عمر وابن علقمة المشهورين بالصدق  
 واليقظة لكنه لم يكن من اهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة حفظه  
 ووقع بعضهم لصدقه وحالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انهم ذلك  
 كونه روي من وجه اخر من بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه  
 والجنبة ذلك النقص ليسر التحق الاسناد بوجه الصحيح **قوله** قرينة ترجح  
 جانب قبول ما يتوقف فيه كونه مستورا الحال والقرينة كان يرد من طريق اخر  
 نحوه فينفاضه ان فتحكم بانه يحسن لذاته بل العاخذ **قوله** والمراد بالعدل  
 مدكة اي هيئة راسخة في النفس لان الهيئة العارضة للنفس ان لم تكن  
 راسخة سميت حالا وان كانت راسخة سميت مدكة وذلك هي العدالة  
 بذلك عرفها ابن الحاجب وغني ومعنى يعرف جمع للجوامع العدالة بارها  
 تمنع عن افتراق الكبار وصغار الحسنة والرياء الباطنة **قوله** والسند تقدم  
 يعرفه الذي تقدم هو ان الاسناد حكاية طريق المتي وظاهر كلامه ان الاسناد  
 والسند واحد وهو مقتضى اطلاق كثير من الحديثي لكن الاوفق للمعنى  
 اللغوي ان الاسناد حكاية السند وان السند طريق المتي **قوله** والسند  
 وله تفسير اخر سيأتي ومنه يعلم ان الشاذ بذلك التفسير اعم من لهذا التفسير  
**قوله** كالجنى اي لكونه المقسم الذي يشمل على النوع وقوله كالفصل اي في تنزيه  
 بعض الانواع عن غيره منها وانما قال كالجنى وكالفصل لان العبارة المشتملة



عليها تنقسم لا يعرف **قوله** والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاشياء  
انما كثر ذلك لاجل حكاية الخلاف وترجيح عدم الاطلاق على ما لم يطلقه اى ما لم  
يطلقه عليه انه اصح الاسانيد فيقول في عبات الماتى عليه بعد يطلقه وانما حذف العباد  
لجزم دلالة جرحه في الوصول **قوله** ولم ينف المساواة هذا بحث اصل الدلول  
النفوى لكن العرف مطردة باطلاق هذه العبارة مراد انها تبقى الانفيل والمساوى يقال  
ليس في البلد اعلم من فلان والمراد ببقى والمراد ببقى وجود من يساوى وقد بنة على ذلك  
المولى سعد الدين وغيره من على الكشف **قوله** واشتد ضبطت في بعض النسخ باعجام  
السيى وضبطت اشتدالت بعد اقوى باعمال البسنى ولو قرئت العكس كان حسا  
اذ يكون المعنى اتم والبعد عن الخلل ويكون اشد معطوفا على قوى عطف نفسى **قوله**  
ومن ثم اى من هذه الجهة وهي ايجابية تصحيح البخارى بعبارة الماتى ان يقال اى  
من جهة تفاوت رتب الصحيح بتفاوت الاوصاف العقبى وفيه قدم صحيح البخارى  
على غيره من الكتب الحديثية لارجحية شرطه وقوله ثم صحيح مسلم المشاركة في الاراد  
ان يقال ثم قدم بعد صحيح البخارى صحيح مسلم اما كونه بعد البخارى فلا  
دون شرط البخارى واما تقديمه على ما عد البخارى فلا لانه يشارك البخارى  
في التعلق بالمقبول الا فيما عدا **قوله** بطريق الزموم لان الاتفا على التعلق بالمقبول  
يستلزم الاتفاق على تعديل رواتهما اذ لا يقبل البخر العدل **قوله** وهذا  
التفاوت انما هو بالنظر في الهيئة المذكورة اى حيثية تفاوت الاوصاف  
المقتضية للتصحيح واعلم ان عد الاقسام سبعة انما هو على طريقة من  
الحديث الى صحيح وحسن وصنع اما على طريقة من تقييده الى صحيح وضعيف

فقط فيزاد قسم ثامن وهو الحسن عند من يراه واسطة فان من لا يراه واسطة  
يسميه صحيحا وهو دون الاقسام البسقة وهو اى الحسن لشي خارج **قوله**  
القسامه الى مراتب بعضها فوق بعض اى يجب مراتب العدالة والورع  
الضبط قوله وبكثرة طرقه يصح هذا هو الصحيح للذات كما تقدم التنبيه عليه  
**قوله** ان لا يصفه باحد الوصفين اى يقتصر عليه **قوله** كما حذف حرف العطف اى  
الواو ومن الذى بعده وهو ما يوصف بالحسن والصحة باعتبار اسنادين ولذلك  
فتبين بقوله عندنا لانه لا يورد به الا نفسه بدليل قوله قلنا في كتابنا وادنا  
**قوله** من لم يذكر من فيه بيانته لقوله من مشهور **قوله** والعجب من اغفل ذلك الخ قد  
يقال ليس محتمل تعجب لانهم انما سكتوا عن ذلك اكتفاء بما ذكره في تعريف الصحيح  
فتعرف الحسن من اعتبار السلامة من الشذوذ وفيها اذ لو قتلوا الزنا  
لما فيه لرواية الشاننا قيسى ذلك اشتراطهم السلامة الشذوذ في القبول  
**قوله** واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية قد يقال اطلاقهم على ما يقتد  
هم الجرح المقبول بان لا يكون شاذ اقوله على ما يعتبر به حال الراوى في الضبط  
يقال عليه الراوى الذى يختبر ضبط غيره ثقة لان الثقة هو ايضا كبط وكلام الشافعية  
في عدل لم يعرف ضبط فلا دلالة في كلامه على عدم قبول زيادة الثقة قوله  
ويكون هو منصوب عطف على المنصوب فان عبارة الشافعية ثم يعتبر عليه  
ان يكون اذا سمي من روى عنه لم يسم محمولا ولا مرغوبا عن الراوية عنه  
ويكون اذا شارك احد الخ **قوله** فذل على ان يبارك العدل عند لا يلزم  
قبولها مطلقا يقال عليه نعم لكن لا يلزم من نفي قبولها المقتد بالاطلاق



ان لا يقبل نوع منها وهو زيادة العدل الضابط اذا اقتدت بعدم مناقذ رواية  
**قوله** الحديث تسمية فدفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه **قوله** وعرف من هذا  
التقرير ان الشاذ ما رواه القبول يصدق برواي الصحيح وهو العدل التام البسط  
وبراي الحسن وهو الصدق الذي من ما يخشى عليه من سوء الحفظ والذي قصي  
منه عن درجة راي الصحيح فان حمل الثقة في كلام الشافعي على القبول تناول  
العدل التام البسط والذي قصر منطه والصدوق المذكور وان حمل على التام البسط  
افهم شذوذا مخالفا لرواي الحسن بطريق اولى **قوله** لان بينهما اجتماعا لحد  
التعليل انما يدل على انهما نوعا تحت حسن المخالفة لا يصدق واحد منهما على شيء  
ما يصدق عليه الاخر لا على العموم وللخصوص من بالمعنى المتعارف وهو اجتماعهما  
الصدق واقتراضهما عليه **قوله** وقد غفل من سوى بينهما كالمصالح فانه جعل  
المتكفي بمعنى الشاذ من الفرد النبي عبادة النبي والفرد النبي بالرفع فخره الشرح غبي  
واوجبت الادراج مع سهولة الوفاية كان يقول والفرد المذكور فيما من والذي  
تقدم ذكره او نحوهما من العبارات فهو المتابع اي فذلك الغيبي الذي وافق  
هو المتابع بصيغة اسم الفاعل لكنها مختصة بكونها من رواة ذلك الصحاح  
ان ابن الصلاح ثم الراعي نقل عن ابن حبان فيمنيل المتابعة بما يقتضي ان رواية  
شاذ غيبي ذلك الصحاح ولم يتبعها نعم لم يقع في صحيح البخاري وعنه ذكر ذلك  
الافقي صحابي بالنسبة الى رواية الصحاح الراوي لذلك الحديث قديم في  
بعد استبان الى انه عند التام لا يتوهم **قوله** اما ان يكون معارضة مقبولا  
مثل المراد المتأثرة في اصل المقبول لا الممانعة في الرتبة من البسط والاتقان  
بين

بدليل مقابلة بالرد ولان عبارة الترجيح فيما بعد يدل على ان المراد ما ذكرنا  
**قوله** يغني تعين تبينه على انه اذا لم يكن الجمع لا يتعسف انتقلنا الى ما بعد الجمع  
فمننا في التايخ ثم في الترجيح قوله والاول في الجمع بينهما لانه حاصل ان حديث  
لا عدوى المقصود منه بيان العقيدة اي ما يجب ان يعتقد وهو عدم تايي البطل  
وان وجود المرض في الثاني يخلقه الله تعالى سبحانه وحديث فخر من المجزوم  
المقصود منه حفظ العقيدة عن تطرق خلل اليها **قوله** به اي بالتايخ او باصرح منه  
كالمتالي وبما قوله كنت حفيظكم الخ وقول جابر كان اخر الامر من الخ **قوله** رفع  
تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه صرح بالتعلق لئلا يورد عليه ما ورد  
على من حذفه فقال النسخ رفع حكم شرعي وهو الحكم القديم ومابت قدمه  
عدمه فارتفع الحكم محال واجيب بان المراد ارتفاع تعلقه بالمكفي وقد  
استغنى المص عن ذلك كله **قوله** مجازي في الاسناد لانه من اسناد الشيء  
الغبي ما هو بشرط ان يكون متأخر الاسلام لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
يشا قبل اسلامه بل بشرط ايضا ان يكون متقدم الاسلام سمع الحديث للقدوس  
قبل سماع متأخر الاسلام بان يعلم ذلك بنقل او قيرنه فصور راجع الى التايخ  
فيلحق التايخ على ما صرح به او علم بالقيمة **قوله** بل يدل على ذلك لان الاجماع  
لا بد له من مستند يستند به مكتوب او سنة لعل الناسخ **قوله** وموجب الرد  
اما ان يكون يسقط الأتيان بهذا اللام في غنى موضوعه لان السقوط والظن  
للموجب لا علتان لموجبه والايق ان يقال والمردد اما ان يكون ردة يسقط  
او ملحق **قوله** وبينه وبين الفصل الا انه ذكره عموم وحضور من وجه اي فيعرف



التعليق فقط فيما حذف من مبتدأ اسناده واحد فقط كانه عليه بقوله سواء كان  
الساقط واحدا او اكثر وقد مرّح للمصنف بما يصدق للعضل فقط وبما يصدق  
به **قوله** اما التجوز العقلي فالى ما لا نهاية له الاول ان يقال اما بالتجوز العقلي فلا  
ضابط له والافضل التابعي متناه قوله فالى ستة او سبعة او في الشك فان السند  
الذي ورد فيه سبعة قد اختلف في التابع منهم فيقول صحابي وقيل تابعي فعلى  
التابعون ستة وعلى الثاني سبعة **قوله** بي الراوى ويشهد في التبعين هنا يشخه  
مالا يخفى فان من يلقه الراوى وليس له منه اجازة كيف يكون يشخه واللايق ان  
يقال بين الراوى ومن اسند عنه كما عبر به للمصنف فيما بعد **قوله** وليست له اجازة  
وجازة اى فان كان له منه اجازة فالاسناد متصل ومنه يوم كالاته ان الوجازة  
كالاجازة في ذلك وهو ممنوع فان الرواية بالوجازة لا اتصال بها نعم العمل  
بالوجازة محل خلاف حكى عن الشافعي العمل بها وقال به طائفة من نظر اصحابنا  
ونصره امام الحرمين واختار عيني ومنعه معزم الحديدي من المالكية وعيني هم **قوله**  
سمى بذلك اى سمي الاسناد الذي السقوط منه خفي بذلك اى بالمدلس لا بغيره  
في الحفاء لحفاء الساقط في الاسناد المدلس وخفاء الشعر اخفى مخفى باختلاط  
الظلام **قوله** لا تجوز فيها احتراز عن غو قول الحسن البصري حدثنا ابن عباس على  
بصره البهرة وانما اراد المحل البهري وهو من اصحابنا وقرن ثابت البناء في خيلنا عمر ابن  
حصي **قوله** من ادخل في تعريف التدليس المعاصرة وهو الذي مشى عليه ابن الضلاح  
ومعلوم المصنف هو الذي ذكره ابو الحسن بن القطا فانه فرق في كتابه بيان الوهم و  
الابهام بين الارسل والتدليس يعنى ما ذكره المصنف **الام** عبر بالسماع في موضع

التي **قوله** للخضر من بخاء معجزة وراهم له مفتوحة هم الذين ادركوا الجاهلية  
ثم اسلموا ولم يثبت انهم لقوا النبي صلى الله عليه وسلم في كلام المصنف  
بنحو معناه قوله من قبيل الاسال لاس قبيل التدليس لا يقال انما يطلق على  
الخضر مسمى اسم التدليس صيانة لاهل ذلك القرن عن شاعته هذا اللفظ  
بدليل ان حد التدليس منطبق على من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يشي ولم  
يسمعه منه ولم يطلقوا ذلك عليه بل عدلوا عنه الى تسميته مرسلات فيقولون  
مرسل صحابي لان انفرد بي الصحابة وهو للبيان الصحابة حديثهم مقبول كله  
لانهم مرسلون عن صحابة مثلهم وهو عدول كلامهم وقد تنوع ما اسندوه عن التابعين  
فلم يوفيه كلهم فاما هو اخبار الامم ونحوها والتدليس انما الطبع لانه يوجب العرف  
في قبول ما كان من خبره بصيغة محتملة لاحتمال ان يكون حذف الذي حدث  
به وهو ضعيف وهذا الاحتمال بعينه يمكن في الخضر من فانهم رواه عن التابعين  
فالكونوا وانما اتهم وضعفهم فلم يبق التفرقة من حيث اللقي وعدمه **قوله**  
لمصلحة اقتضت ذلك لان بيان مراتبها في الضعف اهم من تبيين احد التسميين  
عن الاخر قوله وبينه وبين الاول عموم اى مطلق لان الكذب في الحديث نوع  
من النسق **قوله** اوجهاته اى جهالة حاله من العدالة باطن وظاهر وهو اقرب  
للمحتمل الثلاثة في كلام ابن الضلاح **قوله** يشوي غلطه واصابته هو المعتمد المواقف  
لقول في تفصيل استنباط الطعن ثم سوء الحفظ والمراد به من علم يرجح جانب خطاه  
انتهى وهذا هو معنى قوله هنا من يستوى غلطه واصابته ويزيد عليه تناوله  
من نقيل خطاه وهو اولى باطلاق سوء الحفظ ويقع في بعض التسليم



عن تعريف ينشئ الحفظ من يكون غلط اقل من اصابته وهو لليلام كلامه في  
التفصيل الاتي كافر مناه **قوله** وفهم منه بعضهم كانه يعني الذهبي في مقدمته في  
الاصطلاح المستعمل بالوقف **قوله** لا سبق هو بفتح الهمزة الموحدة المأل الذي يعتقد عليه  
للسابقة قوله وعلة الجمل كعقب التعبد من فانهم تمكن للجمل منهم يتقربون  
بوضع احاديث تنفي الترغيب في بعض انواع الخلق وهو الاستدلال انواعه فزار  
في الدين لان الناس يظنون بهم خبرا فيقبلون روايتهم وهم الاعتقادهم لان  
ذلك قريبة لا يرجعون ومن ذلك ما وضعه ابو عصمة نوح بن ابي مريم قاضي  
مرو فقد روى الحكم يسند الى ابي عمار المروزي انه قتل لابن عصمة من ابن ك  
عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة وليس عند اصحابكم  
هذا فقال اتى رايت الناس قد عرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه  
ابي حنيفة ومغازي ابن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبته وهكذا الحديث  
الطويل عن ابي بن كعب في فضل قراءة القرآن سورة سورة وضعه شيخ  
يتصوف بعيادان واعتزوا بواضعه وقد اخطأ من اورد حديث ابي ياليف  
من الغير لكن من لم يذكره اسنادا كالمختصر في خطا من خطا من البرز  
اسناده كالتقلي والواحدى لانه جعل للناس طريقا الى التعرف بحاله بالكشف  
عن سنده **قوله** الثاني المتروك يقع في كلامهم فلان متروك الحديث وفلان  
متروك يستعملونه تارة وصفا للمروي وتارة وصفا للمروي **قوله** على راي  
من لا يشترط ينبغي ان يقول على راي هل راي من لا يشترط وفاد بحق الادراج  
من تنوين راي في الشرح كالمثل **قوله** بالاسناد الاول مثال ولو قال باحد

الاسنادين لكان اولي فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه يصدق بما اذا كان  
الادراج من حديث اخر واما اذا كان من غير كلام النبي صلى الله عليه  
وسلم وسياتي التمثيل لها **قوله** اي في الحاشية لا الشرح **قوله** لانه يقع بعطف جملة  
لا تصح تعليلا للاكثره والاقول واما مخرج المتن الخ والظاهر ان الشيخ قصد انهم  
الادراج الى ما يقع بعطف جملة على جملة والى ما يقع بدمج موقوف دون عطف  
وح فاللذيق ان يقال وادراج المتن تقع بعطف جملة على جملة او بدمج موقوف  
بمخرج دون عطف فمثال ما وقع دون عطف ادراج في غير من معاوية اخر حديث  
ابن سعد اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلواتك فان ثبت ان تقوم  
فقم وان نيت ان تفقد فاقعد فوصل بكلام ابنه صلى الله عليه وسلم وليس  
فيه عطف ومثال ما وقع فيه الادراج بعطف جملة على جملة الادراج واللاتا  
في متى ولا يتابعونها والالتحاسد والالتوا بر وايزيد هنا واللاتا فسوا الحديث  
وانما هذه الجملة في متى ولا تجتسوا واللاتا فسوا والالتحاسد والحديث **قوله** وللجيب  
رافع الارياب ستماه رافع الارياب في التلويح من الاسماء والانتساب **قوله**  
مثلا تبينه على ان الالفاظ المحتملة للسمع وعدمه مثالا ان فلانا قال كالعنفنة  
اي الرواية بلفظ عن قوله ولا مرجح لاحد الروايتين اخترت عما اذا كان لاحد هما مرجح  
فلا اضطرار والعمل بالواجبة **قوله** وقد يقع الابدال عمدا لمن يراى اختار حذو في  
جواز هذا التعليل نظرا والظاهر عدم الجواز نعم لو كان الابدال بلفظ الاستفهام  
كان يقول ما تقول في متى هو كذا وسنده كذا دون صيغة رواية وليس في الارياب  
كونه مروي ولعله الذي ضاع للاختصاص ضبط الامم البخاري وحفظه لما ورد بعد



على القول بالحوار فشرطه ان لا يستمر للبدل عليه بل يرفع لئلا يعلم انه ليس  
لذلك الحديث **قوله** فالمصنف مخو رواته الى بكو الصوفي حديث الى ايوب من صام  
ومضان وابتعد ستاس سوال فقال ست بالشيء للجمعة والتا لافرة يدل است  
بالسبي الماملة والثا الفوقية وبخو عبد الرحمن ابن انتذر بالتقوى الممومة  
والذل الماملة ابو جعفر الطبري فقال البندر بالوحدة والذل الجمعة **قوله** فلم في  
مثال قوله السمعيل في حديث عايشة قر الزجاجة بالزاء المضمومة واما هو الجمعة  
بالذل الماملة المفتوحة **قوله** وضوافية الما موضوع الما اعم من كون الالهام في  
الاسناد كما ذكر ومن كونه في الما في رجل من باب الفضل النبي عليه السلام  
يخطب في حديث الاستثناء فقال رجل يا رسول الله الادخر فقال اليسها يا رسول  
الله التي اهديت له **قوله** من يمين قديمير الى في المسئلة قولاً بالقبول مقيداً  
بما اذا كان الرقايان اذ الرقاة فيهم من لا يورثي الا عن عدل **قوله** رواية المستور وخو  
اي من خرج خرج غني مضمم **قوله** كان يعتقد ما يستلزم الكفر هذا بناء على التكفير  
بلازم المذهب وماله والمرح في الغد خلافة **قوله** فلو اخذ ذلك اي تكفير المبتدع  
وعلى الاطلاق بان يقال كل من نسب الى الكفر **قوله** رواية المستور وخو اي من خرج  
خرج غني مضمم **قوله** كان يعتقد ما يستلزم الكفر هذا بناء على التكفير بلازم  
المذهب وماله والمرح في الغد خلافة **قوله** فلو اخذ ذلك اي تكفير المبتدع على  
الاطلاق بان يقال كل من نسب الى الكفر **قوله** لا استلزم تكفير جمع الطوائف لا يلق  
ان يقال لوما قضى لا تكفير جمع الطوائف لان الاستلزم يناق احتمال عدم  
الكفر الذي يقتضيه قوله قد تباع فتكفر اذ يحتمل ان لا تباع فلا تكفر قوله

وكنا من اعتقد عكسه اي ان ما علم من روى ان ليس من الذين منه كبرادة ركعة  
خلصه في الظاهر مثلاً **قوله** يقتل من لم يكن داعية يدعو الناس الى بدعة والها  
المبالغة كعلامة بخلاف الداعية فلا يقبل للتعليل الذي ذكره للصوفى لتعليل  
لمفهوم عبارة الما المنطوقها ولكنهم من تعليل عدم القبول ان علة القبول  
انتفاء المحذور في غنى الداعية اذ الكلام مفروض في رواية ما لا يقوى بدعته  
كما صرح به في الما عقبه ثم ان التعليل غني مطابق للمقل اذ هو اخفى من المقل  
لان خاص بجديت وجدناه من رواية له تعلق بدعته ومقتضيا ان رواية  
ما لا تعلق له بدعته يقبل حيث توفر فيها باقي شروط القبول ومما علة عن  
رضي الله عنه حال قراءة هذا المحل عليه ان رواية الداعية ما لا بدعته  
كرواية غنى الداعية ما لا يقوى بدعته فينبغي ان يقتل حيث توفر فيها باقي  
شروط القبول ويادله التوفيق **قوله** على راي بعض اهل الحديث فيه حذف تنوين  
راى من عبارة **قوله** وربما توفى بعضهم عن اطلاق اسم الجسس عليه اي فيقول  
فيه صلح لا بائس به وخو ذلك **قوله** وهو الطريق الموصل الى الما قد مر اول  
تعريف الاسناد بانه حكاية طريق الما وهو مخالف لما هنا ويترجمه ان يقال  
السند هو الطريق الموصل الى الما وتلك الطريق هو رواية الاسناد ذكر السند  
بان يذكروا اسم الرواة وكنائهم او القابهم التي يتنازعون بها والمسمى على طريق الما  
في اتحاد معنى السند والاسناد فيعرف تارة الاسناد بتعريف السند وتارة بانه  
حكاية السند **قوله** من الكلام تنبيه على ان الما يتناول الحديث النبوي وغيره  
كما قول الصحابة والتابعين والائمة المصنفين **قوله** مثال المرفوع اي المصنف الى



النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصدق بما اذا كان المصنف له الصحاح  
 التابعي او من بعدهما فقد يكون المرفوع متصلا وقد يكون مرسلًا ومنقطعًا  
 ولا يذكر ان كان لذلك يقتضي ان سكوة الضمائم ذكر الانكار **قوله** والله  
 تعلق بيان لغة او شرح غريب لانه لكونه من اهل اللسان لا يحتاج في ذلك  
 الى توقيف **قوله** في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مثله ما لو قال على عهد النبي  
 وما بعناه ما لو قال الضمائم كنا نفعل كذا ولم يصفه الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فليس لحكم المرفوع كما قاله الخطيب ثم ابن الصلاح وقال الحاكم من الحديث والامام في الحديث  
 الوازي من الاصوليين احكم المرفوع ايضا وقال ابن الصلاح في العدة انه الظاهر  
 ومثله بقوله عائشة رضي الله عنهما كانت اليد لا تقطع في الشئ الثاني ونقله  
 النووي في شرح المهذب عن كثير من الفقهاء وقال انه قوي من حيث المعنى  
 اما اذا كان في القصة اطلاق صلى الله عليه وسلم فحكم المرفوع اجمالا كقول ابن عمر  
 كما تقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم صراط فضل هذه الأمة بعد نبينا  
 ابو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله عليه السلام فلا ينكره رواه الطبراني  
 في المعجم الكبير والحديث من الصحيح لكن لا يبرح فيه باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم  
 على ذلك **قوله** بصيغة الكناية ليس المراد بالكناية معنا المعنى الاصطلاحي للفتا  
 والتأنيبي اما المراد لفظه حذف متعلقه او فاعله او مفعوله فان قول التابعي  
 عن الصحابة رفع الحديث او يمينه صلى الله عليه وسلم **قوله** يرويه او رواه او رواه  
 اي عن النبي صلى الله عليه وسلم فحذف المتعلق في كل منها **قوله** يبايع به اي  
 النبي عليه السلام حذف المفعول وقول ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال النبي

هو النبي عم فحذف فيه الفاعل **قوله** من السنة كذا مثله قوله على رضي الله عنه من  
 السنة وضع الكف على الكف في القتل تحت السرقة رواه ابو داود في رواية ابن راسنة  
 وابن الاعراب **قوله** واجيبوا بان احتمال ارادة سنة في النبي عم اي سنة العيرين  
 بعيد سيما اذا كان القائل من كبار الضمائم او اوردته صحيحا مقام الاحتجاج على من  
 المجتهدين او يفرم مجتهد تنبيه قول الصحاح من سأل اجبت السنة اي سنة الى القام  
 في معنى قول من السنة كذا بنده عليه البليغين في الحسن كقول عمار بن ياسر من صام  
 اليوم الذي يشك فيه فقد عصي ابا القاسم القول بان له حكم الرفع كما جرى عليه  
 المصنف اقرب من قول شيخه البليغين في الحسن ان الاقرب انه ليس مرفوع جواز  
 حالة الاسم على ما ظهر من القواعد النثرية ووجه الاقربية ان التجوز خلاف الظاهر  
 وهو في هذا المثال وخو من التعبديات لا يتنسى **قوله** وفيه وجه النظر انه لم  
 يكن قبل البعثة متصفا بالنبوة ظاهرا ولكنه متصف بها في علم الله تعالى فبالاعتبار  
 الاول لا يصدق على من لقيه قبل النبوة انه لقي النبي وبالاعتبار الثاني يصدق  
 ومثله مثل جبر الاحب وزيد بن عمرو بن ثعلبة **قوله** ومن ليس له منهم سماع  
 فحديثه اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الرواية لاسم حيث عدم الاحتجاج  
 به لصحة احتما روايته من التابعين وان كان هذا الاحتمال من رواية من  
 اسماء او ضعف قال المصنف وهذا يظفر به فيقال صحابه حديثه مرسل  
 بالاتفاق دى لا يطرأ فيه الاحتمال الذي في مراسل الضمائم الفار فوه حقيقة  
 كما عليه الاكثر قول الاقيد الا انما لا يسترط في اطلاق اسم التابعي ان يكون  
 حيي لقي الصحابة مؤمنا بالنبي عم وعبارة المصنف لا تدل على هذا المعنى اذ مقتضاها





الاقتيد اليان به اي بالصحة فانه لا يشترط اذا الايمان خاص بالنبى عم وتوهم هذا المعنى  
فى غاية المعنى فلا يحتاج الى الاحتراز عنه وعلى هذا حق العبارة ان يقال و  
ذلك اي قيد الايمان معيى اللقى خاص بالصحة **قوله** لكن ان ثبت الخى هذا الايم على  
ما ذكره من تعريف الصحة بانه من لى النبى عم ولا على تعريفه بانه من راي النبى عم  
بل انما يتشكى على تعريفه بانه من راي النبى عم اوراه عم ولا يكاد ذلك يوجد فى  
كلامهم **قوله** فينغى ان بعد من كان مؤمنا ليلة الاسراء الامن امن فى حياته بعد  
ليلة الاسراء كما لا يخفى **قوله** وهو ما ينتهى اليه غاية الاسناد تركيب منتقد لخلوه  
عن عائد الموصول لان الضمير فى اليه للنبى عم ولا يصح عوده للموصول وحق  
العبارة ان يقال فالقسم وظاهر عبارة المنصف ان الضمير فيه عائد على اي  
قيد الايمان بدليل قوله فذلك الايمان خاص بالنبى عم ومرقوهم ارادة الايمان  
بالصحة اي التصديق بالصحة بعد زياد وانما الذى قد يتوهم تقييد لقاء الشاع  
للصحة يكون التابعى مؤمنا بالنبى عم وعلى هذا حق العبارة ان يقال فذلك  
اي قيد الايمان عند اللقى خاص بالصحة **قوله** فخرى فى التسمية الاوضح ان يقال  
اى فى كونه يسمى مقطوعا **قوله** واصلق بعضهم هذا فى موضع هذا اى المقطوع  
فى موضع المنقطع قال ابن الصلاح وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع  
فى كلام الشافعى والى القاسم البهرانى وعينى هما **قوله** وبالعكس يعنى  
التعبير بالمنقطع موضع المقطوع هو اصطلاح لما قلنا الى بكى احمد بن هارون  
البردى بالدال المرهلة الرمى فانه معضل اى يسقط منه التابعى و  
الصحة وتابع التبعية والتابعى وهكذا قوله او معلق اى ان سقط الواو

واحد فاكتر من اول الاستناد كماله واقتصر على قوله قال رسول الله عليه السلام  
**قوله** وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب اولى هو مفهوم موافقة ودلالة  
التعريف عليه دلالة الالتزام والانتفاء بها فى التعاريف عني متعارف **قوله** فيهم  
التقييد بالاتصال ان الانقطاع الخفى كنعنة المدلس والعاصم الذى لم يثبت  
لغيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا فظاهر الاتصال يتناول ما كان النقطه  
خفيا **قوله** وابعده ابن عبد البر الشافعى الى ضعف ما شعر كلام ابن الصلاح ثم  
العراقى صح من قوله ان المسند هو المرفوع حيث قد ما وكاية ولم ينعناه  
**قوله** الثانى النبى وهو ما قبل العدد منه الى ذلك العام يتناول اصحاب  
الكتب الستة وغيرهم والائمة وجعل ابن الصلاح والعراقى فى العلوى بالنسبة  
الى امام كمالك وسبعة قسما او بالنسبة الى الكتب الستة قسما اخر وجعل  
عند القسم هو العلوانى وما ضعه كمن اقتعد كما لا يخفى على المتأمل **قوله**  
وذلك ترجيح بامر اجنى عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف اى ومراعاتها هو قرب  
الى الصحة كما قد اولى وقد ضعف ابن الصلاح التمسك بزيادة لاجل نزاهة  
مشقة الاجتهاد فقال هذا مذهب ضعيف الحجة قال ابن دقيق العيد ان  
كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها قال ومراعات المعنى المقصود من الزيادة  
وهو الصحة اقوى **قوله** وفيه الموافقة والبدل قل يشخصا المص يستخرج قسما  
يجتمع فيه البدل والموافقة مثاله حديث يرويه البخارى عن قتيبة عن مالك  
ويوجد من طريق اخر يوافق فى قتيبة ويرويه قتيبة عن الثوري وهو ما علقه  
عنه ايام قسائى هذا الكتاب عليه **قوله** كان يرمى النساى حديثا يقع



فيه ويبي النسخة عم احد عشر نفسا الى طبق هذا التمثيل على حديث رواه النسائي  
 لان مقتضى ضيق نسخة السام لما حفظ الى الفضل بن الحارثي انه غيب موجودا فتمثل  
 في شرح الالفية حديث النهي عن كساح المتعة فرواه بالاسناد فيه لان نسخة  
 محمد بن اسمعيل بن عبد العزيز ويبي النسخة عم عشرة نفسا ويبي  
 النسخة عم عشرة نسخا فوقع حديث شيخ شيخ المصنوع مساواة ونسخة مصالحة فن  
 اجتر الوفاق على ذلك فلي اوجه **قوله** وكفى ما وقع فيه التسلسل عن الابا اربعة  
 عشر اذ وقع ذلك في عدة احاديث من طريق اهل البيت ساق العراقي منها  
 باسناد الغيبة حديث ليس للشيء كالعناية **قوله** فباختصاره في رواية  
 يعني ان الراوي عن احد المنفيين في الاسم ان كان مختصا بمن روى عنه بان  
 لم يروى عن الاخر امتاز به بذلك يشيخه على وافقه في اسمه او في اسم اسم  
 ابيه او في اسم جده **قوله** ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد روى وقد وقع ذلك  
 من رواية ابى عبد الله طيميدى عن شيخه الى القاسم الصفي وهو من احد رواه  
 قد تابعها جده الله ابن الاكثاني على رفع السلسلة عن سفيان بواحد وهو  
 ابوتايوسى روى ولم ايضا **قوله** اوضح بصورة حال اي اشد فصحا عن اي  
 نصيرها بها **قوله** كالاجازة العامة اي كما انه لا يعنى بالاجازة العامة في الجاز  
**قوله** وقد قيل ان عطف على موجود صح اي كالوقف على المودوم ويصح تبع للموجود  
 لا بالاصالة وقد نقله ابوبكر بن ابى داود **قوله** ولا قرب بل قال ابن الصلاح  
 انه الصحيح الذي لا ينبغي غيبه لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالجاز او كما  
 لا يصح الاخبار للمعذور لا تصح الاجازة **قوله** وما قيل اي من التوكل والمختلف

والمنقح والمنقح **قوله** وفيه نظر وجه النظر ان الخطم لم يتحقق طول صحته  
 فانه على انه عم قال الذهبي ان مشهد الحديث وله سبع عشرة سنة ولم يرد له  
 ملازمة طويلة والقارى ثبت كمال صحته فانه صلى الله عليه وسلم سمعته تقرأ فقال قد  
 ذكر في مقارنته كذا في قبته **قوله** اليه انتهى في البتة وقع في رواية احمد رضي الله عنه  
**قوله** او خوله لك كعدل حافظ او عدل ثقة اما قوله صدوق فهو وان كانه مباحا  
 لا يردونه به الاصل الصدوق افان شيخنا المصالح حال قرأى عليه **قوله** ايوب بن  
 يسارى بتقديم على التحيته المشهورة وايوب بن يسارى بتقديم اليها التحيته  
 على الشيء المهمة بهذا الاعتبار **قوله** لما قرأ بالشهادة اي بتركية الشهادة  
 ايضا الفرف بينهما اي تركية عدل الرواية حكم من المزمع بعدالة والحكم  
 لا يعتبر في العدد دون تركية الشهادة شهادة تؤدى عند الحاكم فيعتبر  
 فيها العدد كغيرها من الشهادات **قوله** ولوقيل في آخره حاصلة تنفع لمحل الخلاف وهو ان  
 ينبغي ان لا يكون من محل الخلاف اذا اسندت التركية الى اجتهاد المزمع في تركية الاولى  
 لظهور كون تركية المجتهد حكما منه مستند الى اجتهاده بالاعتقادي رد حديث الحديث  
 مثاله ما رواه الخطيب باسناد الى الشيعة انه قيل له لم تركت حديث فلان قال رايته تركي  
 على رد من تركت حديثه وروى عن الشيعة انه قال قلت للحكم بن عيسى لم تركت حديث فلان  
 ان قال كان كثر الكلام وقد عقد الخطيب في الكفاية بابا لهذا **قوله** وكذا كان  
 صحيح له كبتاه لكن الكثرة قد وقيل وتطلق بازاء الوحدة كما تطلق بازاء القلة وان  
 كان الغالب هو الثاني عينه نبتح العيني المهمة ثم نون موصلة ثم ميم مفعلة **قوله**  
 سنودى ميم مفعلة ونون فذال مهمل واخره راء مهمل **قوله** ويقع فيها الاستنباط



مجاهد مهلة فنون والخطاط بجا معية فتتأختيه والخطاط بجا معية فتتأختيه  
**قوله** اه يتاهل لذلك فلا يتقيد الطلب بشئ مخصوص **قوله** كالك فاد حدث و  
 جلس للناس وهو ابن بنف وعشرين سنة وقيل ابن سبع عشرة سنة وانما  
 متوافرون ويشوخه احياء وعمر ابن الغزالي اخذ عنه عام جم وهو قتل ما قبل  
 الاربعين وبعده الامام الشافعي اخذ عنه العلم في حدائنه وحدث محمد بن يسار هذا  
 وهو ابن ثمان عشرة سنة **قوله** وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن ديق العبداني ابا  
 شرح العمدة اوضح الكلام على حديث ابا الاعمال باليت هذا اخر تعلقا الشيخ  
 الامام العالم العلامة كمال الدين محمد بن محمد بن ابي سيرين رحمه الله عليه على شرح  
 بحجة التمكن لوالها شيخ الاسلام والمسلمين والحفاظ ابي الفضل  
 احمد بن حجر العسقلاني تغمده الله تعالى برحمته واسكنه  
 ضريح جنة وعقر الدين لو اديه ومشيخه للجميع  
 المسلمين والمسلمات تمت الكتاب بعون الله  
 الملك الوهاب سنة في شهر ربيع الاخر في شهر  
 الحس وقت الضحى كتبه الفقير الحقير محمد بن  
 اصله حفص الله ولو اديه للجميع المؤمنين والمؤمنات  
 الاحياء منهم والاموات بركة كرمك  
 دارم الراحمي سي

**سرب يتشر ولا تقدر سرب يتم بالخبر**

علم ان معرفة انواع علم الحديث عشرون نوعا النوع الاول اشتراط الاستسناد  
 وهو بشئ عظيم القدر عند اصحاب الحديث والاستسناد من الذين قال عبد بن  
 لولا الاستسناد لقال من شئ ما شئ ودخل الزعمي على اسحق بن فرقة يومما فاجعل  
 اسحق علم الحديث يقول قال رسول الله كذا وكذا فقال الزعمي قاتلك الله يا ابن  
 فرقة ما اجر لك على الله الاستسناد حديثك بحدثن ابا حاديت ليس بخطا ولا اذمة يعفى  
 كل حديث ليس له اسناد كحل ليس له الى زمام وليس له مالك معي ضال في بادية  
 وقد جاء الحديث بالزعمي عن اخذ الرجل الجمال انصال في البادية وكذلك الحديث  
 اذ لم يكن مرويا عن رسول الله عم باسناد صحيح ولم يكن مكتوبا في الكتب صنفه  
 امام معي لم يخبر قبول ذلك الحديث لان النبي عم قال اتقوا الحديث عنى الاما  
 علمتم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار فقد قيد عليكم رواية الحديث  
 عنه بالعلم وكل حديث ليس له اسناد ولا هو منقول في كتاب مصنفه معي للعلم  
 رواية ذلك الحديث عن رسول الله عم واذا لم يعلم رواية عن رسول الله واذا لم  
 يعلم روايته عن رسول الله عم فلا يجوز قبوله واذا ثبتت اشتراط الاسناد  
 فاعلم ان كل حديث اسنان اعلى فهو اقوى بالقبول اخرى وعلو الاسناد  
 قد يكون بقله العدد فكل حديث بين راويه وبي رسول الله عم اقل  
 عدد دافضوا على من حديث بين راويه وبي رسول الله عم اكثر عدد دافضوا  
 قد يكون بشهرة الراوي بعلم الحديث فكل حديث يروى عن رجل مشهور



بعلم الحديث فوافق من حديث يروي عن رجل ليس مشهوراً وان الرجل الذي  
 ليس مشهوراً بعلم الحديث اقرب الى رسول الله من الرجل الذي هو مشهور  
 بعلم الحديث وكذلك الحديث الذي يروي عن رجل عالم بعلم الحديث او غني على  
 من الحديث يروي عن رجل ليس بعالم اذا هلك او غني اذا هلك وقد قال وكيع <sup>مدني</sup> قلت  
 ابي الاسود بن ابي اليكم الامش عن ابي وايل عن عبد الله وسفيان عن منصور  
 عن ابراهيم عن قدامة عن عبد الله فقالوا الامش عن ابي وايل عن عبد الله فقال  
 يا سبحان الله الامش شيخ وابو وايل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وابراهيم  
 فقيه وعلقة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء حديث يتداوله الشيوخ  
 وكذلك كل حديث يروي عن اثنان اعلى من حديث يروي عن واحد وما يروي عن اثنان وكذلك  
 حديث يروي عن عشرين بقوة الحفظ والواظبة على تتبع الحديث وقراته وكيفته و  
 مطالعته من حديث يروي عن اربعة لم يكن بهذه الصفة لان التثنية والفظ على  
 من لا يواظب على تتبع الحديث وتواتره اكثر احتمالاً ممن يواظب على تتبع الحديث  
 وكان امر المؤمنين على من ابي طالب رضي الله عنه اذا نسي شيئاً فاسمعه  
 عن رسول الله ع ثم سمعه من رجل يحلف الرجل الذي سمع منه باسمه  
 رسول الله ع ثم نسيه وانما فعل هذا الاحتياط في صحة الاحاديث وكل ذلك  
 تخرج منهم بانه لا يجوز الا قبول ما صح من الحديث بل لا ينبغي لمن يكون له ديانة  
 ان يقول قولا او يفعل فعلاً ليس له عليه حجة وينبغي ان يبحث الرجل عن حال  
 من يروي عنه انه صاحب عقيدة مرضية في الشرع وصاحب تقوى وصدق  
 وديانة فان كان كذلك يروي عنه والا فلا وكذلك يبحث عن من يروي عنه

الحديث اعلى ما يروي عنه

سنن رواه من يروي عنه وسماع الحديث متفقان لم يحتمل فلا يروي **النوع الثاني**  
 الحديث الموقوف ومنه ما يكون استناده متصلاً الى الضحاك فلما وصل الى الضحاك في  
 لا يقول الراوي من الضحاك انه قال الضحاك قال رسول الله ع كذا وسمعت من  
 رسول الله بل يقول الراوي ان فلان يقول كذا او يفعل كذا او يثامركم بكذا او يثا  
 ذلك ومن الموقوف ما يقول الضحاك كان اصحاب رسول الله ع يفعلون كذا او يقولون  
 كذا او يامرون كذا **النوع الثالث** الحديث المرسل وهو ما يكون استناده  
 متصلاً الى التابعي فلما وصل الى التابعي يقول التابعي رسول الله ع كذا او فعل كذا او  
 اختلف في ان الحديث المرسل هل هو صحيح به ام لا واقرى المراسل سعيد بن المسيب  
 لانه كان يقرأها لصاحب فتوى وابوه صاحب من اصحاب الشجرة وقد ادرك سعيد  
 عمر وعثمان وعليه وطحمة وزبير الى اخر الفترة وقرب من مراسل سعيد مراسيل  
 عطاء بن ابي رباح وسعيد بن هلال ومكحول الدمشقي وحسن بن ابي حنيفة البصري  
 وابراهيم النخعي فلم يكن المراسل حجة عندنا فنعى الامراسيل سعيد بن المسيب  
**النوع الرابع** المنقطع وهو ثلاثة انواع احدها ان يروي احد من شيخ لم يسمع منه  
 وهذا قبل ان يصل الاسناد الى التابعي الثاني ان يكون من الرواة رجل مجهول  
 مثل ان يقول احد حدثني رجل عن فلان والثالث ان يكون احد الرواة مجهولاً  
 من طريق معروف من طريق اخر مثله قال السفيان الثوري حدثنا داود بن ابي  
 هند قال حدثنا شيخ عن ابي هريرة قال قال رسول الله ع ياتي على الناس زمان  
 يجز الرجل بين العجز والعجز فمن ادرك ذلك الزمان فليختص العجز على العجز  
 فمن هذا الطريق هذا الحديث منقطع لان الشيخ الذي يروي عن داود بن ابي هند

وما اليه



عنه من الحديث وقال على وابن عاصم عن داود بن أبي هند نزلت جديلة قيسى  
 وهي اسم قبيلة فسمعت شيخا أعمى يقال له الوهم ويقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نبيي إلا نبي الله والنجور من أدرك ذلك الزمان فليحذر  
 العجز والنجور فهذا النوع ليس منقطع على الحقيقة لأنه قد عرف في هذا الطريق الشيخ  
 الذي كان مجهولا في الطريق الأول ومن وصل إلى الطريق الأول دون الثاني فالحديث  
 يكون منقطعاً عند **النوع الخامس** وهو الحديث الذي يرويه اتباع التابعين عن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما يكون الحديث معصلاً ومسنداً بان يروى الواوي الذي  
 هو اتباع التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابي المشهور وربما يكون في وقت حينما  
 رجل آخر ويكون السناد متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يروي هذا الحديث عن تابعي  
 يروي التابعي عن صحابي يروي الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وربما يروي حديثاً آخر  
 أحد من اتباع التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الحديث معصلاً ويروي ذلك  
 ذلك الحديث رجل آخر ويكون السناد متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا ظهر اتصال  
 اسناد الحديث للعضل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الراوي أي من داود آخر خارج ذلك  
 الحديث عن كونه معصلاً بل يكون متصلاً وإذا قال أحد اتباع التابعين إن فلان  
 التابعي يفعل كذا أو يفعل كذا أو يامر بكذا يكون ذلك الفعل والقول والامر موقفاً  
 على ذلك وكذا إذا قال أحد اتباع من اتباع التابعين إن فلان الذي هو اتباع  
 التابعين يفعل كذا أو يقول كذا أو يامر بكذا يكون ذلك الفعل والقول والامر  
 موقفاً على ذلك الرجل الذي هو اتباع التابعين **النوع السادس** الدرج وهو  
 الحديث الذي وقع فيه لفظ من كلام الصحابي أو التابعي بطنه السامع أنه من جملة

ذلك الحديث

ذلك الحديث وإنما يصرف معنى كلام الصحابي أو التابعي من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان  
 يروي ذلك الحديث رجل آخر من ذلك الراوي ويقول قال لي فلان كذا يروي عنه هذا  
 الحديث إن هذا اللفظ من كلامي فاما إذا روى أحد حديثاً يروي الأخر ذلك الحديث  
 ووجد لفظ في حديث أحدهما ويوجد ذلك اللفظ في حديث الآخر فذلك اللفظ  
 لا يعرف يقيناً أنه مندرج لا مكان سقوط ذلك اللفظ من حفظ الراوي ليس  
 في حديثه ذلك اللفظ وقد وقع اختلاف كثير بين الأحاديث المروية عن رسول الله  
 في الفاظ فلا يقال هذا مندرج البديل وضع **النوع السابع** الغريب والثامن  
 الغريب والتاسع المشهور أما الغريب فهو الحديث الذي يكون اسناداً متصلاً  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يرويه راو واحد من التابعين أو تابع التابعين  
 أو من اتباع التابعين وأما الغريب فهو الحديث الذي يكون اسناداً متصلاً  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يرويه راويان أو ثلاثة وأما المشهور كل حديث يروي  
 أكثر من ثلاثة والمستفيض بمعنى المشهور قول علي بن كلاب طلب العلم في بيته  
 على كل مسلم وقوله نزل الله امرأ سمع مقالتي فخر من جهنم الخواص كلاب التمار منه  
 الأناجح الأبوي ومنه إذا انتصف شعباً فلا صيام حتى رمي بها ومنه أضر الحاجج يوم  
 ومنه سئل عن علم فكتبه لهم بلجام من نار ومنه من مست ذكوه فليتوضأ ومنه من  
 كماله امام فقرة الامام كقراءة ومنه الاذن من الراوي ومنه صلوة القاعد على  
 النصف من صلوة القيام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى وقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس بل يقبضه  
 باقباض ادواح العلماء وقوله من اتى الجمعة فليستقل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان خلقي احكم



يجمع في بعض ايام اربعين يوما نفقة وقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء  
وقوله عليه السلام كل معروف صدقة وقوله انما جعل الامام ليؤتم به وقوله تقتل عدا الغيبة  
الباعية وكان رسول الله عليه السلام يروح اليدين في القبلة عند الركوع ورفع يده  
بانزاد الاقامة وقوله عليه السلام السلام من سلم المسلمون من لسانه ويده وقوله لا تقاطعوا  
ولا تدابروا للطوائف من الاحاديث مثل حديث الايمان وحديث الزكاة وحديث  
الحج وحديث الافك وحديث الافك وحديث التوبة وحديث المعراج وحديث  
الشفاعة وحديث ام الزعزعة **النوع العاشر** السقيم والمريض وهذه الحديث  
الذي طعن في صحته ثقة او كذا وهو ثلاثة انواع موضوع ومقلوب ومجهول  
قال الموضوع ما صح عند اهل الحديث انه ليس بحديث منقول عن رسول الله عم  
بل موضوع وضعه احد والمقلوب ما قبله القلابون متنا واستاداه ومعنى  
اللفظ والجهول ما يكون مدان على من لم يعرف في رجال الحديث اصلا اما المنكسر  
فالمراد به التلويح والجهول **النوع الحادي عشر** المرفوع وهو الحديث المنقول عن النبي  
وهو خلاف للوقوف فان للوقوف منقول من الصحيح كما تقدم ذكره النوع الثاني  
عشر الضعيف وهو الحديث الذي فيه ضعف وضعفه يكون تارة لضعف بعض  
الرواة من المردود من عدم العدالة والرواية عن من لم يرم او سوء الحفظ او تهمة  
في العقيدة او عدم المعرفة بما يحذف به والاستناد الى من لا يعرف وتارة لعلل اخر  
مثل الارسل والانقطاع والتدليس والتدليس ان يقول الحديث قال فلان سمعت  
من فلان او ادرك فلان فلان لينظي السامع ان الحديث سمع من فلان مثلا  
قال ابو عوانة حدثني الاعشى عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر ان ان

النبي عليه السلام قال فلان في النار قال ابو عوانة قلت للاعشى سمعت بهذا من  
ابراهيم فقال لاحد ثني به حكيم بن جبير عنه قتل ابو عوانة ان الاعشى يروي  
هذه الحديث عن ابراهيم التيمي فلما سألته قال لا يروي عن ابراهيم بل عن حكيم  
بن جبير عن ابراهيم التيمي بهذا تدليس عن الاعشى لينظي ابو عوانة انه سمع الحديث  
عن ابراهيم التيمي بهذا اورده الحاكم النيسابوري في كتابه ومن جملة تلك ايضا  
الاضطراب في الاسناد ويروى حديث عن شيخ ثم يرويه تارة اخرى عن  
دونه او فوقه او يرفع الحديث تارة ويوقفه تارة اخرى والتعويل بمعنى التدليس  
يقال بهذا الحديث معول اي مدلس معول اي مدلس فيه النوع الثالث عشر الشاذ  
قال الشافعي ليس الشاذ من الحديث يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس شاذ  
ذانا الشاذ ان يروي الثقة حديث يخالف فيه الناس بهذا هو الشاذ من الحديث  
مثاله عن سيف الثوري عن ابن الزبير عن جابر بن اليد الانصاري قال رايت  
رسول الله عليه السلام في صلوة الظهر يرفع يديه اذا بكى واذا ركع واذا رفع رأسه  
من الركوع **مذهب** شاذ لانه يروي هذا الحديث جماعة كثيرة ولم يذكر وايقه صلوة  
النوع الرابع المسند وهو الحديث الذي اسناده الى رسول الله عليه السلام  
وهو حسن يدخل فيه الغريب واليزيد والمشهور وفي ذلك مما لم يكن اسناده متصلا  
الى رسول الله ومما اتصل مثل المسند والحديث المعنعن بمعنى المسند وقيل المعنعن  
ما يكون بلفظ عن الحديث الى رسول الله عم ان يقول للحديث حدثني فلان عن  
فلان الى رسول الله عليه السلام **النوع الخامس** المسلسل وهو الحديث الذي يكون  
من الحديث الى رسول الله متصلا على نسق واحد مثل ان يقول الحديث اخبرني



فلان قال اخبرني كل شيخ يقول اخبرني في الصحاح او يكون جميعها بلفظ حدثني في  
الصحاح او يكون بلفظ سمعت فان فعل رسول الله عم في وقت يحدث بالحديث  
فلا ينبغي ان يفعل الصحاح ذلك الفعل اذا حدثت بذلك الحديث وكذا لك يفعل  
كل شيخ ذلك الفعل لا اخبره او ذلك الحديث مثاله قال الحاكم حدثني الزبير بن  
عبد الواحد قال حدثني ابو الحسن يوسف بن احمد بقى الشافعي بمصر قال حدثني  
سليم بن شعيب الكسائي قال حدثني شهاب بن جوشق قال سمعت يزيد الرواسي  
يحدث عن انس بن مالك قال قال رسول الله عم لا يجد عبد حلاقة الا بان حتى  
يؤمن بالقدر خي وشره وحلوه ومرة قال وقبض رسول الله عم على الحية فقال  
امنت بالقدر خي وشره وحلوه ومرة قال وقبض انس على الحية فقال امنت  
بالقدر خي وشره وحلوه ومرة قال اخذ يزيد بلحيتة فقال امنت بالقدر خي  
وشره وحلوه ومرة قال واخذ شهاب بلحيتة فقال بالقدر خي وشره وحلوه  
ومرة قال واحد سعيد بلحيتة فقال امنت بالقدر خي وشره وحلوه ومرة قال  
واخذ سليمان بلحيتة فقال امنت بالقدر خي وشره وحلوه ومرة قال واخذ  
يوسف بلحيتة فقال امنت بالقدر خي وشره وحلوه ومرة واخذ شيخ  
الزبير بلحيتة فقال امنت بالقدر خي وشره وحلوه ومرة بهذا ذكر انواع  
مصطلحات اصحاب الحديث للتداول بينهم ومن اصطلاحات للتأخيرين بالاصحاح  
الصحاح الحسن يعنون بالصحاح ما اخرج به الشيخ بالصحاح ما اخرج به الشيخان  
اما ما اهل هذه الصفة ابو عبد الله محمد بن اسمعيل الحنفي البخاري والبخاري  
مسلم بن الحجاج القشيري في كتبهما او احدهما وشرطهما ان يرويا الحديث

عن الصحاح المشهور بشرط ان يكون لذلك الحديث راويان من التابعين وعلى هذا  
لا يجوز ان ينقص عن الراويين لان يصل الى الحديث كلهم ينبغي ان يكون ثقات  
مشهورين ويعنون بالحسن ما اخرج به ابو داود وسليمان الاثني السجستان  
وابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي وابو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي وابو  
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الدارقطني وابو عبد الله محمد بن  
يزيد بن ماجة الغزواني رحمهم الله واحاديث الحسن كلها منقولة عن  
الرواة العدول الا انه ما روي فيها الشرط المروي في الصحاح بل جاز اصطلاح  
ان يكون الصحاح راو واحد من التابعين وللتابعي كذلك راو واحد وكذلك الى  
اخرهم وهذه الصنف السبعة اعني الصحاح والحسن معتبرة مشهورة لان الصحاح  
اشد اعتبارا فلا يجوز لقائل كل حديث وجدناه في هذه الكتب السبعة قبلنا  
ومالم نجد فيها لم نقبله لان الاحاديث الصحاح المعبرة غني مختصة في هذه الكتب  
السبعة بل قد صنف كتب كثيرة معبرة متمد عليها غني هذه السبعة وطرق  
بقول الحديث ان ينظر الى ناقله فان كان ناقله معقب او اسنادا متصلا الى  
رسول الله عم فهو مقبول **والنوع السادس عشر المختصر** وهو الحديث الذي روي  
بعضه وترك بعضه كقول عم من صمت بخاف هذا حديث مطول والاختصار  
جائزا اذا كان المختصر مفيدا **والنوع الثامن** والشيخ عشر النسخ والمسنوخ وهما  
لحديثي السنن قصبت احدهما متأخر فالمتأخر ناسخ والمتقدم مسنوخ و  
النسخ ابطال حكم المتقدم **النوع العاشر** في اصطلاحهم وهي انواع احدها ان  
يسمع من لفظ الحديث يحدثه ليس مع السمع احد فيقول السمع حدثني







على الأرسال دليل الوضوح وعلى أن الرواية إذا لم يتضح العزم عند بيان بلغه  
 من واحد أو من في حكمه اسنده اليه لتحمل ما حمل عنه وأما ما راييل من ذلك فهو لا  
 فقد خالف فيها قتال بعضهم لا قبل لظهور النسق في هذه المراتب إلا من الشرائع  
 أنه لا يورى الحديث لأى ثلثة مثل ارسال محمد بن الحسن رحمه الله والمسنود  
 ثلثة اقسام أحدها المتواتر وهو ما يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم توابعهم  
 على الكذب لكثرتهم وعدالتهم ويدوم هذا الحديث في كل واحد إلى أن يتصل بمرسل الله  
 وذلك مثل نقل القرآن والفتاوى الخمس أعداد الركعات ومقايير الزكاة وما  
 أشبه ذلك وهذا لعدم بوجوب علم اليقيني بمنزلة العين على ما هو رايي ومن  
 أنكى لم يعرف دينه ودينه ويكفر بالاتفاق وتاثيرها للشهور وهو ما كان  
 من الأحاديث في الأصل ثم انتشر فصار بمنزلة قوم لا يتوهم توابعهم على الكذب  
 ومعرفة الثاني بعد الصحابة ومن بعدهم وأولئك قوم نقاشاة لا يهتمون  
 بالكذب فصار شهادتهم وتصديقتهم بمنزلة المتواتر حتى قال لخصاص  
 أنه أحد قسمي المتواتر وقال عيسى بن أبان يفضل جاحده ولا يكفره مثل  
 حديث الرجم والسج على الخفي والتابع في صياح كنانة وهو لما كان  
 الأحاديث في الأصل ثبت به بشرة سقط بها علم وأفاد علم الطائفة و  
 ثالثها الضعيف وهو الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدا لا يعتد به  
 للعدديته بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر وهو حجة للعمل في الدين  
 والدين تقولون تعالون فكل فرقة منهم طائفة وهي اسم للواحد فصاعدا  
 لأن خبر الواحد لا يفيده غلبة الظن وإنما توجب العمل لعدم توقفه على اليقيني

بيني

بيني. والشهادة أنا اختصت بالعدد لأن الدعوى عارضها الانتكاد فإذا اتى  
 بشرا بعد فقد ترجح جهة الصدق لكن عارضة شهادة الأصل فإن الذم  
 خلقت في الأصل من يئس وعن حقوق غيره فلا بد من شاهد آخر ليكون شغلها  
 بحجة قوية ثم خبر الواحد مطلقا أما أن يكون متصلا إلى النبي عليه السلام أو منقطعا  
 والمنقطع أما أن يكون منقطعا صوتا وهو على نوعين أحدهما منقطع نقصا في الرواية بنوات  
 وان كان متصلا صوتا وهو على نوعين أحدهما منقطع نقصا في الرواية بنوات  
 شروط من يشترط التي ذكرت في الأصول من العدالة والاسلام والضبط والعقل  
 وتأثيرها منقطع بعارضة دليل منه أو يكون شاذا في ما يعم به البلوى كحديث  
 كحديث الجري بالسمية ورفع اليد في الزكوة أو بأعراض الأئمة من الصحابة  
 عند قسم الحديث السنن إلى مسند ومرسل ومنقطع ومعضل لأنه أن ذكر الراوي  
 الذي ليس بصحابي جميع الوسائط التي بينه وبين النبي عليه السلام فالجزم مسند  
 وإن ترك واسطة واحدة بين الروايتين فمنقطع وإن ترك واسطة فوق  
 الواحد مفضل وإن لم يكن الواسطة أصلا فمرسل كذا في التلويح وقسمها  
 المسنة أيضا بتقسيم آخر فقالوا السنن إمام رفوع أو موقوف أو منقطع و  
 المرفوع ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة قولاً أو فعلاً أو تثيراً متصلاً  
 أو منقطعاً أو معصداً أو مرسلًا والموقوف ما أضيف إلى الصحابي كذلك و  
 المنقطع ما أضيف إلى تابعي أو من دون ذلك كذا في الرواية قال أهل الحديث  
 وأعلم أن ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة اقسام ما يعلم صدقه وما  
 يعلم كذبه ولا يعلم حاله منهما لا أول خبر بلغت دراية في كل طبقة مبلغاً



